الأمم المتحدة S/2022/595

مجلس الأمن

Distr.: General
3 August 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017)

بصفتي منسقة فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)، الذي مُدّدت ولايته عملا بقرار مجلس الأمن 2590 (2021)، أتشرف بأن أحيل طيّه، وفقا للفقرة 4 من القرار 2590 (2021)، التقرير النهائي عن أعمال الفريق.

وقد قُدّم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي في 14 تموز/يوليه 2022، ونظرت فيه اللجنة في 28 تموز/يوليه 2022.

وأرجو ممتنةً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير وإصداره باعتباره وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ليبيكا **ماجومدار روي تشودري**
منسقة
فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017)

(توقيع) ألبير **بارومیه**
خبير

(توقيع) أوريليان **لوركا**
خبير

(توقيع) فاطمة **صابر**
خبيرة

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بمالي المنشـــأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)

موجز تنفيذي

خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، لاحظ فريق الخبراء المعني بمالي تعثُّر تنفيذ اتفاق الســـلام والمصـالحة في مالي، حيث لا يؤدي أي من آليات التنفيذ وظائفه. وظلت الحالة السـياسـية متوترة. وكانت هناك حالة عدم ثقة ملحوظة بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق. وقد تأجّل عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن حصص الإدماج لأكثر من سنة وخمسة أشهر، مما أفضى إلى وصول عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برمّتها إلى طريق مسدود.

ومن ناحية أخرى، ظل المشهد العام يتّسم بالتقلب فيما يتعلق بالجماعات المسلحة، وذلك في سياق محاولة تفعيل الإطار الاستراتيجي الدائم (Cadre Stratégique Permanent) تحقيقا لهدف اصطفاف معظم الجماعات المسلحة الممتثلة ذات الصلة تحت راية واحدة. وبعد عدة اجتماعات في إيطاليا ومالي، لم يتسنّ وضع المشروع في صيغته النهائية بسبب خلافات مع حكومة مالي حول القيادة، وخلافات بين ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة وتنسيقية الحركات الأزوادية بشأن مكافحة هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة ميناكا. وقد تشكل تلك الخلافات، في الأجل القصير، طبقة إضافية من العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق.

ومع ذلك، واصلت الأطراف إجراء التعزيزات العسكرية بشكل انفرادي، بما في ذلك من خلال تجنيد الشباب، خارج إطار الاتفاق، وهو ما يوحي بأنها تستعد لمواجهات. وفي تقدير الفريق، فإن الاتفاق عرضة لخطر يتمثل في احتمال حدوث مواجهات بين الأطراف لأول مرة منذ تموز/يوليه 2017.

وعلاوة على ذلك، أوجد تعثّر تنفيذ الاتفاق فراغا أمنيا وبيئة مساعدة على ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وزادت من تفاقم الحالة الإجراءات التي اتخذها جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات المسلحة الإرهابية، للتمركز والسيطرة على الأراضي من خلال استخدام القوة. وقد أسفرت هذه الأعمال عن ارتفاع مثير للقلق في عدد القتلى من المدنيين؛ ومعدلات العنف ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ والهجمات التي تشنّ ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والقوات الدولية والقوات المسلحة المالية؛ والتشرد الداخلي وتحرّكات الأشخاص والأسر عبر الحدود.

وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر لا يتم بشكل كاف أو فعّال في معظمه. ويُنتهك حظر السفر بصورة منتظمة، حيث تم تحديد أربع حالات عدم امتثال حدثت خلال الولاية الحالية. ولم يجر تنفيذ تجميد الأصول من جانب حكومة مالي. ولم يقم بعض البلدان بإنفاذ التدابير بسبب الافتقار إلى الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بنظم الجزاءات. ويبرز هذا الوضع الحاجة إلى مزيد من التواصل والتوعية على المستويين الإداري والتشغيلي.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 4

ألف – مقدمة 4

باء – التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات 4

ثانيا – استعراض عام للتقدّم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي 5

ألف – السياق السياسي والإقليمي لتنفيذ الاتفاق 5

باء – آخر المستجدات المتعلقة بالجماعات المسلحة والصلات التي تربطها بالحركات المسلحة غير الموقِّعة على الاتفاق 11

ثالثا – معلومات ذات صلة باحتمالات إدراج جهات من الأفراد والكيانات يمكن أن تكون ضالعة في الأنشطة المبينة في الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2374 (2017) 17

ألف – التصرف لصالح الأفراد أو الكيانات المحددين في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017) أو بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم، أو القيام بدعمهم أو تمويلهم بأي شكل آخر ... 17

باء – الضلوع في تخطيط أو توجيه أو رعاية أو تنفيذ هجمات ضد الجهات المشار إليها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017) 20

جيم – انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واستخدام الأطفال وتجنيدهم، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي أو الوصول إليها أو توزيعها 21

رابعا – تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر 29

ألف – انتهاكات التدابير 29

باء – تحديد الأصول 31

جيم – معلومات محدّثة عن الأفراد المدرجين في القائمة 32

دال – الإجراءات المتخذة من أجل التنفيذ الفعال لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر 32

خامسا – التوصيات 34

المرفقات* 35

* تُعمّم باللغة التي قُدّمت بها فقط، ودون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

ألف - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدّم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة 4 من القرار 2590 (2021)، الفترة الممتدة من 6 آب/أغسطس 2021، وهو تاريخ إحالة التقرير النهائي السابق لفريق الخبراء المعني بمالي (S/2021/714) إلى مجلس الأمن، إلى 30 حزيران/يونيه 2022[1]. وهو يتضمن معلومات محدّثة عن التحقيقات الجارية التي وردت عنها تفاصيل في التقرير النهائي السابق. وقد قدّم الفريق تقرير منتصف المدة (S/2022/232) في 28 شباط/فبراير 2022.

2 - وقد أصدر مجلس الأمن في قراره 2590 (2021) تكليفا بتعيين أعضاء الفريق اعتبارا من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ولما كان تعيين الفريق مرهونا بنظر اللجنة، لم يتم التعيين التعاقدي للأعضاء الحاليين في الفريق حتى 17 كانون الثاني/يناير 2022. وقد مثّل هذا تأخّرا لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر انقضت منذ 30 أيلول/سبتمبر 2021، وهو تاريخ انتهاء الولاية السابقة الصادرة بموجب القرار 2541 (2020).

3 - وتقيّد الفريق في سياق إجراء تحقيقاته بأفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). والتزم الفريق بأعلى معيار للإثبات يمكن بلوغه، وذلك رغم أن السفر إلى مالي وغيرها من الوجهات كان مقيّدا بسبب التأخّر في بدء الولاية وبسبب الظروف المبيّنة في الفقرة 5 أدناه.

4 - واستند الفريق إلى أدلة مدعومة بالبراهين وتقيَّد بالمعايير التي وضعها فيما يتعلق بإتاحة فرصة الرد[2]. وظل الفريق يتوخى الشفافية والموضوعية والحياد والاستقلالية في تحقيقاته.

باء - التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات

5 - قام الفريق بزيارة مالي مرة واحدة في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 8 نيسان/أبريل 2022، وزار أيضا إيطاليا وفرنسا وموريتانيا والنيجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يتسن القيام بزيارة ثانية إلى مالي كما كان مقترحا في حزيران/يونيه 2022 لأن التأشيرتين الممنوحتين لاثنين من أعضاء الفريق ألغيتا دون تفسير رسمي من جانب السلطات المالية. ويظل سفر الفريق إلى مالي أمرا بالغ الأهمية للوفاء بولايته، وهو أمر ينبغي أن يحظى بالأولوية من جانب حكومة مالي.

6 - ويعرب الفريق عن امتنانه للتعاون والدعم الممتازين اللذين قدمتهما حكومتا موريتانيا والنيجر، ولا سيما خلال الزيارتين اللتين قام بهما إلى البلدين. وترد في المرفق الثالث قائمة كاملة بالدول الأعضاء والمنظمات والأفراد الذين جرت زيارتهم أو التشاور معهم.

(1) جميع الروابط الشبكية تمّ الاطّلاع عليها في 27 حزيران/يونيه 2022، ما لم يُنصّ على خلاف ذلك.

(2) بسبب الحدود القصوى لعدد الكلمات المفروضة على تقارير آليات الرصد، يورد الفريق مزيدا من التفاصيل في المرفقات. وترد في المرفق الأول الاختصارات والمختصرات المستخدمة في هذا التقرير. ويمكن الاطّلاع على مزيد من المعلومات عن المنهجية وفرصة الرد في المرفق الثاني.

7 - وترد سجلات مراسلات الفريق في المرفق الرابع. وقد ظل الفريق على اتصال باللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي وبالدول الأعضاء ومحاورين آخرين، بما في ذلك أفرقة خبراء أخرى، عن طريق المنصات الإلكترونية.

8 - واستفاد الفريق من عمليات التبادل المنتظمة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فقد تعاونت البعثة بشكل كامل مع الفريق وقدمت له دعما ممتازا. ويود الفريق أيضا أن يعرب عن تقديره لكيانات الأمم المتحدة الأخرى في مالي على دعمها لمهمة الفريق.

ثانيا - استعراض عام للتقدّم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

9 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق تعثّر تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي تم توقيعه في الجزائر العاصمة في عام 2015. وفي تقدير الفريق، فإن الاتفاق عرضة لخطر يتمثل في احتمال حدوث مواجهات بين أطرافه لأول مرة منذ تموز/يوليه 2017 (انظر S/2018/58، الفقرة 21). وقد برز هذا الخطر على الرغم من استمرار الأطراف في تأكيد التزامها بتنفيذ الاتفاق.

ألف - السياق السياسي والإقليمي لتنفيذ الاتفاق

توقّف الآليات والمؤسسات المنفِّذة الرئيسية عن العمل

10 - ما زالت الحالة السياسية متوترة، وهي تتفاقم بسبب انعدام الثقة بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق. وتواصل الأطراف إجراء التعزيزات العسكرية بشكل انفرادي خارج إطار الاتفاق. ومع ذلك، صرّح رئيس وزراء مالي، شوغيل كوكالا مايغا، في الدورة الثالثة والأربعين للجنة متابعة الاتفاق، التي عُقدت في باماكو في 29 حزيران/يونيه 2021، بأن تنفيذ الاتفاق يمثل جزءا رئيسيا من أولويات العملية الانتقالية. وظلّت الجماعات المسلحة الموقّعة أيضا تعيد تأكيد التزامها بالاتفاق.

11 - وتُعتبر العوامل التالية مؤثرة في تقييم حالة تنفيذ الاتفاق:

(أ) لم يؤد أي من آليات تنفيذ الاتفاق وظائفه خلال الأشهر الثمانية الماضية. وكان آخر اجتماع عقدته لجنة متابعة الاتفاق في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

(ب) لم تجتمع اللجنة التقنية للأمن التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلا مرّتين خلال الولاية الحالية؛

(ج) لم يُعقد أي اجتماع دوري لإطار التشاور فيما بين الأطراف المالية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد سلّط كل من المراقب المستقل والفريق الضوء بشكل متكرّر على الإطار باعتباره عنصرا أساسيا لتنفيذ الاتفاق على نحو شامل للجميع (انظر S/2019/636، الفقرة 24)؛

(د) لم يتم وضع الصيغة النهائية لأي من الإصلاحات السياسية والمؤسسية المنصوص عليها في الاتفاق من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وهو الهيئة التشريعية الانتقالية. وفي شباط/فبراير 2022، تم حذف مشروع قانون الشرطة الإقليمية من جدول أعمال المجلس. ولا تزال جميع العمليات الأخرى، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية، في مراحلها المبكرة.

وصول عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى طريق مسدود

12 - حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد انعقد الاجتماع الرفيع المستوى المقرّر عقده لاتخاذ قرار بخصوص مسألة حصص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا الاجتماع، الذي كان مقرّرا في الأصل عقده في 9 شباط/فبراير 2021، قد تأجّل حتى الآن لأكثر من عام وخمسة أشهر (انظر S/2021/714، الفقرتان 9 و 10)[3]. ومنذ ذلك الحين، ولّدت الخلافات حول اختصاصات الاجتماع جمودا اعترى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برمّتها. وتتبادل الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة الاتهامات بالمسؤولية عن هذا التأخير.

13 - وفي 8 نيسان/أبريل 2022، علم الفريق من وزير المصالحة الوطنية والسلام والتماسك الوطني، السيد إسماعيل واغي، أن الوزير كان قد قام قبل ذلك بثلاثة أسابيع بالتماس تعليقات الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق على مشروع اختصاصات الاجتماع الرفيع المستوى المذكور آنفا، ولكنه لم يتلق أي رد. وتم تأكيد هذه المعلومات من مصادر موثوقة من بينها ممثلٌ عن إحدى الجماعات المسلّحة الموقِّعة، أشار إلى أن مشروع الاختصاصات قد تم عرضه في اجتماع عُقد في غاو في آذار/مارس 2022. بيد أن هذا الممثل ادّعى أن الوزارة سحبت الوثيقة في وقت لاحق وأنه لم يتم إرسال أي مسودة جديدة منذ ذلك الحين إلى الجماعات المسلحة الموقِّعة.

تعزيزات عسكرية تقوم بها الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة خارج إطار الاتفاق

14 - لاحظ الفريق كذلك أن أطراف الاتفاق منخرطة في إجراء تعزيزات عسكرية واستعراض قوتها على الملأ، وهو ما يوحي بأنها تستعد لمواجهة. وقد أعرب العديد من المحلّلين والمراقبين المستقلين وممثلي الأطراف للفريق عن مخاوفهم إزاء احتمال حدوث مواجهة عسكرية بين الأطراف.

15 - وفي الأشهر الأخيرة، تلقّت حكومة مالي منظومات أسلحة ومعدات عسكرية جديدة، وتمت تغطية ذلك إعلاميا بشكل مكثّف. وبدأت الحكومة أيضا برنامجا خاصا للتجنيد العسكري خارج إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا البرنامج الخاص هو مبادرة أطلقتها الحكومة بشكل انفرادي ولا دور فيها للجماعات المسلحة الموقِّعة. وتم إطلاق المرحلة الأولى من البرنامج في آب/أغسطس 2021. وأُطلقت المرحلة الثانية في كانون الثاني/يناير 2022 من خلال بيان رسمي صادر عن هيئة الأركان العامة للجيش المالي.

16 - وتنحصر الفئة المستهدفة بالبرنامج الخاص في الشباب المالي الذي تتراوح أعماره بين 18 و 30 عاما وبحوزته أسلحة ثقيلة. ويُشترط أيضا أن يكون المجنّدون الجدد قادمين من المناطق المدرجة تحديدا في البيان، ومن بينها سيغو وموبتي وتمبكتو وغاو وميناكا، وليس من بينها كيدال (انظر المرفق الخامس). وحصل الفريق على تأكيد بأن شروط التجنيد قد جرى تيسيرها، وأنها لا تشمل أي فرز في مجال حقوق الإنسان.

17 - وتشير المعلومات التي جمعها الفريق إلى أن الحكومة تعتزم تجنيد 000 2 شاب في إطار البرنامج الخاص. وحتى أيار/مايو 2022، كان قد تم بالفعل تجنيد زهاء 300 1 شاب. ويتم تدريب المجنّدين الجدد

(3) ذكر الفريق في تقريره النهائي السابق (S/2021/714) أنه عقب إعلان الحكومة أنها ستدمج 000 26 من أفراد الجماعات المسلحة في الجيش والأجهزة العامة الأخرى على مدى فترة عامين، نُظّمت حلقة عمل لمدة يومين بشأن هذه المسألة. وفي اليوم الأول من حلقة العمل (8 شباط/فبراير 2021)، توصلت الأفرقة التقنية التي تمثل الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة إلى توافق في الآراء حول حصص إعادة إدماج أول 000 13 من هؤلاء الأفراد. وكان يتعيّن تأييد توافق الآراء هذا في اجتماع رفيع المستوى يُعقد لاتخاذ القرار بهذا الخصوص في 9 شباط/فبراير 2021، غير أن الاجتماع لم يتم.

لبضعة أشهر قبل نشرهم. وعلم الفريق من ممثلي الحكومة أن الجيش المالي بحاجة إلى عناصر جديدة شابة. ولاحظ الفريق أيضا أن وسائط الإعلام العامة تصوّر البرنامج الخاص على أنه دعوة للشباب للدفاع عن بلدهم.

18 - وتقوم الجماعات المسلحة الموقِّعة أيضا بإعادة تعبئة قواتها خارج إطار الاتفاق. وفي 24 شباط/فبراير 2022، نظّمت تنسيقية الحركات الأزوادية احتفالا عاما في بلدة كيدال، حيث تم الاحتفال أمام السلطات المحلية والأهالي بانضمام حوالي 200 مجند شاب إلى قواتها. وكتب الفريق إلى التنسيقية يلتمس منها مزيدا من التفاصيل عن هذه العملية. وردّت التنسيقية في 26 حزيران/يونيه 2022، نافيةً حدوث أي عملية تجنيد. غير أنها اعترفت بأنها درّبت مقاتلين جدد ليحلوا محل أعضائها المتقدّمين في السنّ. واعترفت التنسيقية كذلك بأنها درّبت آلافا من المقاتلين الجدد. وأبلغ ممثلو التنسيقية الفريق بأن التنسيقية تجهّز نفسها لجميع السيناريوهات المحتملة، وخاصة في ظل توقف الحوار مع الحكومة وورود الأنباء باستمرار عن هجمات يتعرّض لها السكّان المدنيون على أيدي قوات يُزعم أنها تابعة للحكومة بمساعدة شركاء جدد. وأبلغت التنسيقية الفريق أيضا بأنها تخشى من تصاعد الخطاب المعادي للاتفاق الذي يُطلقه قادة الرأي العام والجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك بعض شاغلي المناصب الحكومية.

19 - وفي 24 أيار/مايو 2022، أطلقت تنسيقية الحركات الأزوادية عملية لتحديد هويات مقاتليها وحصرهم، على النحو المنصوص عليه في ميثاق تأسيس التنسيقية. وفي 2 حزيران/يونيه 2022، قام رئيس التنسيقية، بلال آغ الشريف، بتعليق العملية، وزُعم أن السبب هو وجود خلافات بين الجماعات المسلحة العديدة التي تتألف منها التنسيقية (انظر المرفق السادس).

20 - وأعرب أصحاب المصلحة في شمال مالي، بمن فيهم الجماعات المسلحة الموقِّعة، عن خشيتهم من احتمال وقوع هجوم عسكري على مناطق البلد الشمالية من قبل القوات الحكومية المدعومة من شركاء جدد.

آخر المستجدات بشأن التحقيق الحكومي في مقتل الرئيس السابق لتنسيقية الحركات الأزوادية

21 - ما زال الفريق يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيق الذي تجريه الحكومة في وفاة رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية والأمين العام للحركة العربية الأزوادية السابق، سيدي إبراهيم ولد سيداتي (انظر S/2021/714، الفقرتان 68 و 69).

22 - وكان سيدي إبراهيم ولد سيداتي قد قُتل رميا بالرصاص في منزله في باماكو في 13 أبريل/نيسان 2021. وفي 29 حزيران/يونيه 2021، وجّهت لجنة متابعة الاتفاق، في دورتها الثالثة والأربعين التي حضرها السيد مايغا، الدعوة إلى الحكومة لإجراء تحقيق في حادثة القتل. ومنذ ذلك الحين، لم تقدم الحكومة أي إفادة بخصوص هذا التحقيق، على الرغم من طلبات الموافاة بالمستجدات، بما فيها تلك المقدّمة من أسرة القتيل. ويشكّل عدم إحراز تقدم في هذا المضمار عاملا مساهما في حالة انعدام الثقة المتزايدة حاليا بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة.

السياق الإقليمي لتنفيذ الاتفاق

23 - يؤدي الاتفاق غرضاً يتجاوز حدود مالي، حيث يوفر إطارا أمنيا لا غنى عنه للبلدان المجاورة. فمالي تشترك مع جيرانها في حدود طويلة: أكثر من 200 2 كيلومتر مع موريتانيا، وأكثر من 300 1 كيلومتر مع الجزائر، وأكثر من 800 كيلومتر مع النيجر. وتتفاعل الدول المجاورة

مع الجماعات المسلحة الموقِّعة بخصوص المسائل الأمنية فيما يتصل ببعض المناطق الحدودية التي تحتفظ هذه الجماعات لنفسها بوجود فيها. ومن وجهة نظر الفريق، فإن هذه الحالة راجعة إلى عدم إحراز تقدّم في تنفيذ الاتفاق.

24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّت المنطقة تعاني من تدهور في الحالة الأمنية بسبب ازدياد كثافة الهجمات التي تشنّها الجماعات الإرهابية المسلحة الساعية إلى استغلال رحيل القوات الدولية عن مالي. وتتأثر بشكل خاص منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر[4]، وهناك أنشطة إرهابية متزايدة في البلدان الساحلية في غرب أفريقيا[5]. وفي الوقت نفسه، تعاني المنطقة من العزل الذاتي المفروض من حكومة مالي، فضلا عن تبعات تعثّر تنفيذ الاتفاق.

25 - وفي هذا السياق الإقليمي، كثّفت البلدان المجاورة رصد حدودها مع مالي. وبالإضافة إلى ذلك، ضاعفت الجهود المبذولة لإبقاء تنفيذ الاتفاق على المسار الصحيح.

الجزائر

26 - بوصفها رئيسة فريق الوساطة الدولي، اتخذت الجزائر المبادرة الأولى لمحاولة تسوية التوترات الحالية بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة. وقد تولّدت حالة انعدام الثقة القائمة حاليا بين أطراف الاتفاق عن إعلان صدر عن السيد واغي في الدورة الخامسة والأربعين للجنة متابعة الاتفاق التي عُقدت في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021. فهو قد دعا في ذلك الإعلان جميع الشركاء الدوليين إلى الامتناع عن التفاعل مع الإطار الاستراتيجي الدائم (انظر الفقرة 48 أدناه). وردّا على ذلك، أصدرت الجماعات المسلحة الموقِّعة الأعضاء في الإطار الاستراتيجي الدائم إعلانا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 أدانت فيه بيان السيد واغي وعلّقت مشاركتها في إطار التشاور بين الأطراف المالية (انظر المرفق السابع)، الذي كان الفريق قد سلّط عليه الضوء في تقاريره السابقة بوصفه آلية رئيسية لتنفيذ الاتفاق (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرات 30-34).

27 - وفي محاولة لنزع فتيل التوترات، قام رئيس الحكومة الانتقالية، أسيمي غويتا، في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بعقد اجتماع مع قادة بعض الجماعات المسلحة الأعضاء في الإطار[6]. وكان السيد واغي حاضرا أيضا في الاجتماع الذي وجّه خلاله السيد غويتا الدعوة إلى السيد واغي والجماعات المسلحة الموقِّعة إلى مواصلة تعاونهم. وبعد ذلك وُجّهت الدعوة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى

(4) في آذار/مارس 2022، قتل مئات الأشخاص في مناطق تامالالت وإنشينانان وأندير امبوكان المالية على أيدي الجماعات الإرهابية المسلحة. وقد استمرت هذه الهجمات منذ ذلك الحين. انظر أيضا: https://reliefweb.int/report/niger/suivi-de-la-situation-humanitaire-hsm-zone-des-trois-fronti-res-niger-r-gion-de-1، وانظر الفقرات 90-95 أدناه.

(5) في الآونة الأخيرة، أعلنت حكومة بنن اتخاذها قرارا بسحب قواتها من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عام 2023 بسبب تزايد حالة انعدام الأمن جرّاء ما يحدث من إرهاب على أراضيها. وفي 8 و 10 شباط/فبراير 2022، تسبّبت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مقتل حراس في متنزّه وطني في بنن. انظر أيضا: https://lanouvelletribune.info/2022/05/le-benin-justifie-le-retrait-de-ses-soldats-du-mali.

(6) كان من بين القادة بلال آغ الشريف، وفهد آغ المحمود، وموسى آغ أشاراتومان، وغيشما آغ هاكيلي، ومحمد ولد عوينات، ومحمد الطيوب سيديبي، وعطاي آغ محمد. انظر البيان الصادر عن وحدة الاتصالات التابعة للجنة التوجيه السياسي التابعة للإطار الاستراتيجي الدائم في ميناكا في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وهو متاح على العنوان الشبكي: https://cadre-strategique.com/2021/10/16/cadre-strategique-permanent.

قيادات الإطار الاستراتيجي الدائم والسيد واغي لزيارة الجزائر العاصمة[7] (انظر الفقرة 49 أدناه). بيد أن هذه الاجتماعات جميعها أخفقت في إعادة بناء الثقة بين أطراف الاتفاق.

النيجر

28 - حكومة النيجر عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكانت تترأس المنظمة وقت حدوث الانقلاب الأول في مالي في آب/أغسطس 2020. ومن ثم، كان للنيجر تفاعل محدود مع حكومة مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد فرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات سياسية واقتصادية على مالي في أعقاب الانقلابين. أما حكومة النيجر فقد اتخذت بدلا من ذلك مبادرات جديدة على طول حدودها مع مالي، وواصلت تعزيز تفاعلاتها مع الجماعات المالية المسلحة الموقِّعة على الاتفاق. ومنذ أن تقلّد منصبه في نيسان/أبريل 2021، التقى رئيس النيجر، محمد بازوم، بالجماعات المسلحة المالية الموقِّعة عدة مرات، كان آخرها في مارس/آذار ونيسان/أبريل 2022. وخلال هذه الاجتماعات، دارت المناقشات حول الإطار الاستراتيجي الدائم والتحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق والجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية.

29 - وكثّفت جمهورية النيجر عملياتها العسكرية على حدودها مع مالي، حيث قامت أيضا باستتابة بعض قطاعات الجماعات المسلحة المتطرفة التي تتألف في معظمها من فولانيين من النيجر. وتواصل حكومة النيجر التضييق على نشاط الاتجار بالمخدرات، الذي يُعتبر مصدرا رئيسيا للدخل للجماعات المسلّحة المتطرفة الناشطة على حدود البلد مع مالي. وتعمل حكومة النيجر أيضا على تقليص تحرّكات هذه الجماعات، هي والجماعات المماثلة على حدود البلد مع بوركينا فاسو، عن طريق فرض رقابة مشددة على إمكانات الحصول على الوقود، بما في ذلك وقود الدراجات النارية، التي تُعتبر وسيلة النقل المفضلة لأعضاء الجماعات المذكورة أعلاه. وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة إغلاق محطات الوقود في أجزاء معينة من منطقة تيلابيري، وتضييق الخناق على نشاط تهريب الوقود من نيجيريا، وحظر استخدام الدراجات النارية في مناطق معينة[8].

موريتانيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومخيم مبيرا للاجئين

30 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت موريتانيا على الدبلوماسية والأمن في محيط مخيم مبيرا للاجئين، كاستجابة للحالة السياسية والأمنية الراهنة في مالي.

31 - وموريتانيا ليست عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالتالي ظل البلد يمثل واحدا من طرق الإمداد القليلة المفتوحة من مالي وإليها. ومع ذلك، توترت العلاقات بين البلدين على إثر الحادثين اللذين وقعا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022، والمتعلقين بمقتل أكثر من 30 مواطنا موريتانيا على الأراضي المالية على أيدي قوات الأمن والدفاع المالية حسبما زُعم (انظر الفقرات 98-100 أدناه). وفي أعقاب زيارة قام بها وزير الخارجية المالي، عبد الله ديوب، إلى موريتانيا يومي 11 و 12 آذار/مارس 2022، أنشأت الحكومتان لجنة مشتركة للتحقيق في الحادث الذي وقع في آذار/مارس 2022[9]. وأُبلغ الفريق بأن

(7) ضمّ الوفد الممثّل للجماعات المسلحة الموقِّعة الأعضاء في الإطار الاستراتيجي الدائم فهد آغ المحمود والغباس آغ إنتالا ومولاي أحمد ولد مولاي وموسى آغ أشاراتومان وإبراهيم ولد هندة وبلال آغ الشريف.

(8) اجتماع مع مصدر سرّي عُقد في نيامي، نيسان/أبريل 2022.

(9) لم تقبل حكومة مالي طلب حكومة موريتانيا إجراء تحقيق مشترك في حادث كانون الثاني/يناير 2022، غير أنها تعهّدت بإجراء تحقيق في الحادث بشكل انفرادي.

اللجنة المشتركة اضطلعت بأنشطتها، بما في ذلك الزيارات الميدانية والمقابلات مع الضحايا والشهود. ولم يتلق الفريق نتائج التحقيق. وفهم الفريق من المناقشات التي أجراها مع السلطات في موريتانيا أن حكومة مالي ملتزمة تماما بإخضاع جميع المسؤولين عن أعمال القتل هذه للمساءلة القانونية.

32 - وبوصف موريتانيا البلد المضيف للأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، دخلت حكومة موريتانيا في حوار دبلوماسي نشط مع مالي بشأن قرار الأخيرة الانسحاب من المجموعة. ففي 15 أيار/مايو 2022، أعلنت حكومة مالي انسحابها من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال بيان عام وقّعه وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، السيد عبد الله مايغا (انظر المرفق الثامن). وفي 16 أيار/مايو 2022، أبلغت حكومة مالي الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بقرارها من خلال مذكرة شفوية. وأوفدت الحكومة الموريتانية وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، محمد سالم ولد مرزوق، إلى باماكو في 20 أيار/مايو 2022، لإجراء حوار بهذا الشأن مع حكومة مالي. ولم تؤت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها موريتانيا النتيجة المرجوة. وفي 14 حزيران/يونيه 2022، أبلغت هيئة الأركان العامة للجيش المالي قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بقرار مالي سحب قواتها من القوة المشتركة بحلول 30 حزيران/يونيه 2022 (انظر المرفق التاسع). وبعد ذلك أعلنت المجموعة الخماسية قرارها نقل مقر القوة المشتركة من باماكو إلى نيامي.

33 - ويلاحظ الفريق أن المجموعة الخماسية أُنشئت لمعالجة الحالة في مالي، وأن انسحاب البلد سيؤدي إلى انقطاع الاتصال الإقليمي للعمليات بين قطاعي القوة المشتركة (الشرقي والغربي). وهذا من شأنه أيضا إضعاف القدرات الإقليمية اللازمة لمواجهة الجماعات الإرهابية.

34 - وتواصل موريتانيا الإدارة الفعلية لمخيم مبيرا للاجئين على حدودها مع مالي. وأدى تصاعد العنف والهجمات التي تشنّ ضد السكان المدنيين في مالي خلال النصف الأول من عام 2022 (انظر الفقرات 90-95 أدناه) إلى تدفق موجات جديدة من اللاجئين الماليين إلى المخيم، الذي ما زال يُتّخذ ملاذا آمنا على صعيد الأمن الإقليمي. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022 وحدهما، سجّل المخيم وفود أكثر من 6 500 لاجئ مالي جديد، وقد جاء معظمهم من منطقة تمبكتو، وجاءت أعداد أقل من سيغو وموبتي.

35 - ولاحظ الفريق أيضا أن بعض اللاجئين الماليين الجدد الوافدين إلى المخيم قد قطعوا أكثر من 1 000 كيلومتر، وبعضهم من أماكن بعيدة مثل ليبيا وبوركينا فاسو. وقد سبق للفريق أن سلّط الضوء على العنف المرتكب ضد اللاجئين الماليين في مخيم مينتاو في شمال بوركينا فاسو، مما أجبر العديد من هؤلاء اللاجئين على النزوح من المخيم (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرات 7-10). وبدأ بعض هؤلاء اللاجئين الآن يصلون إلى مخيم مبيرا. ومنذ أن زار الفريق موريتانيا آخر مرة في عام 2019 (انظر S/2019/636، الفقرات 159-162)، ارتفع عدد سكان مخيم مبيرا من 341 58 إلى 114 78، وهو ما يمثل زيادة بنسبة حوالي 25 في المائة في غضون ثلاث سنوات.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنفيذ الاتفاق

36 - دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا متأصل مؤسسيا في الاتفاق، وكان للجماعة دور محوري في تنفيذ الاتفاق[10]. غير أن الفريق لاحظ تحوّلا واضحا لبؤرة تركيز الجماعة على إثر الانقلاب

(10) انظر المادة 58 من الاتفاق. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عضو في لجنة متابعة الاتفاق.

المالي الثاني في أيار/مايو 2022. فيبدو الآن أن الجماعة باتت تركز على مدة العملية الانتقالية وتغض الطرف عن تنفيذ الاتفاق. وثمة تباين بين هذا النهج المستجدّ نسبيا الذي تتّبعه الجماعة وبين مواقفها الأسبق حيال الأزمات السياسية في مالي قبل الانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغسطس 2020. فحتى تلك اللحظة، كانت الجماعة تصرّ على أن تكون الإصلاحات السياسية والمؤسسية المنصوص عليها في الاتفاق جزءا من جدول أعمال العملية الانتقالية. وبالتالي كان الانتقال السياسي وتنفيذ الاتفاق يُعتبران عمليتين مترابطتين يعزز كل منهما الآخر.

37 - وتضمّن البيان النهائي الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع لرؤساء دول وحكومات الجماعة الذي عُقد افتراضيا في 27 تموز/يوليه 2020 لاستعراض التطورات السياسية في مالي دعوةً صريحة إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق. ورحبت الجماعة أيضا بالميثاق الانتقالي الذي اعتمدته حكومة مالي في 12 أيلول/سبتمبر 2020، والذي تضمّن تنفيذ الاتفاق كأولوية للعملية الانتقالية (انظر المرفق العاشر). وبالتالي رأت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق في العملية الانتقالية الأولى فرصة سانحة، وانضمّت من ثم إلى الحكومة الانتقالية.

38 - وقد شهد نهج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيال تنفيذ الاتفاق نقلة نوعية على إثر الانقلاب الثاني الذي وقع في أيار/مايو 2021. وما زالت الجماعة تركّز على الانتخابات في مالي، وهي لم تشر إلى الاتفاق في أي من البيانات الصادرة عنها منذ وقوع الانقلاب (انظر التوصية الواردة في الفقرة 148 (أ)).

باء - آخر المستجدات المتعلقة بالجماعات المسلحة والصلات التي تربطها بالحركات المسلحة غير الموقِّعة على الاتفاق

39 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق الأهمية المتزايدة للإطار الاستراتيجي الدائم. ولاحظ الفريق بصفة خاصة أن النقاش الدائر حول الإطار قد طغى على النقاش المتعلق بتنفيذ الاتفاق.

إنشاء الإطار الاستراتيجي الدائم

40 - تم إنشاء الإطار الاستراتيجي الدائم رسميا في باماكو في 6 نيسان/أبريل 2021 من قبل ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة، ممثلاً بفهد آغ المحمود، وتنسيقية الحركات الأزوادية، ممثلة برئيسها آنذاك، بلال آغ الشريف (انظر الصور الفوتوغرافية للاجتماع في المرفق الحادي عشر). وكما ذكر في البيان الذي نشر في ذلك اليوم، يتمثل الهدف من الإطار في تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق، وتفعيل الآليات المشتركة لمكافحة انعدام الأمن وحماية السكان، وتشجيع الأنشطة المساعدة على تحقيق التماسك الاجتماعي، وتكوين فهم أفضل للتطلعات المشتركة للمجتمعات المحلية (انظر البيان الوارد في المرفق الثاني عشر).

41 - وقد جرت في عام 2019 محاولة لإنشاء تحالف من الجماعات المسلحة، وذلك في صورة ما يسمّى المديرية (*directoire*) (للاطّلاع على مزيد من التفاصيل انظر S/2018/581، الفقرة 69، و S/2019/137، المرفق 32، و S/2019/636، الفقرات 68-73 و 90). وشارك في هذه المحاولة وزير شؤون الماليين في الخارج والتكامل الأفريقي وسفير مالي السابق لدى النيجر، الحمدو آغ إليان. وهو شخص يعتبره المحاورون من الشخصيات الرئيسية التي تقف وراء إنشاء الإطار الاستراتيجي الدائم.

42 - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2021، اجتمع قادة الجماعات المسلحة المالية في روما لإجراء مناقشات أولية حول إنشاء الإطار الاستراتيجي الدائم، وذلك بناء على دعوة من منظمة غير حكومية إيطالية تسمّى مبادرات Ara Pacis للسلام،[11] هي التي تكفّلت بجميع الجوانب اللوجستية والمالية للاجتماع، بما في ذلك النقل من باماكو وتنظيم الاجتماعات وتوفير أماكن الإقامة[12]. وحضر الاجتماع السيد آغ إليان.

43 - وفي 6 أيار/مايو 2021، التقى مكوّنا الإطار الاستراتيجي الدائم (التنسيقية والائتلاف) مرة أخرى في روما. ووفقا لما ذكره ممثلو الجماعات المسلحة الذين حضروا الاجتماع، قامت Ara Pacis هذه المرة أيضا بتنسيق الاجتماع الذي اختُتم بالتوقيع على إعلان مشترك سُمّي "إعلان روما" (انظر المرفق الثالث عشر). وفي البيان الصادر عن الاجتماع، أعرب المشاركون عن امتنانهم لحكومة إيطاليا ومنظمة Ara Pacis لتوفيرهما بيئة مثالية لإجراء المناقشات بينهم[13]. كما أنشأوا "التحالف السياسي والأمني" (une coalition politique et sécuritaire) لتحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي الدائم.

44 - وفي الموقع الشبكي لمنظمة Ara Pacis، يبرَز إعلان روما على أنه "اتفاق سلام تاريخي تم توقيعه في روما بين قبائل الطوارق في شمال مالي (الأزواد)"، بحضور وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو (انظر الصور الفوتوغرافية للاحتفال في المرفق الرابع عشر)[14].

45 - وخلال اجتماع مع السلطات الإيطالية[15]، أُبلغ الفريق بأن الاجتماعات التي عُقدت في وزارة الخارجية في روما في 6 أيار/مايو 2021 لم يشارك فيها سوى السيد آغ إليان. وقد ركّزت المناقشات على الهجرة فقط، ولا سيما مشروع دعم مساعي الحدّ من الهجرة غير النظامية وتحقيق الاستقرار في مالي (PARMIS). وفي اليوم نفسه، تم التوقيع على إعلان مشترك بشأن مراقبة تدفقات الهجرة من قبل الوزيرين، السيد دي مايو والسيد آغ إليان (انظر S/2021/714، الفقرتان 93 و 94).

46 - ويجري حاليا تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك بين المنظمة الدولية للهجرة وحكومة مالي. وقد خصّصت السلطات في غاو بالفعل قطعة الأرض التي سيقام عليها مركز المهاجرين قريبا[16]. وأكدت السلطات الإيطالية أن المشروع لا يزال قيد التنفيذ بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة[17].

(11) لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع Ara Pacis الشبكي على العنوان التالي: https://arapacisinitiative.org/who-we-are/.

(12) اجتماعات مع ممثلي الجماعات المسلحة عُقدت في آذار/مارس ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2021.

(13) في الإعلان، يعرب المشاركون عن الامتنان للحكومة الإيطالية ومنظمة Ara Pacis "لما اتخذاه من مبادرات وما بذلاه من جهود في سبيل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل بشكل عام وفي مالي بشكل خاص، ولما قدّماه لنا من إطار مثالي أتاح لنا إيجاد هيكل للإطار الاستراتيجي الدائم على نحو يعود بفوائد كبيرة على صعيد الاستقرار".

(14) انظر الصفحة الشبكية الخاصة بإعلان روما على العنوان التالي: https://arapacisinitiative.org/news/historic-peace-agreement-signed-in-rome-between-the-tuareg-communities-of-northern-mali-azawad/.

(15) اجتماع مع السلطات الإيطالية، روما، 17 أيلول/سبتمبر 2021.

(16) اجتماع مع السلطات المحلية في غاو، 1 نيسان/أبريل 2022.

(17) اجتماع مع السلطات الإيطالية، روما، 24 حزيران/يونيه 2022.

فشل تفعيل الإطار الاستراتيجي الدائم

47 - على ضوء الاجتماع الذي عُقد في روما في أيار/مايو 2021، عقد اجتماعان للمتابعة في كيدال في محاولة لإنشاء الهياكل المؤسسية للإطار الاستراتيجي الدائم:

(أ) اجتماع عقد يومي 3 و 4 تموز/يوليه 2021 وحضره مئات المشاركين من جميع الكيانات المكوّنة للإطار الاستراتيجي الدائم، ووفدان من موريتانيا والنيجر، ووفد من خمسة وزراء ماليين ترأسه السيد واغي[18]. وفي الاجتماع، لم يتم إنشاء أي هيئات دائمة، وتكشّف بناء على ذلك وجود خلاف مع الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بقيادة الإطار الاستراتيجي الدائم. ولذلك تعيّن توسيع نطاق مهام المجلس المؤقت (انظر البيان الختامي في المرفق الخامس عشر)؛

(ب) اجتماع عُقد في الفترة من 17 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2021 ولم تكن السلطات الحكومية حاضرة فيه رغم دعوتها. وقد نجح الإطار الاستراتيجي الدائم في إنشاء لجنته التوجيهية السياسية (انظر المرفق السادس عشر). وأثار الإطار في بيانه الختامي شواغل بشأن جملة أمور من بينها احتمال انتشار القوات العسكرية غير التقليدية المسمّاة "مجموعة فاغنر" في شمال مالي، بدلا من الجيش المعاد تشكيله، فضلا عن إعادة الهيكلة الإقليمية (انظر المرفق السابع عشر).

48 - وظهر الخلاف مع الحكومة بشكل أعمق حول الاعتراف بالإطار الاستراتيجي الدائم والتعاون معه بشكل أكثر انفتاحا خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة متابعة الاتفاق في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر الفقرتين 25 و 26 والمرفق السابع). وفي كلمته التي ألقاها في الدورة، طلب السيد واغي إلى المجتمع الدولي أن يتجاهل الإطار الاستراتيجي الدائم كجهة محاورة. وأشار الإطار في بيانه إلى أن الحكومة كانت طرفا في المبادرة منذ البداية، وأن السيد واغي أشاد بإنشائه في خطابه الذي ألقاه في كيدال في 4 تموز/يوليه 2021.

49 - وفي الاجتماع الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2021 مع السيد غويتا، استمر تنامي الخلاف بين حكومة مالي والإطار الاستراتيجي الدائم (انظر البيان الصادر عن الإطار في المرفق الثامن عشر). وحاولت حكومة الجزائر التوسّط لحل الخلافات دون جدوى. وتحقيقا لهذه الغاية، استقبل رمطان لعمامرة، وزير خارجية الجزائر والرئيس السابق للجنة متابعة الاتفاق، في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وفدا من الجماعات المسلّحة الموقِّعة على الاتفاق، إلى جانب السيد واغي، في الجزائر العاصمة (انظر المرفقات التاسع عشر إلى الحادي والعشرين)[19].

50 - وبلغت الخلافات ذروتها خلال المؤتمر الوطني لإعادة التأسيس (Assises Nationales de la Refondation-ANR) الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2021. وأصدر كل من الإطار والائتلاف

(18) الوزراء الخمسة هم وزير المصالحة الوطنية والسلام والتماسك الاجتماعي، إسماعيل واغي، ووزير شؤون الماليين في الخارج والتكامل الأفريقي، الحمدو آغ إليان، ووزير التجارة والصناعة، محمود ولد محمد، ووزير الرياضة والتعليم المدني، موسى آغ الطاهر، ووزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي، هارونا توريه.

(19) أشير في المذكرة ذات الصلة الصادرة عن وكالة الأنباء الجزائرية (انظر المرفق التاسع عشر) والبيان الختامي المشترك الصادر عن وفد مالي، الذي كان مؤلّفا من ممثلين عن حكومة مالي والإطار الاستراتيجي الدائم (انظر المرفق العشرين)، إلى قادة الجماعات المسلحة الموقِّعة فقط، ولم يُشر إلى الإطار، في حين نشر المتحدث باسم الإطار مشاركتين على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن الاجتماع (انظر المرفق الحادي والعشرين).

رسالة عامة تعلن مقاطعته للمؤتمر، حيث أشارا إلى أن الحكومة استبعدت من تنظيم المؤتمر الأطراف الموقِّعة على الاتفاق بحكم الأمر الواقع (انظر المرفقين الثاني والعشرين والثالث والعشرين). وفي مقابلة مع قناة Renouveau TV في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، أوضح المتحدث باسم الإطار والأمين العام لحركة جناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد، موسى آغ أشاراتومان، أن المقاطعة كانت نتيجة للتصريح المعادي للإطار الذي أطلقه السيد واغي خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة متابعة الاتفاق ولرفضه إعطاء الإطار أي دور في تنظيم المؤتمر[20].

محاولة فاشلة لإعادة تنشيط الإطار الاستراتيجي الدائم

51 - عُقد اجتماع آخر للإطار الاستراتيجي الدائم في كيدال في 15 و 16 كانون الثاني/يناير 2022، بمناسبة انعقاد المجلس الأعلى لوحدة أزواد التابع لتنسيقية الحركات الأزوادية، ولكنه لم يُسفر عن أي نتيجة. وعُقد اجتماع آخر في روما في شباط/فبراير 2022، حيث كان هناك تمثيل أوسع ممّا كان عليه الحال في الاجتماعات التي عقدت في عام 2021. وحضره ممثل عن فصيل غاو ضمن فصيل الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف، هو حنون ولد علي، والسيد واغي.

52 - وكانت منظمة Ara Pacis مسؤولة عن تيسير الاجتماع وعن ترتيباته اللوجستية، وهو ما شمل توفير طائرة خاصة (Dassault Falcon 900) لنقل المشاركين من باماكو. وفي 2 شباط/فبراير 2022، وقّع السيد واغي وبلال آغ الشريف وحنون ولد علي، فضلا عن رئيسة منظمة Ara Pacis، ماريا نيكوليتا غايدا، اتفاق مبادئ روما (انظر المرفق الخامس والعشرين)، الذي تناول مسألة قيادة الإطار الاستراتيجي الدائم؛ غير الوثيقة لم تُنشر على الملأ من قبل الأطراف[21].

53 - وفي 2 شباط/فبراير 2022، أشير في مشاركة منشورة من وزارة المصالحة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن السيد واغي سافر ذلك اليوم إلى إيطاليا، البلد الميسّر للمناقشات بين دولة مالي والإطار الاستراتيجي الدائم (انظر المرفق السادس والعشرين). وفي 4 شباط/فبراير 2022، أصدر المتحدث باسم الإطار الاستراتيجي الدائم، موسى آغ أشاراتومان، بيانا جاء فيه أن الإطار يهنئ الحكومة الإيطالية ومنظمة Ara Pacis على الجهود التي بذلتاها لتسهيل المحادثات، مما أسفر عن اتفاق اجتمعت عليه جميع الأطراف (انظر المرفق السابع والعشرين).

54 - وفي 6 شباط/فبراير 2022، أعلن السيد واغي على قناة التلفزيون الحكومي، ORTM1، أن الحكومة ترى أنها هي التي ينبغي أن تتولى قيادة الإطار الاستراتيجي الدائم، وأنها لا تقبل فكرة التناوب على الرئاسة، ذلك أن هذا يجعل الدولة المالية طرفا في كيان تقوده جماعة متمردة سابقة. وذكر أنه دُعي إلى روما لدعم تفعيل الإطار، وبالأخص من خلال حل مسألة القيادة[22].

(20) يمكن مشاهدة مقتطفات من المقابلة على العنوان الشبكي التالي: http://news.abamako.com/h/263908.html (تم الاطّلاع على المحتوى في 30 حزيران/يونيه 2022).

(21) لم تكن هناك نسخة متاحة من الاتفاق الموقّع لمدة شهرين، حتى تم نشرها بشكل غير رسمي على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل رئيس الإطار الاستراتيجي الدائم، فهد آغ المحمود.

(22) مقطع فيديو نُشر في 7 شباط/فبراير 2022، وهو متاح على العنوان الشبكي التالي: https://www.youtube.com/watch?v=_KhCC93iB38؛ وانظر أيضا مقالا من وكالة الأناضول نُشر في 7 شباط/فبراير 2022، وهو متاح على العنوان الشبكي التالي: https://www.aa.com.tr/fr/afrique/bamako-le-cadre-strat%C3%A9gique-permanent-nest-pas-une-partie-de-laccord-dalger/2495711.

55 - وتؤكد حكومة إيطاليا أنه ليس لها أي دور رسمي في تنظيم وتمويل التجمّع الكبير للجماعات المسلحة المالية في روما الذي أقيم في 2 شباط/فبراير 2022[23]. وهي تعتبر الوساطة التي تقوم بها Ara Pacis في مالي جزءا من أنشطة المجتمع المدني الإيطالي، وأعربت عن مخاوفها إزاء ارتباط المنظمة بمبادرة ليس لدى الحكومة أي علم بها.

56 - وأعقب ذلك انعقاد اجتماعين للإطار، واحد في تالاتاي، غاو، في 7 آذار/مارس 2022، والآخر في النفيس، كيدال، في 8 و 9 آذار/مارس 2022. وفي النفيس، غيّر الإطار اسمه ليصبح الإطار الاستراتيجي الدائم للمصالحة (Cadre Stratégique Permanent pour la Réconciliation - CSPR)[24]. وخلال اجتماع لاحق عُقد في غاو في 16 و 17 آذار/مارس 2022، نوقشت مسألة قيادة الإطار. ومرة أخرى، لم يتسن التقريب بين مواقف الحكومة المالية والجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق فيما يتصل بالخلافات المتعلقة بمسألة القيادة (انظر المرفق الثامن والعشرين للاطّلاع على مشروع بيان وزير المصالحة). ونتيجة لهذا الخلاف، ترك بلال آغ الشريف رئاسة الإطار الاستراتيجي الدائم للمصالحة لفهد آغ المحمود، وأعيد الاسم إلى أصله ليصبح الإطار الاستراتيجي الدائم من جديد (انظر المرفق التاسع والعشرين للاطّلاع على البيان الختامي).

الإطار الاستراتيجي الدائم والوقوف في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة ميناكا

57 - أفادت التقارير بأنه في 1 آذار/مارس 2022، قامت جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية باغتيال قائد عسكري لحركة إنقاذ أزواد، هو عمر آغ باداغات، في إيغاغي، وهو مكان يقع إلى الجنوب من تامالالت، وهي قرية في منطقة ميناكا، بالقرب من الحدود بين مالي والنيجر. وكان هذا القتل إيذانا ببدء هجوم واسع النطاق للجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في منطقة ميناكا. وجاء ذلك على إثر فتوى أفيد بأنها صدرت عن يوسف ولد شعيب، المنتمي إلى قسم من الطائفة العربية في ميناكا[25]، والذي برز مع شقيقه أبو واحد، كقائدين لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بعد وفاة أبو وليد الصحراوي[26].

58 - واستهدف هذا الهجوم السكان الطوارق والجماعات المسلحة المنتمية للطوارق، وهي تحديدا جناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (le Groupe d'Autodéfense Touareg Imghad et Alliés (GATIA))، التي تتألف في الغالب من الإمغاد. وتعرّضت القرى الرئيسية المالية الواقعة على طول الحدود مع النيجر لجلّ وطأة الهجوم. وشملت هذه القرى إنشيننان وتامالالت وأنديرامبوكان في منطقة ميناكا وتالاتاي وإنديليمان في منطقة غاو. وكان للقوات

(23) اجتماع مع السلطات الإيطالية، روما، 24 حزيران/يونيه 2022.

(24) تكمن أهمية إضافة كلمة "المصالحة" إلى مسمّى الإطار الاستراتيجي الدائم في كونها تضفي الطابع الرسمي على إدماج الحكومة في الإطار.

(25) فيما يتعلق بولد شعيب، انظر تقرير الفريق (S/2021/714، الفقرة 34، والحاشية 21).

(26) أعلن الرئيس الفرنسي نبأ وفاة الصحراوي في 16 أيلول/سبتمبر 2021. وفي 22 آذار/مارس 2022، بدأت وسائل الإعلام التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تشير إلى الجماعات المنتمية لتنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل باسم "ولاية الساحل في الدولة الإسلامية". متاح على العنوان الشبكي: https://ent.siteintelgroup.com/Jihadist-Threat-Statements/using-new-sahel-province-designation-is-claims-attack-on-malian-army-base-in-gao.html.

المسلحة المالية وجود عسكري في أنديرامبوكان وإنديليمان حتى عام 2019. وقتل مئات المدنيين على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية وفقا لمنظمة تمثل قبيلة دوسحاق (انظر المرفق الثلاثين).

59 - وفشل الإطار الاستراتيجي الدائم في الوقوف صفا واحدا إزاء المواجهات التي وقعت في ميناكا، وذلك بسبب الخلافات. وادّعى الإطار أنه لم يشارك في القتال ككيان إلا مرة واحدة فقط. وأعلن التحالف المضاد لتنظيم الدولة الإسلامية المقام بين حركة إنقاذ أزواد وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم مسؤوليته عن جميع المواجهات المسلحة. ولا تزال تنسيقية الحركات الأزوادية، التي تشكّل أحد مكونات الإطار الاستراتيجي الدائم، تعتبر أن دور الجيش الوطني المعاد تشكيله هو مكافحة الإرهاب. وقد أدت هذه الخلافات إلى إلغاء آخر اجتماع للإطار الاستراتيجي الدائم الذي كان مقررا عقده في 30 أيار/مايو 2022 في أماسين، كيدال؛ ولم يتم تحديد موعد جديد.

الإطار الاستراتيجي الدائم وتنفيذ الاتفاق

60 - على الرغم من أن الرسائل التي تصدر عن الإطار الاستراتيجي الدائم تشير دوماً إلى الاتفاق، فإن إنشاء الإطار ومحاولة تفعيله قد تمّا خارج إطار الاتفاق ومؤسساته وآلياته.

61 - ولم تُشر لجنة متابعة الاتفاق، في البيان الصادر عن دورتها الثالثة والأربعين، والمنشور في 29 حزيران/يونيه 2021، إلى الإطار الاستراتيجي الدائم إلا كمجرّد موضوع اهتمام لبعض الحركات المسلحة. وفي البيانين الصادرين عن آخر دورتين للّجنة (الدورتان الرابعة والأربعون والخامسة والأربعون)، لم ترد أي إشارة إلى الإطار. وثمة تناقض بين الإشارات القليلة إلى الإطار في البيانات وبين النقاش الذي دار حول الموضوع في الدورة الخامسة والأربعين (انظر الفقرة 49 أعلاه).

62 - كما أن السيد واغي قد أشار، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 7 شباط/فبراير 2022 عقب مشاركته في مناقشات روما[27]، إلى أن جميع المناقشات المتعلقة بالاتفاق جرت في إطار لجنة متابعة الاتفاق وفي إطار التشاور بين الأطراف المالية، وتحت قيادته.

63 - وخلال اجتماعات مع الفريق، أعرب العديد من المراقبين والأطراف في الاتفاق عن رأي مفاده أن آليات تنفيذ الاتفاق، ولا سيما اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق، باتت مرتهنة بحل مسألة رئاسة الإطار الاستراتيجي الدائم. غير أن الحكومة لم تعد راغبة في أي صلة تربطها بالإطار[28]. والإطار، الذي صُمّم خارج إطار الاتفاق ودون أي دور لفريق الوساطة الدولي أو للأمم المتحدة، قد بات يشكّل طبقة إضافية فوق الهياكل القائمة التي أنشئت وفقا للاتفاق.

(27) انظر مقطع الفيديو على العنوان الشبكي التالي: https://www.youtube.com/watch?v=_KhCC93iB38.

(28) اجتماع بين الفريق والسيد واغي في 8 نيسان/أبريل 2022.

ثالثا - معلومات ذات صلة باحتمالات إدراج جهات من الأفراد والكيانات يمكن أن تكون ضالعة في الأنشطة المبينة في الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2374 (2017)

ألف - التصرف لصالح الأفراد أو الكيانات المحددين في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017) أو بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم، أو القيام بدعمهم أو تمويلهم بأي شكل آخر

عائدات الجريمة المنظمة، بما في ذلك إنتاج المخدرات والاتجار بها وبسلائفها التي تنشأ في مالي أو تمر عبرها

الجريمة المنظمة

64 - كما سبق أن أفاد به الفريق، يشكل التنافس على طرق التهريب عاملا مولّدا للعنف ويشكل خطرا على السلام والأمن والاستقرار في مالي. ولضلوع الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق في هذا النشاط أثرٌ سلبي على تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الفرع، يجري تناول الجهات الفاعلة والأنشطة في سياق الفقرة 8 من القرار 2374 (2017). وترد أدناه تفاصيل الأنماط العامة السائدة. ولم يتسنّ تحديد الشبكات والجهات الفاعلة الرئيسية، وذلك لأن قصر مدة ولاية الفريق ومحدودية إمكانات وصوله إلى مالي لم يسمحا بإجراء تحقيقات مفصّلة.

الاتجار بالمخدرات

65 - استمرّت الاتجاهات السائدة على صعيد الاتجار في منطقة الساحل بلا هوادة. وحاول الفريق التحقّق من الأنماط والشبكات التي تربطها صلات بالجماعات المسلحة الناشطة في شمال مالي والتي قد تؤثر أنشطتها سلباً على تنفيذ الاتفاق. وكتب الفريق إلى عدة بلدان في المنطقة يطلب منها معلومات، وردّ على طلبه أربع من الدول الأعضاء. ولم تقدّم مالي تفاصيل عن المضبوطات أو عن دور الجماعات المسلحة الموقِّعة أو فرادى أعضائها في هذا الاتجار.

66 - وقدّمت إحدى الدول الأعضاء موجزا لعمليات الشبكات، وهي قد انطوت على تحركات ليلية، واستخدام مركبات بدون الأوراق اللازمة يقودها سائقون بلا وثائق هوية. غير أن الدولة العضو لم تستطع تقديم تفاصيل عن الشبكات الناشطة في مالي.

67 - ومنذ عام 2020، ضبطت إحدى الدول الأعضاء ما يزيد في مجموعه عن 19 طنا من الحشيش المتجه إلى مالي. وطلب الفريق مزيدا من التفاصيل عن المضبوطات، بغية تحديد هوية الشبكات والأفراد ومضاهاة المضبوطات مع ما أبلغ عنه الفريق في وقت سابق.

68 - وفي 6 كانون الثاني/يناير 2022، قامت شرطة النيجر بعملية ضبط كبرى لكمية بلغت 214 كيلوغراما من الكوكايين كانت قد دخلت البلد من غاو في مالي، وكانت في طريقها إلى ليبيا[29].

69 - وبالنسبة لمالي، حصل الفريق على معلومات جزئية من مصدر موثوق ومفادها أنه كانت هناك حالات ضبط لكميات من القنب والكوكايين والهيروين والمنتجات الصيدلانية والمؤثرات العقلية

(29) هيئة الإذاعة البريطانية، "شرطة النيجر تصادر 200 كيلوغرام من الكوكايين من سيارة رئيس البلدية"، 5 كانون الثاني/يناير 2022.

والميثامفيتامينات. وما فتئ المكتب المركزي للمخدرات في مالي، وهو وكالة تابعة لوزارة الأمن، يبذل جهودا لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وقد أشـار إلى حدوث عدة حالات ضـبط كبرى. وخلال الاجتماع العام الذي عُقد بين الفريق وعدد من السلطات المالية، أشار المكتب المركزي للمخدرات إلى ضبط 18 طنا من القنب في عام 2021، دون تحديد بلد المنشأ. وذكر المكتب أيضـا أن الاسـتهلاك في مناطق التعدين قد ازداد. وقد ضبط المكتب أيضا 7 أطنان من الترامادول. ولا تكفي هذه المعلومات لإجراء أي تحليل.

70 - وأنشـئت مكاتب إقليمية تابعة للمكتب المركزي للمخدرات في غاو وتمبكتو وموبتي وميناكا. ولم يدخل مكتبا كيدال وتاوديني طور العمليات. ولم تقدّم السلطات أي تفاصيل عن الشبكات ولم تردّ على طلبات عقد مزيد من الاجتماعات.

71 - وفي غاو، تفيد التقارير أن حركة نقل القنب تتسم بأنها أقل كثافة. وفي 20 نيسان/أبريل 2022، ضـبط لواء مكافحة المخدرات في غاو 120 كيلوغراما من القنب. وتفيد التقارير بحدوث زيادة في حركة شحنات الترامادول (وهو من المنتجات الصيدلانية). وفي آذار/مارس 2022، ضبطت شرطة النيجر شحنة ترامادول قدّرت قيمتها بحوالي 540 مليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية على الحدود بين مالي والنيجر، جنوب ميناكا. ولا تتوافر تفاصيل أخرى عن هذه المضبوطات.

72 - والتحالفات المقامة بين تجار المخدرات والجماعات المسلحة (أو فرادى أعضائها) هي تحالفات راسخة تؤثر في السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ففي كيدال مثلا، يتمحور نشاط الجريمة المنظمة حول الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين. وثمة صـلات تربط الشـبكات الإجرامية بأفراد من أعضـاء تنسـيقية الحركات الأزوادية. وقد تلقّى الفريق معلومات بشأن استمرار تورط أحمدو آغ أسريو (MLi.001) في الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين، كما أفيد به سـابقا (انظر S/2021/151، الفقرتان 43 و 44). فهو يوفر الحماية المرافقة للقوافل في منطقة عملياته في الجزء الجنوبي من منطقة كيدال، التي تتألف من تكالوت وتاسـيكت. وتجدر الإشارة إلى أنه يشغل منصب رئيس الأركان العسكرية للتحالف المنشقّ عن الائتلاف.

الذهب المستخرج بالوسائل الحرفية

73 - لا يزال التعدين بالوسـائل الحرفية في شـمال مالي محطّ اهتمام الفريق، نظرا لتأثيره المحتمل على السلام والأمن والاستقرار في مالي وصلته بالأنشطة الأخرى التالية:

(أ) تدفق السـكان من بلدان أخرى للعمل في المناجم، مما يسـهم في الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين؛

(ب) استغلال القصّر والنساء؛

(ج) تشكيل مصدر إيرادات للجماعات المسلحة الممتثلة والإرهابية؛

(د) تشكيل قناة لاستثمار العائدات المتأتية من أنشطة أخرى غير مشروعة؛

(هـ) تشكيل مصدر إيرادات لمورّدي المعدّات وتجار الذهب؛

(و) تهريب الذهب؛

(ز) نشوب النزاعات المسلحة للسيطرة على مواقع تعدين الذهب.

الآثار المالية فيما يتصل بالجماعات المسلحة

74 - أوضح ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية أنهم يتخذون إجراءات منسّقة من أجل إحلال الأمن في المناطق التي تسيطر عليها التنسيقية[30].

75 - وفي كيدال، تتسم الإدارة التي تمارسها الجماعات المسلّحة بأنها أكثر تطورا، حيث تلعب تنسيقية الحركات الأزوادية دورا رئيسيا في إدارة المنطقة. ويتجلى هذا الوضع في السيطرة على مواقع تعدين الذهب، ليس فقط لتوفير الأمن ولكن أيضا لأغراض الإدارة وجباية الضرائب. ولدى التنسيقية خلية للتعدين ووحدة للشؤون المالية. وقد علم الفريق من مصادر موثوقة تفيد أن عمّال المناجم وتجار الذهب الناشطين في هذه المواقع يتعيّن عليهم دفع الأموال لوحدة الشؤون المالية للسماح لهم بالعمل هناك. وقد سبق أن أفاد الفريق بخصوص السيطرة التي تمارسها التنسيقية (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 121 و 122 والمرفق الثالث عشر).

76 - وقد سبق أن أفاد الفريق بأن إدارة مواقع التعدين والتجهيز في منطقة كيدال، بما في ذلك أعمال الأمن، يتولّاها كل من تنسيقية الحركات الأزوادية وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159)، ولا سيما في منطقة تيساليت (المرجع نفسه). ويمتلك بعض قادة تحالف التنسيقية - الائتلاف مواقع تعدين وتجهيز في تيساليت وتنزاواتين وإيغوزار.

77 - وتمثل غاو مركزا مهما لتجارة الذهب. ومنذ عام 2019، قام كبار المشغّلين الاقتصاديين الضالعين في شراء الذهب بتعزيز مركزهم في غاو، حيث تمتلك تنسيقية الحركات الأزوادية منظومة أمنية مخطط لها بشكل محكم. وتقوم التنسيقية بإعداد معايير الأهلية المطبّقة في نقاط التفتيش. وقد أكد ممثلوها عدم وجود أي أفراد مسلحين في مواقع الذهب. ويدير كل من التنسيقية والائتلاف نقاط تفتيش على جميع الطرق المؤدية إلى مواقع الذهب في غاو، تحت سيطرة خلية قيادة مركزية.

78 - وذكرت السلطات الحكومية أن الفريق لا يقدّم تفاصيل كافية عن تعدين الذهب غير المشروع في الشمال. وطلب الفريق من الحكومة مزيدا من التفاصيل بشأن أماكن المواقع، وتقديرات حجم إنتاج الذهب فيها، والتدابير المتخذة ضد هذا التعدين غير الرسمي للذهب، وتقدير الإيرادات المفقودة بسبب هذا التعدين. ولم يتم تلقي أي رد.

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

79 - شمال مالي هو منطقة مرور عابر للمهاجرين القادمين من بلدان مختلفة بواسطة شبكات ناشطة في غرب أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعندما يصل المهاجرون إلى شمال مالي، فإنهم إما يسعون إلى الاستقرار هناك أو المضيّ إلى أوروبا. ولذلك فإن للهجرة آثارا ممتدة على نطاق واسع على صعد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

80 - وتتمتع الشبكات الناشطة في المناطق الحدودية في شمال مالي بميزة تتمثل في الإلمام بجغرافيا المنطقة. وتشكل إيراداتها من التهريب مصدرا لتمويل أنشطة غير قانونية أخرى. ومن المناطق التي تنشط فيها هذه الشبكات بشكل خاص المنطقة الواقعة بين الخليل وتنزاواتين في منطقة كيدال. كما أن الشبكات

(30) اجتماع مع ممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية في 31 آذار/مارس 2022.

تشكل مصدر دخل لمعظم الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية في مالي، ولا سيما جماعة نصـــرة الإســـلام والمســـلمين. وقد أُلقي القبض على عدة مواطنين ماليين في بلد مجاور بتهمة الاتجار بالأشخاص. بيد أنه لا توجد أي خيوط قد تدل على ارتباطهم بالشبكات الإجرامية في مالي.

81 - وغاو هي مركز للمهاجرين الذين يفدون كعمالة موسمية في مناجم الذهب أو يتخذونها نقطة مرور عابر إلى وجهات أخرى. ووفقا للمعلومات التي تلقّاها الفريق، فبعد عدة اعتقالات حدثت قبل نحو ثلاث سـنوات، لا يزال الضـالعون في التهريب يعملون في الخفاء. وتترافق مع تدفّق المهاجرين مشـاكل من قبيل الاستغلال الجنسي للمرأة.

82 - ولم يتمكن الفريق من قطع شـوط أبعد فيما يتصـل بالتحقيق بخصـوص أفراد محدّدين متورطين في الاتجار بالأشـخاص وتهريب المهاجرين (انظر S/2021/714، الفقرات 88 إلى 92)، وذلك نظرا للقيود المفروضة على الوصول إلى مالي.

باء - الضـــلوع في تخطيط أو توجيه أو رعاية أو تنفيذ هجمات ضـــد الجهات المشـــار إليها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017)

83 - ازدادت كثافة الهجمات على القوات الدولية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي، وعلى القوات المسـلحة المالية في الفترة المشـمولة بالتقرير. ويلاحظ الفريق أن القصد من هذه الهجمات هو ترهيب القوات وحملها على الانسحاب، مما يفسح المجال للتحرّك وممارسة الأنشـطة بأمان من جانب عناصـر الجماعات الإرهابية والإجرامية. وتشـكّل طرق التجارة غير المشـروعة والرغبة في السـيطرة على مناجم الذهب سـببا إضـافيا لسـعي الجماعات إلى تقليص وجود القوات الدولية والوطنية. ومما يثير قلق الفريق بدرجة أكبر الكميات التي لا يسـتهان بها من المركبات والأسـلحة التي يتم الاستيلاء عليها في الهجمات. فالاستيلاء على هذه الأصناف يشكل أحد الأسباب الرئيسية للزيادة الأخيرة في معدلات وقوع هذه الحوادث، فهو يعزز قدرة الجماعات الإرهابية على تنفيذ مخططاتها.

84 - ومنذ بداية عام 2022، تعرّضـــت قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للهجوم أكثر من 60 مرة، وكان ذلك أحيانا بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع، إما بشكل غير مباشـــر أو مباشـــر[31]. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 نيســـان/أبريل 2022، قُتل سـبعة من حفظة السـلام[32]. ووفقا للشـهادات التي تم الحصـول عليها، بما في ذلك من القوات العسـكرية التابعة للبعثة، فإن البعثة تُستهدف بشكل ممنهج من جانب الجماعات المسلحة الإرهابية، التي تشن أيضا هجمات على القوات الدولية الأخرى وعلى القوات المسلحة المالية. وتحدّث الفريق مع عدة أعضاء من قوات البعثة وصفوا له الحوادث التي انطوت على هجمات قامت بها الجماعات المسلحة الإرهابية.

85 - وقد اسـتُهدفت معسـكرات ووحدات ومواقع القوات المسـلحة المالية بضـراوة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، مما أدى إلى وقوع خسـائر بشـرية وإصـابات بأعداد كبيرة. وفي الفترة من تموز/يوليه 2021 إلى منتصـف أيار/مايو 2022، تعرّضـت القوات المسـلحة المالية لـــ 95 هجوما مباشـرا بالأسـلحة الخفيفة

(31) تقرير سري للأمم المتحدة.

(32) انـظـر: https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/stats_by_year_mission_incident_type_5a_74_april_2022.pdf.

و 102 من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو النيران غير المباشرة. وأسفرت الهجمات عن مقتل 205 أشخاص وإصابة 345 آخرين[33]. ولم يتمكن الفريق من التحقّق من عدد القتلى[34].

جيم - انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واستخدام الأطفال وتجنيدهم، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي أو الوصول إليها أو توزيعها

86 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق أن تعثّر تنفيذ الاتفاق أوجد فراغا أمنيا وبيئة مساعدة على وقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد تجرّأ جميع الأطراف على اتخاذ مواقف أشرس بسبب السياق العام الذي لا يُتوقّع في ظله تحقيق نتيجة تُذكر عن طريق الاتفاق، بالاقتران مع شعور بانعدام الثقة بين الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي اتخذها جميع الأطراف، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، للتمركز والسيطرة على الأراضي من خلال استخدام القوة وإعداد العدّة لانسحاب بعض عناصر القوات الدولية، كلّها أمور زادت من تفاقم الحالة.

87 - وقد أسفرت هذه الأعمال عن ارتفاع مثير للقلق في عدد القتلى من المدنيين؛ وفي العنف ضد المدنيين؛ والهجمات التي تشنّ ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والقوات الدولية والقوات المسلحة المالية؛ والتشرد الداخلي وتحرّكات الأشخاص والأسر عبر الحدود.

العنف ضد المدنيين/استهداف المدنيين

88 - شكل العنف ضد المدنيين أهم مظاهر الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفادت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أنه خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ عدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا أو اختطفوا/اختفوا 886 شخصا، وقد قُتل من هؤلاء 318 شخصا[35]. وخلال الأشهر الثلاثة التالية فقط، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2022، سجلت البعثة عددا من الضحايا يكافئ

(33) انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2022/446). وفي المقابل، سُجّل خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 15 أيار/مايو 2021 ما عدده 87 هجوما مباشرا و 75 هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والنيران غير المباشرة، مما أسفر عن مقتل 119 شخصا وإصابة 227 آخرين.

(34) وجّه الفريق رسالة خطية إلى السلطات المالية طالبا الحصول على تفاصيل بشأن الهجمات التي تعرضت لها القوات المسلحة المالية والخسائر الناجمة عنها. ولم يتلق الفريق ردا. وأُبلغ الفريق أيضا بأن الجماعات المسلحة المتطرفة تستهدف فيما يُزعم أفرادا وقادة مجتمعيين وكيانات إذا بدا أن لهم أي صلة بالسلطات المالية أو إذا اعتُقد أنهم يدعمون القوات المسلحة المالية.

(35) MINUSMA, “Note sur les tendances des violations et atteintes aux droits de l’homme et au droit humanitaire international au Mali, 1er juillet–31 décembre 2021”, March 2022; and “Note trimestrielle sur les tendances des violations et atteintes aux droits de l’homme au Mali, 1er janvier–31 mars 2022”, 30 May 2022.

العدد المسجّل في الأشهر الستة السابقة: 812 مدنيا قُتل منهم 543[36]. وكان أكثر من نصف الضحايا من الرجال، وقد وقع معظم الانتهاكات في المناطق الوسطى من مالي[37].

89 - وحقق الفريق في اثنتين من حالات العنف ضد المدنيين، وهما مثالان شديدا الدلالة على نمط انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي شوهدت في مالي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتعلق الحالة الأولى بانتهاكات ارتُكبت في سياق التوترات وحالات الاقتتال المسلح التي وقعت مؤخرا بين الجماعات المسلحة الممتثلة والجماعات المتطرفة في منطقتي ميناكا وغاو في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2022. وتتمحور الثانية حول الحوادث التي وقعت في عدة مواقع في منطقة سيغو طوال شهر آذار/مارس 2022.

التوترات في ميناكا وغاو

90 - منذ أوائل آذار/مارس 2022، اندلعت حالات اقتتال مسلّح في منطقة ميناكا بين الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية من جهة وبين تحالف جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وجناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد من الجهة الأخرى. وقد تفاقمت حالات الاقتتال جرّاء الفراغ الأمني الناجم عن تعثّر الاتفاق والخلافات بين الجماعات المسلحة التي تشكل قوام الإطار الاستراتيجي الدائم (انظر الفقرات 57 إلى 59 أعلاه).

91 - وقد بدأت الهجمات على مواقع تحالف جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وجناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد من قبل الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في 8 آذار/مارس 2022 في قرية تامالالت بدائرة أنديرامبوكان. وأعقبتها سلسلة من الهجمات والمواجهات المباشرة بين الجماعات المسلحة الممتثلة والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في 12 آذار/مارس في قريتي إنشينانان وأنديرانبوكان. ووقعت مواجهات أيضا في يومي 21 و 22 آذار/مارس في إنشينانان وإنتاكوري. وأسفر الاقتتال عن مصرع ما يقدر بنحو 229 مدنيا[38]. وفي الفترة ما بين 21 و 23 آذار/مارس، تعرّض عدد من القرى في بلدية تلاتاي، في منطقة غاو، لهجوم من قبل عناصر متطرفة، مما أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو 100 مدني. وعلاوة على ذلك، فبدءا من شباط/فبراير 2022 وقعت حالات اقتتال بالقرب من تيسيت، حيث تعرّض السكان في قرى كيغوروتن وخادجي وباكال وأباغازاغاز لحملة ترهيب. وفرّ العديد من المدنيين إلى بلدات أخرى طلبا للحماية، وبالأخص في الأماكن التي بها وجود للقوات المسلحة المالية،

(36) MINUSMA, « Note trimestrielle sur les tendances des violations et atteintes aux droits de l'homme au Mali, 1er janvier–31 mars 2022 », 30 May 2022.

(37) في الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية مسؤولين عن 570 انتهاكا لحقوق الإنسان، وكانت الجماعات القبلية وجماعات الدفاع عن النفس مسؤولة عن 223، والجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق عن 46، و "قوات الدفاع والأمن المالية" (Forces de défense et de sécurité maliennes (FDSM)) عن 40. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2022، كانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية مسؤولين عن 410 انتهاكات لحقوق الإنسان، والجماعات القبلية وجماعات الدفاع عن النفس مسؤولة عن 15 انتهاكا، والجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق عن 12، وقوات الدفاع والأمن المالية عن 320. انظر الحاشيتين 35 و 36.

(38) مصدر سري تابع للأمم المتحدة. ولم يتمكن الفريق من التحقّق بشكل مستقل من عدد الوفيات، لأن أعداد الوفيات عادةً ما يُعلن عنها بشكل منفرد من هذا الطرف في النزاع أو ذاك. وبقصد استعراض القوة، ولتجنّب الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان، يدّعي كلا الجانبين أن المدنيين القتلى هم في الواقع مقاتلون، أو أن المقاتلين القتلى هم في الواقع مدنيون.

بما في ذلك تيسيت وغاو.

92 - وأدى الاقتتال إلى نزوح المدنيين بأعداد كبيرة إلى أجزاء أخرى من منطقة ميناكا، وكذلك إلى منطقتي غاو وكيدال، بينما فرّ آخرون عبر الحدود إلى النيجر. وكانت الهجمات مستمرة حتى وقت صياغة التقرير. وفي الآونة الأخيرة، نفّذت الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في 12 حزيران/يونيه 2022 هجوما على قرية إزينغاز، بدائرة تيدرمين، وأعدمت حسبما زُعم 22 مدنيا بإجراءات موجزة.

93 - وعلم الفريق من شهود أنه تمت الإغارة على المدنيين أكثر من مرة من قبل أعضاء الجماعات المتطرفة الذين أحرقوا محاصيلهم وسرقوا ماشيتهم. وأُعطي أهالي المجتمعات المحلية إنذارا نهائيا بالرحيل عن ديارهم في غضون 24 ساعة وإلا تعرّضوا للقتل. وقُتل الذين لم يرحلوا خلال الأيام التالية. ولقي المصير نفسه من عادوا للبحث عن ممتلكاتهم أو لنقل رفات أقاربهم القتلى. واستهدفت الأطراف المتخاصمة المدنيين بناء على الاشتباه في انتمائهم إلى هذا الجانب أو ذاك.

94 - وذكرت تنسيقية الحركات الأزوادية للفريق أنه على إثر هجوم شنته جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية على معسكر للقوات المسلحة المالية في تيسيت في 21 آذار/مارس 2022، ردّت القوات المسلحة حسبما زُعم بهجوم شنّته في 26 آذار/ماس 2022 على مجموعة من المشرّدين في أنسونغو. وأُبلغ الفريق بأن بعض المصابين جرّاء هذا الهجوم، ومن بينهم طفل، تلقّوا العلاج في مستشفى في المنطقة.

95 - ويمكن عزو العنف ضد المدنيين إلى الاقتتال المباشر، ولا سيما في ميناكا، كما هو مبيّن في الفقرتين 90 و 91 أعلاه. غير أن هناك حوادث أخرى كانت ناتجة عن ترهيب المجتمعات المحلية لحملها على الانضمام إلى جماعة معينة. وتشكل الخلافات القبلية مصدرا مستمرا للتوتر. وأعرب عدة أفراد قابلهم الفريق عن خوفهم من انتقام هذا الطرف أو ذاك، على أساس الهوية الإثنية. وفي حالة ميناكا، وقعت أعمال قتل وترهيب بدافع الانتقام بين قبيلتي دوسحاق وإمغاد، المعتبرتين داعمتين للتحالف القائم بين تحالف جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد، وبين الطائفتين الفولانية والإيبوغيليتانية اللتين ينظر إليهما على أنهما متحالفتان مع الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية. وبينما أفيد أيضا بوقوع حوادث منسوبة إلى تحالف جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد، ولا سيما في منطقة ميناكا، فإن الفريق لم يتمكن من التحقّق منها.

96 - ونظرا لتعثّر تنفيذ الاتفاق، يخشى الفريق من أن تستمر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في توسيع مناطق نفوذها، على حساب الجماعات المسلحة الممتثلة. وفي هذا السياق، ربما يكون العنف ضد المدنيين في منطقتي ميناكا وغاو عبارة عن سياسة تهدف إلى إجبار السكان على النزوح أو الإذعان، فضلا عن تعزيز القدرات المالية لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية.

العنف ضد المدنيين في منطقة سيغو

97 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت للفريق ادّعاءات بارتكاب القوات المسلحة المالية انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين، ولا سيما في منطقتي سيغو وموبتي في وسط البلد. وشملت الادعاءات استهداف المدنيين، والإعدام بإجراءات موجزة، والضرب، والترهيب، والنهب. وكانت هذه

الانتهاكات تظهر دوما في أعقاب عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات المسلحة المالية أو في أعقاب مهاجمة معسكراتها أو وحداتها أو مواقعها (انظر الفقرة 94 أعلاه).

98 - وعلى الرغم من أن الفريق لم يتمكن من القيام بزيارات ميدانية، فقد حصل على عدة شهادات بخصوص العمليات التي نفذتها القوات المسلحة المالية في المناطق الوسطى من مالي منذ بداية عام 2022. وتشير هذه الروايات إلى نمط متكرر من السلوك الذي يتم في إطاره استهداف الأسواق المحلية بهذه العمليات. فيتم تطويق الأسواق لمنع أي شخص من مغادرة المكان؛ ومن يركض أو يحاول الهرب يُضرب بالنار. وأبلغ أحد الشهود الفريق أنه من المتعارف عليه أنه لا ينبغي للمرء أن يركض عند ظهور القوات المسلحة المالية في يوم السوق، وأن المرء تكون لديه فرصة للنجاة إذا ثبت في مكانه. وتتم مصادرة الهواتف المحمولة والمتعلقات الشخصية. ومن يكون موجودا في السوق من الرجال يؤخذ ويتم استجوابه في الحال أو احتجازه. ويُطلق سراحهم من ثم أو يختفون، وتشير الروايات إلى أن الانتماء الإثني قد يلعب دورا في تحديد من الذي يطلق سراحه بعد الاعتقال.

99 - وفي 5 و 6 آذار/مارس 2022، نفّذت القوات المسلحة المالية حسبما زُعم سلسلة من العمليات بالقرب من الحدود مع موريتانيا[39]. ووفقا لشهادات حصل عليها الفريق، استُهدفت ستة مواقع مأهولة بالسكان خلال اليومين، بما في ذلك روبينيه العطاي (دائرة نارا بمنطقة سيغو). ووصلت مجموعة "جنود ذوي بشرة بيضاء" إلى روبينيه العطاي في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم 5 آذار/مارس. وروبينيه العطاي هو موقع يرتاده كثير من الموريتانيين الذين يعبرون الحدود بشكل اعتيادي بحثا عن مراع للماشية. ويرد ذلك البئر أيضا رعاة من القرى المجاورة الواقعة في المنطقة.

100 - وقام الجنود بجمع الرجال والفتيان الأكبر سنا وقيّدوا أيديهم خلف ظهورهم وعصّبوا أعينهم. ثم جُمع الرجال والفتيان الأكبر سنا في مركز القرية. وأُمر النساء والأطفال بالذهاب إلى منازلهم وعدم مشاهدة ما يجري. ثم قام الجنود حسبما أُفيد بتجريد المنازل من جميع الممتلكات، بما في ذلك فرش الأسرّة والهواتف المحمولة والحليّ وأواني الطبخ والملابس.

101 - وفي الساعة الحادية عشرة صباحا، وصلت مجموعة من جنود القوات المسلحة المالية إلى القرية. وبدأوا بضرب الرجال المقيّدين والمعصوبي الأعين بالعصي الثقيلة التي يستخدمها الرعاة مع قطعان ماشيتهم. ولم يستطع النساء مغادرة منازلهن، حيث كان هناك جنود يسدّون الأبواب. وكان باستطاعتهن فقط سماع صراخ الرجال وهم يتعرضون للضرب. ثم أطلق جنود القوات المسلحة المالية سراح بعض الرجال الأصغر سنا ونقلوا 33 أو 34 رجلا، بواقع 29 موريتانيا و 4 ماليين (من الطوارق). وغادر "الجنود ذوو البشرة البيضاء" المكان في الساعة الثانية بعد الظهر.

102 - وانتظر النساء عودة الرجال، لكن أقاربهن أبلغوهن في اليوم التالي بأن جثث الرجال قد عُثر عليها على بُعد 4 كيلومترات. وكان الرجال قد قُتلوا رميا بالرصاص ثم أُحرقوا. وذكر شاهد عيان رأى الجثث بعد يومين أنها كانت مغطاة بمادة داكنة لا يعرف كنهها. ووفقا لهذه الشهادة، يبدو أن عمليات الإعدام نُفّذت في الساعة الواحدة بعد الظهر.

103 - وكان هناك نمط مماثل لأعمال النهب والضرب في المواقع الخمسة الأخرى. بيد أن موقع روبينيه العطاي هو الوحيد الذي شهد قتل مدنيين. وفي موقعين آخرين زارتهما القوات المسلحة المالية،

(39) انظر الفقرة 31 أعلاه للاطّلاع على الآثار الإقليمية المترتبة على الحادث. وقد قدم المسؤولون الموريتانيون حتى الآن تعويضات لأسر 17 فردا.

زُعم أن طائرة هليكوبتر تقلّ "جنودا ذوي بشـــرة بيضـــاء" هبطت في الموقع في بداية العمليات. ولم تتمكن مصادر الفريق من تحديد اسم أو رتبة أي من الجناة، أو المعسكر الذي أتوا منه.

104 - وتكشـف الشـهادات التي حصـل عليها الفريق عن وجود شـعور لدى المدنيين الذين يعيشـون في منطقة سـيغو بانعدام الأمن بسـبب الترهيب الذي يمارسـه كل من الجماعات المسـلحة المتطرفة والقوات المســلحة المالية. ووصــف العديد من الشــهود الزيارات التي قام بها المتطرفون إلى قراهم بحثا عن أفراد يعتبرونهم محسـوبين على الحكومة. ولجأ المتطرفون إلى القتل، والنهب، وإضـرام النار في الحقول، وسـرقة الماشية، وفرض القواعد السلوكية والزيّ المسموح به، وابتزاز الأموال، وذلك بهدف ترهيب السكان المحليين لحملهم على الإذعان. ويسـتهدف المتطرفون معسـكرات القوات المسـلحة المالية على وجه الخصـوص، وهو ما يؤدي إلى دورة متكررة من الأعمال الانتقامية وتزايد انتهاكات حقوق الإنسـان. وأعلنت الحكومة أنها تجري تحقيقاتها الخاصـة في عدة حوادث تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسـان (انظر التوصـية الواردة في الفقرة 148 (ب))[40].

التشرّد والتحرّكات السكانية

105 - حدثت تحركات سكانية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء داخل البلد أو خارجه. وبحلول نهاية أيار/مايو 2022، كان عدد المشردين داخليا قد بلغ 548 370 شخصا. وعلى نفس المنوال، كان عدد الماليين الذين عبروا الحدود إلى موريتانيا (مخيم مبيرا) بحلول نيسان/أبريل 2022 قد بلغ 820 8 شخصا، في حين وصـــل عدد العابرين إلى النيجر إلى 225 14[41]. وكانت هذه التحرّكات ناتجة عن النزاع أو المسبّبات الاقتصادية أو الإنسانية.

106 - وفي حين أن عدد المشـــرّدين داخليا لا يختلف كثيرا عن متوســـطه لعام 2021، يلاحظ الفريق أن التشريد القسري نتج عن حوادث العنف التي زُعم وقوعها ضد المدنيين والموصوفة في الفقرات 90 إلى 103 أعلاه. وتلاحظ اللجنة أيضـــا أن تحرّكات هؤلاء الأشـــخاص في منطقة الحدود الثلاثية كان ســـببها الأعمال الهادفة إلى إجبار السكان على النزوح (انظر الفقرة 96 أعلاه).

107 - وأدت التوترات التي تشهدها منطقة ميناكا منذ آذار/مارس 2022 إلى تشرّد للسكان بأعداد غفيرة؛ وانتقل المشرّدون داخليا صوب بلدة ميناكا وبلدتي غاو وأنسونغو في منطقة غاو. وأدت التوترات أيضا إلى تحرّكات عبر الحدود في اتجاه النيجر من جانب طالبي الملاذ الماليين والعائدين من مواطني النيجر. وفي بلدة ميناكا، بلغ عدد المشـرّدين داخليا 000 54، بالإضـافة إلى 000 16 لاجئ من النيجر. وعند الحدود مع موريتانيا، ازدادت أعداد طالبي اللجوء في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022 (انظر الفقرة 34 أعلاه).

(40) انظر: https://www.maliweb.net/insecurite/le-gouvernement-du-mali-reagit-a-la-note-trimestrielle-de-la-minusma-ces-allegations-sont-fausses-et-sont-de-nature-a-discrediter-les-fama-respectueuses-des-droits-de-lhomme-2978430.html. ورفضت الحكومة محاولات إجراء تحقيقات مستقلة، سواء من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مالي أو المنظمات الأخرى، في عدة مواقع، ولا ســـيما في مورا، في دائرة جينيه بمنطقة موبتي، حيث زُعم أن القوات المسلحة المالية قتلت عددا كبيرا من المدنيين في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2022.

(41) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Operational update: Niger, April 2022".

108 - ويواجه المشـــرّدون داخليا، ولا ســـيما النســـاء والأطفال، عدّة تحديات في مجال الحماية (انظر الفقرة 116 أدناه). ولا يزال الفريق يشـــعر بالقلق إزاء الآثار الأمنية والإنســـانية المترتبة على تشـــرّد الناس بأعداد كبيرة في بلدة ميناكا.

تجنيد الأطفال واستخدامهم

109 - منذ بداية عام 2022، ارتُكب 447 انتهاكا جسـيما ضـد الأطفال، منها 294 انتهاكا يتعلق بالتجنيد والاستخدام. وحتى آذار/مارس 2022، كان هناك 731 1 مدرسة تم إغلاقها بسبب انعدام الأمن، ومعظمها في المنطقتين الوسطى والشمالية[42]. وفي نيسان/أبريل 2022، كانت التقارير تُفيد بأن 65 في المائة من المدارس قد أُغلقت بســـبب تهديدات الجماعات الإرهابية المســـلحة[43]. وفي منطقة ميناكا، يقدَّر أن 60 في المائة من المشرّدين داخليا من الأطفال. وهناك تحديدا 131 طفلا منفصـلين عن ذويهم و 8 أطفال غير مصـحوبين بين المشـردين داخليا[44]. وفي آذار/مارس ونيسـان/أبريل 2022، سـاعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة 93 طفلا مرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة (14 في المائة منهم من الفتيات)[45].

110 - وفي حين لم يتمكن الفريق من التحقّق من الأرقام المذكورة أعلاه بشـــكل مســـتقل، فإنه يلاحظ أن هناك خطرا متزايدا على الأطفال في ســـياق تزايد المواقف العدائية في مالي. وبالنظر إلى عدد الأطفال المتغيّبين عن الدراسة، ومعدلات التشرد الداخلي، والأعداد الكبيرة للقصّر غير المصحوبين، والحالة الإنسانية المتدهورة، يرى الفريق أن تجنيد الأطفال واستخدامهم سيشهدان زيادة كبيرة في الأشهر المقبلة.

111 - وواصـل الفريق تلقّي معلومات عن عمل القصّـر في مناجم الذهب الحرفية في المناطق الشـمالية من مـالي (انظر S/2021/714، الفقرات 139 إلى 147). ويقـدّر أن ثلـث العـاملين في تلـك المنـاجم هم من الأطفال[46]. ولا تزال المخاطر التي يواجهونها مســـتمرة، بما في ذلك التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، وممارســة أنشـطة مهدّدة للحياة مثل دخول أماكن ضـيقة لاسـتخراج الذهب، واسـتهدافهم للتجنيد، والتعرّض للعديد من أشكال العنف وسوء المعاملة. وأُبلغ الفريق بأن طفلا واحدا على الأقل قد قُتل، وأن عدّة أطفال أصيبوا منذ بداية العام بسبب الأنشطة التي تجري في المناجم في منطقة غاو.

112 - وأُبلغ الفريق بوجود عدد كبير من القصّـــر الأجانب غير المصـــحوبين، وهي ظاهرة ربما تكون متصـــلة بفرص العمل في مناجم الذهب الحرفية. ويأتي كثير من الأطفال من بوركينا فاســـو، حيث يبدو أن اجتياز الحدود عملية أســـهل، وحيث أجبرت التوترات الأخيرة الناس على البحث عن فرص اقتصـــادية

(42) United Nations Children's Fund, "Mali: humanitarian situation report No. 2", 30 April 2022.

(43) Cluster Education Mali, compte-rendu de la réunion mensuelle d'avril 2022. متاح على العنوان الشـــبكي التـــالـــي: https://www.humanitarianresponse.info/fr/operations/mali/document/mali-compte-rendu-r%C3%A9union-mensuelle-du-cluster-education-avril-2022.

(44) المرجع نفسه.

(45) المرجع نفسه.

(46) مقابلة سرية.

في أماكن أخرى[47]. وأُبلغ الفريق أيضا بأن منظمات غير حكومية قد قدّمت المساعدة في غاو في عام 2021 لـ 14 من القصّر الأجانب غير المصحوبين الذين كانوا يعملون في مجال التعدين.

113 - وعلم الفريق من ممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية، التي تمارس شيئا من السيطرة على موقع الذهب في إنتيهاكا (انظر الفقرات 72-80 أعلاه)، بأنهم مدركون لحجم انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام الأطفال، والوفيات التي تحدث في المواقع. وأكّد الممثلون للفريق أنهم بصدد صياغة خطة عمل للحد من الانتهاكات. وليس لدى الفريق أي علم بأي تطورات أخرى ربما تكون قد استجدت في هذا الصدد.

العنف الجنسي والجنساني

114 - شهد العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما العنف الجنسي المتصل بالنزاع، زيادة ملحوظة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام 2021، سجّل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان[48] 450 9 حالة عنف جنسي وجنساني، مقارنةً بـ 605 6 حالات في عام 2020. وفي حين أن الزيادة قد تكون متصلة بزيادة انعدام الأمن والتشريد القسري وتدهور السياق الإنساني، يمكن عزوها أيضا إلى زيادة معدلات الإبلاغ من جانب الضحايا أو توافر إمكانات وصول الضحايا إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

115 - وسجّل النظام أيضا 153 1 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع في عام 2021، مقارنةً بـ 020 1 حالة في عام 2020[49]. ومن بين الناجين من العنف الجنسي والجنساني، كان 98 في المائة من النساء و 51 في المائة من الفتيات دون سن 18 عاما. وكانت نسبة الـ 2 في المائة المتبقية من الرجال، وكان أكثر من نصف هؤلاء دون الثامنة عشرة. ومن بين المناطق الواقعة في وسط مالي وشمالها، سجّلت موبتي أعلى معدل لوقوع الحوادث، حيث كان من نصيبها 28 في المائة من مجموع الحالات، بينما كان من نصيب تمبكتو 16 في المائة من الحالات وغاو وميناكا 18 في المائة. وكان الجناة الرئيسيون الذين زُعمت مسؤوليتهم عن الحوادث هم الجماعات المسلحة الإرهابية (71 في المائة)، والجماعات المسلحة الممتثلة (26 في المائة)، والقوات المسلحة المالية (2 في المائة).

116 - وتلقّى الفريق معلومات تتعلق بعدة حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع. ولم يتمكن الفريق من التحقق من الحوادث. غير أن الفريق لاحظ أن العنف ضد المرأة يُستخدم، أو يُهدّد باستخدامه، بالاقتران مع أشكال أخرى من الترهيب من جانب الجماعات المسلحة الإرهابية من أجل إجبار المجتمعات المحلية على الإذعان أو النزوح. وكان ذلك واضحا بشكل خاص في سياق التوترات الأخيرة في منطقتي غاو وميناكا (انظر الفقرات 90 إلى 95 أعلاه). وقد علم الفريق من جهات فاعلة في المجال الإنساني ومحاورين محلّيين

(47) في أيار/مايو 2022، كان 72 في المائة من الذين يعبرون حدود مالي قادمين من بوركينا فاسو، وكان 4 في المائة منهم من القصّر غير المصحوبين (المنظمة الدولية للهجرة، حزيران/يونيه 2022).

(48) United Nations Population Fund, “Rapport annuel du Gender-based Violence Information Management System, janvier–décembre 2021”, Bamako. متاح على العنوان الشبكي: https://reliefweb.int/report/mali/rapport-annuel-gbvims-janvier-d-cembre-2021.

(49) وثّقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من خلال نظامها للرصد والتحليل وترتيبات الإبلاغ، 47 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع، من بينها 24 حالة كان من بين ضحاياها فتيات و 4 حالات كان من بين ضحاياها رجال، في مناطق غاو وموبتي وميناكا وسيغو وتمبكتو.

مطّلعين على الحالة في المنطقتين أن المجتمعات المحلية تلقّت تهديدات باختطاف النساء أو اغتصابهن أو تزويجهن قصرا[50] إذا لم تنزح المجتمعات عن قراها. وقد وثّقت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الانتهاكات المرتكبة بالاقتران مع تلك التهديدات. وهي تشمل حالات اغتصاب واختطاف فتيات ونساء وإلحاق أذى بدني. وقد تُرك كثير من النساء معدمات بعد أن قُتل أزواجهن ونُهبت منازلهن وأُحرقت. وتم توثيق حالات حمل ناجمة عن الاغتصاب في صفوف المشردات داخليا في كل من منطقتي غاو وميناكا.

117 - وتشكل حالة المشردين داخليا في منطقتي غاو وميناكا مخاطر ذات طابع خاص على النساء والفتيات. فقد أوجدت الحالة الإنسانية والأمنية، إلى جانب فقدان الأسرة معيلها، سياقا قد تلجأ فيه المرأة إلى آليات التكيّف السلبية فتتعرض لمزيد من مخاطر الانتهاك. وأُبلغ الفريق بأن 30 في المائة من جميع المشرّدات في بلدة غاو ربما يكنّ قد تعرضن للعنف الجنسي والجنساني، وذلك أثناء وبعد النزوح في معظم الحالات. وأُبلغ الفريق أيضا بأنه من بين جمهور المشردين داخليا، هناك نساء وفتيات يلجأن إلى ممارسة البغاء[51]. وفي الوقت نفسه، لا تذهب الفتيات إلى المدرسة، وبالتالي فإنهن يكنّ أكثر عرضة لخطر الزواج المبكّر أو القسري.

عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي، أو عرقلة الحصول على المساعدات الإنسانية أو توزيعها في مالي

118 - ما زالت الحالة الإنسانية في مالي مثار قلق بالغ. وهناك ما مجموعه 12 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام 2022، في زيادة حادة عن عددهم البالغ 5,9 ملايين شخص في عام 2021[52]. ويمثّل قطاع الأمن الغذائي القطاع الأشد تأثّرا، حيث يواجه 1,9 مليون شخص، أو ما يمثل 22 في المائة من التعداد الإجمالي لسكان البلد، خطر التعرّض لسوء التغذية الحاد في عام 2022 خلال موسم الجدب، الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس[53]. وقد أدت النزاعات المسلحة والشواغل الأمنية إلى تفاقم تحديات إنسانية هي في الأصل شديدة تواجهها الفئات السكانية الأضعف.

119 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يلاحظ الفريق أي أعمال تشكل عرقلة مباشرة للمساعدة الإنسانية. وأشاد عدة محاورين بتعاون السلطات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية. وأشار جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تحدّث معها الفريق إلى انعدام أو محدودية إمكانات الوصول

(50) لاحظت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ظاهرة قيام الجماعات الإرهابية باختطاف الفتيات أو طلبهن للزواج كشكل من أشكال الإتاوة المدفوعة نظير الحماية أو كضريبة بدلا من الأموال والمواشي.

(51) سبق للفريق أن وثّق إساءة معاملة النساء المهاجرات، ولا سيما الفتيات، من خلال إكراههن على ممارسة البغاء (انظر S/2021/714، الفقرات 90-92).

(52) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Mali humanitarian response plan, January–December 2022 (January 2022)", 22 February 2022. متاح على العنوان الشبكي التالي: https://reliefweb.int/report/mali/mali-humanitarian-response-plan-january-december-2022-january-2022.

(53) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Cadre harmonisé d'identification des zones à risque et des populations vulnérables au Sahel et en Afrique de l'Ouest", 8 December 2021. متاح على العنوان الشبكي التالي: mali_fiche_de_communication_novembre_2021_vf_revue08122021_ final_0.pdf (fscluster.org) (تم الاطّلاع على المحتوى في شباط/فبراير 2022). ويقع معظم المناطق التي تواجه أزمات في شمال ووسط مالي.

إلى المساعدات الإنسانية بسبب الشواغل الأمنية والاقتتال الجاري، بما في ذلك في منطقة ميناكا[54]. وتحدّ هذه الظروف من قدرة الجهات الفاعلة والوكالات الإنسانية على إجراء التقييمات اللازمة لتقدير الاحتياجات. وأُبلغ الفريق بصدور تعليمات من السلطات المالية في الآونة الأخيرة تفرض تقديم إخطار مسبق قبل 72 ساعة من القيام بتحرّكات من قبل عمليات وقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد أثيرت هذه المسألة في سياق طلب مقدّم من البعثة في آذار/مارس 2022 فيما يتصل بمهمة إنسانية.

120 - ويلاحظ الفريق أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان تضطلع بمهامها في مناخ عام يسوده الخوف والترهيب بسبب الحالة الأمنية. وأشار المحاورون إلى خوفهم من أن يُستهدفوا من الجماعات المتطرفة والإجرامية، خاصة وأن هذا الاستهداف يمكن أن يؤدي أيضا إلى هجمات على السكان الذين يتلقون المساعدة. وتم الإبلاغ عن 60 حادثة استهداف للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعاملين في هذا المجال منذ بداية عام 2022، بما في ذلك القتل والاختطاف والنهب والترهيب[55]. وأُبلغ الفريق بحدوث عدة حوادث ضد جهات فاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك اختطاف موظفي منظمة غير حكومية يعملون في إحدى مناطق مالي الشمالية. وأُفرج عن الموظفين بعد بضعة أيام (انظر التوصية الواردة في الفقرة 148 (ج)).

رابعا - تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر

121 - قامت اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي بتسمية ثمانية أفراد، ليخضع ثلاثة منهم لحظر السفر وخمسة لتجميد الأصول وحظر السفر معاً. ومن بين هؤلاء الثمانية، أجرى الفريق مقابلات مع الأفراد الثلاثة التالين[56]:محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003)، ومحمد بن أحمد المهري (MLi.007)، ومحمد ولد متالي (MLi.008) (انظر المرفق الحادي والثلاثين).

ألف - انتهاكات التدابير

122 - في التقارير السابقة (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 47، و S/2020/785/Rev.1، الفقرة 128، و S/2021/151، الفقرتان 10 و 12)، أشار الفريق إلى عدد من انتهاكات حظر السفر.

123 - وقد سبق للفريق أن أفاد بأنه علم من ممثل محمد بن أحمد المهري (MLi.007) أن المهري انتهك حظر السفر في آذار/مارس 2020 (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 128). وقد أكدت السلطات الموريتانية بعد ذلك وقوع هذا الانتهاك. ووردت المعلومات الجديدة التالية عن حدوث انتهاكات أخرى لحظر السفر في السنوات السابقة:

(54) ليست لدى الوكالات الإنسانية حاليا سوى إمكانية محدودة للغاية للوصول إلى الأماكن الواقعة خارج بلدة ميناكا.

(55) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Indignation et condamnation des attaques contre les travailleurs humanitaires”, 2 June 2022 (تم الاطّلاع على المحتوى في 30 حزيران/ يونيه 2022). ويقارَن عدد الحوادث البالغ 60 حادثا منذ بداية عام 2022 بعددها المبلغ عنه لعام 2021 والبالغ 145.

(56) كما أفاد الفريق سابقا، توفّي مهري سيدي اعمر بن دحا (MLi.006).

(أ) سافر محمد بن أحمد المهري (MLi.007) إلى موريتانيا في الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس والفترة من 16 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتم دفع ثمن تذاكر السفر نقدا. وتم استخدام جوازي سفر مختلفين. ويجري التحقّق من أحدهما؛

(ب) سافر محمد ولد متالي (MLi.008) إلى موريتانيا في الفترة من 27 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتم دفع ثمن تذاكر السفر نقدا. ويجري التحقّق من تفاصيل جواز السفر؛

(ج) يخضع كلا الشخصين أيضا لتجميد الأصول.

124 - وأكد الفريق أن الشخصين التاليين المدرج اسماهما قد انتهكا أيضا حظر السفر خلال الولاية الحالية:

(أ) كان محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003) موجودا في موريتانيا في الفترة من 7 إلى 11 شباط/فبراير 2022. وهو قد حضر هناك المؤتمر الأفريقي الثاني للسلام الذي عقد في نواكشوط. وهو مناسبة أقيمت بدعوة من منتدى أبو ظبي للسلم. وأكدت حضوره سلطات اثنتين من الدول الأعضاء. وطلب الفريق من سلطات الإمارات العربية المتحدة تقديم تفاصيل عن المؤتمر وتأكيد مشاركة الشخص المذكور. ولم يتم تلقّي أي رد. وفي اجتماع مع الفريق في آذار/مارس 2022، أكد محمد عثمان آغ محمدون أيضا حضوره المؤتمر، وأضاف أن المنتدى هو الذي تحمّل نفقاته. وحصل الفريق على تأكيد من مصدر آخر بأن تذكرة السفر قد دُفع ثمنها في الإمارات العربية المتحدة؛

(ب) تثبّت الفريق من حدوث الانتهاكات التالية لحظر السفر من جانب محمد بن أحمد المهري (MLi.007):

'1' سافر إلى موريتانيا في الفترة من 7 إلى 11 شباط/فبراير 2022. وتم دفع ثمن التذاكر نقدا؛

'2' سافر إلى النيجر في نيسان/أبريل 2022. وأكدت شركة الطيران التي استخدمها أنه سافر من مالي إلى نيامي عن طريق لومي في 2 نيسان/أبريل 2022. وهناك أيضا مصدر رسمي في النيجر أكد أن المهري كان حاضرا خلال الاجتماعات التي عُقدت بين وفود الجماعات المسلحة المالية والسلطات في النيجر. ولم يتم تلقّي أي ردّ رسمي من سلطات النيجر على طلب الفريق الحصول على معلومات؛

'3' سافر إلى المملكة العربية السعودية بتأشيرة عمرة، وبقي هناك من 7 نيسان/أبريل إلى 9 أيار/مايو 2022. وقد سافر عن طريق إثيوبيا. وعلم الفريق من سلطات المملكة العربية السعودية أنه مدرج في قائمة الممنوعين من السفر على أساس رقم جواز سفر مسجّل في القائمة الموحدة لمجلس الأمن، ولكنه دخل البلد برقم جواز سفر مختلف.

125 - وتبيّن المعلومات الواردة أعلاه أن حظر السفر يُنتهك بصورة منتظمة. ويلاحظ الفريق أن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ حظر السفر هي في معظمها غير كافية وغير فعّالة.

126 - والأحكام المنظّمة لعملية الحصول على إعفاءات من حظر السفر مبيّنة بوضوح في المبادئ التوجيهية المنظمة لسير عمل اللجنة. وقد سبق للفريق أن سلّط الضوء على شرط تقديم طلب للإعفاء لكي توافق عليه اللجنة قبل موعد السفر المقترح بوقت كاف. وأُعيد تأكيد هذا الشرط للأفراد المدرجين الذين عقد الفريق اجتماعات معهم. وتم تسليم نسخة من المبادئ التوجيهية إلى محمد بن أحمد المهري، الذي أعرب عن اعتزامه السفر في غضون فترة وجيزة إلى المملكة العربية السعودية وتركيا.

127 - ومن المفهوم أنه في نيسان/أبريل 2022، قدّم محمد بن أحمد المهري للّجنة طلبا للحصول على إعفاء. ويتعلق الطلب بالسفر إلى تركيا لدواع طبية وإلى المملكة العربية السعودية لدواع دينية (أداء العمرة).

باء - تحديد الأصول

128 - وفقا للفقرة 4 من القرار 2374 (2017)، يجب تجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تملكها أو تتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جهات من الأفراد أو الكيانات التي تدرج اللجنة أسماءها في القائمة، أو كيانات أو أفراد يعملون باسم تلك الجهات أو وفقاً لتوجيهاتها، أو كيانات تملكها أو تتحكم فيها تلك الجهات. وترد تفاصيل الإعفاءات من تجميد الأصول والاستثناءات منه في الفقرات 5 إلى 7 من القرار، وترد الإجراءات ذات الصلة بالتفصيل في المبادئ التوجيهية للّجنة[57].

129 - وقد سبق للفريق أن حصل على بعض التفاصيل المتعلقة بالحسابات المصرفية لمحمد بن أحمد المهري وأبلغ عنها (انظر S/2021/714، الفقرات 112 إلى 114). وهو قد أبلغ الفريق في آذار/مارس 2022 بأنه تخلّص في عام 2019 من أسهمه في شركة تليمسي القابضة (Tilemsi Holding) وقبض تعويضا لقاء ذلك. ثم اشترى ثلاثة عقارات، اثنان في غاو وواحد في باماكو، واحتفظ بقسم من التعويض في صورة نقدية. في عام 2020، أنشأ شركة أخرى هي Groupe Sahélien، وهي لم تكن قد دخلت بعد طور العمليات على حدّ قوله. وهو منخرط حاليا في أنشطة تجارية، وعرّف الفريق بدخله الشهري التقريبي. ولا يستطيع الفريق تأكيد صحة أقواله في ظل عدم وجود أي أدلة مستندية.

130 - وأبلغ محمد ولد متالي الفريق بأنه يملك عقارين سكنيين، أحدهما في باماكو والآخر في غاو. وأكد أنه لا يزال يعمل مستشارا خاصا لرئيس المجلس الوطني الانتقالي. وعلى عكس ما قاله للفريق في السابق (انظر S/2021/714، الفقرة 114)، أكّد أنه يتقاضى أجرا شهريا من حكومة مالي في إطار صفته هذه.

131 - وكما أُفيد به سابقا (انظر S/2019/137، الفقرة 55)، أعادت حكومة مالي تعيين هوكا هوكا آغ الحسيني (MLi.005) كمدرّس في مدرسة حكومية في أيلول/سبتمبر 2017. وهو يتقاضى راتبا من حكومة مالي في إطار صفته هذه.

132 - وقد سبق للفريق أن أفاد بخصوص الأجر الذي يتقاضاه محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003) من حكومة مالي (انظر S/2021/151، الفقرة 14، و S/2021/714، الفقرات 48 و 115 و 116).

133 - وقد سبق للفريق أن أثار مع حكومة مالي مسألة المبالغ التي تدفعها لأفراد خاضعين للجزاءات، وذلك خلال الاجتماعات مع السلطات وفي رسائل خطية (انظر S/2021/151، الفقرة 13). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب الفريق معلومات من حكومة مالي عن التدابير التي اتُّخذت لجمع معلومات مفصّلة عن الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يملكها أو يتحكّم فيها الأفراد الخمسة الخاضعون لتجميد الأصول، وعن أي إجراءات مؤثرة اتُّخذت لتجميد تلك الأصول والموارد. وطلب الفريق كذلك معلومات عمّا يلي:

(57) انظر: https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/2374_mali_committee_guidelines_en.pdf.

(أ) تأكيد حيازة الممتلكات غير المنقولة وأسهم الشركات، حسبما أفصح عنه محمد بن أحمد المهري ومحمد ولد متالي؛

(ب) التدابير التي تتخذها الحكومة لتجميد أي أجور تدفعها لأي من الأفراد.

134 - والفريق في انتظار الردّ على طلبات المعلومات المشار إليها أعلاه. وهو يلاحظ أنه لم يكن هناك تنفيذ فعّال لتجميد الأصول من جانب حكومة مالي.

جيم - معلومات محدّثة عن الأفراد المدرجين في القائمة

135 - توافرت لدى الفريق معلومات إضافية محدِّدة لهوية الأفراد التالين:

(أ) MLi.007 الاسم: [1: MAHRI 4: AHMED 3: BEN 2: MOHAMED]، رقم جواز السفر: AA0344148، تاريخ الإصدار: 21 آذار/مارس 2019 (تاريخ انتهاء الصلاحية: 20 آذار/مارس 2024)؛

(ب) MLi.008 الاسم: [1: na 4: MATALY 3: OULD 2: MOHAMED]، رقم جواز السفر: AA0260156، تاريخ الإصدار: 3 آب/أغسطس 2018 (تاريخ انتهاء الصلاحية: 2 آب/أغسطس 2023). العنوان: Almoustarat, Gao, Mali (المستارات، غاو، مالي).

دال - الإجراءات المتخذة من أجل التنفيذ الفعال لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر

136 - يتوقّف التنفيذ الفعال لتجميد الأصول وحظر السفر على العوامل التالية:

(أ) إتاحة المجال لتطبيق الأحكام القانونية والإجراءات الإدارية في الدول الأعضاء؛

(ب) توافر آليات الرصد المناسبة في المؤسسات المالية والكيانات العاملة في قطاع النقل، مثل شركات الطيران وخطوط النقل البحري؛

(ج) قيام السلطات الوطنية برصد المعلومات المتعلقة بتدابير الجزاءات والتوعية بها وتعميمها على النحو الواجب؛

(د) تواصُل اللجنة مع الدول الأعضاء لضمان التنفيذ الفعال.

137 - وبغية تقييم فعالية تنفيذ التدابير المفروضة في القرار 2374 (2017)، وجّه الفريق 12 طلبا إلى عدة دول أعضاء في المنطقة. ولم يتم تلقّي ردود سوى على أربعة من هذه الطلبات. وكانت العناصر الأساسية لفحوى الردود كالآتي:

(أ) تحقّقت إحدى الدول الأعضاء من عدم حدوث حالات سفر لأي من الأفراد الخاضعين للجزاءات إلى أراضيها، وقدّمت تأكيدا بذلك؛

(ب) أصدرت إحدى الدول الأعضاء توجيهات إلى المؤسسات المالية بتجميد أي أصول مسجّلة باسم الأفراد المدرجة أسماؤهم. وتقوم المؤسسات برصد أي محاولات للالتفاف حول نظام الجزاءات؛

(ج) أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن سلطاتها منعت دخول الأفراد المدرجة أسماؤهم إلى أراضيها.

138 - وأُبلغ الفريق بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعمّم المعلومات على دولها الأعضاء بخصوص مختلف نظم جزاءات الأمم المتحدة، ولكنها لا تمتلك إطارا قانونيا مؤسسيا للتطبيق.

139 - وعلى ضوء الردود الواردة من الدول الأعضاء الأربع التي استجابت لطلب الفريق الحصول على معلومات عن تنفيذ التدابير، يلاحظ الفريق أنه قد تم إنشاء أحكام قانونية ومؤسسات محدّدة لغرض تنفيذ نظم جزاءات مجلس الأمن المتصلة بالإرهاب.

140 - ولدى الدول الأعضاء الأخرى التي رجع إليها الفريق نظم تنسيق وطنية أو إجراءات إدارية لتنفيذ نظام الجزاءات الذي تشرف عليه اللجنة، مع عدم وجود أحكام قانونية يمكن التحقّق منها للتنفيذ أو الرصد.

141 - وفي مالي، أنشئت في نيسان/أبريل 2015 لجنة وطنية لتجميد الأموال وغيرها من الموارد المالية المتصلة بالإرهاب، ولكنها لم تبدأ عملها بعد. واستنادا إلى مناقشات الفريق مع السلطات، لا يبدو أن هناك إطارا قانونيا محددا لتنفيذ نظام جزاءات مجلس الأمن المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017). وبالإضافة إلى ذلك، لم يُبلغ الفريق بأي تعليمات إدارية سارية لأغراض هذا التنفيذ، رغم أنه قدّم طلبا للحصول على هذه المعلومات تحديدا. وقد جرى تناول هذه المسألة في تقرير سابق أيضا (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرة 44).

142 - وعلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ وإنفاذ حظر السفر وتجميد الأصول، وفقا لمختلف قرارات مجلس الأمن. ووفقا للفقرة 17 من القرار 2374 (2017)، عليها كذلك تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير. وكون الأفراد المدرجة أسماؤهم ما زال بإمكانهم السفر بحرية إنما هو انعكاس للمستوى الحالي للتنفيذ (انظر التوصية الواردة في الفقرة 148 (د)).

143 - وفي عام 2021، أفاد الفريق بمعلومات قدمتها حكومة مالي بشأن حسابات مصرفية معيّنة لأفراد مدرجة أسماؤهم (انظر S/2021/714، الفقرتان 112 و 113). ولا يوجد سجل يثبت تجميد هذه الحسابات. ولم تستجب حكومة مالي بعد لطلب الفريق بخصوص تحديد وتجميد أصول الأفراد المدرجة أسماؤهم.

144 - وفي ظل عدم وجود تشريعات محلية بشأن محاولات الالتفاف على تجميد الأصول وحظر السفر، وغياب الرصد الفعال لمحاولات الالتفاف هذه، لا يمكن ضمان التنفيذ الفعّال لتلك التدابير (انظر التوصية الواردة في الفقرة 148 (هـ)).

145 - ويعرب الفريق عن تقديره للدول الأعضاء التي ردّت على طلبات الحصول على معلومات، ولا سيما بشأن انتهاكات حظر السفر. فهذه الردود تمكّن الفريق من تقييم فعالية التدابير وتساعد اللجنة على تحسين التنفيذ والتغلّب على التحديات التي تجابَه في هذا الصدد. ويلاحظ الفريق أن هناك في بعض الحالات عدم وعي بالآثار المترتبة على عدم الامتثال لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول، سواء من جانب السلطات الحكومية أو الأفراد المدرجة أسماؤهم أو أطراف أخرى، وذلك فيما يتعلق بالفقرتين 3 و 8 (ج) من القرار 2374 (2017).

146 - وشرح الفريق إجراءات الإعفاء والرفع من القائمة للأفراد المدرجة أسماؤهم الذين عقد معهم اجتماعات. غير أنه لاحظ أن الأفراد لا يكونون دوما قادرين على استيعاب إجراءات تقديم الطلبات أو ضرورة تقديمها مبكّرا بما فيه الكفاية.

147 - وانعدام الوعي الموصوف أعلاه أمرٌ قائم على الرغم من الأحكام الواضحة الواردة في الفقرات 1 إلى 7 من القرار 2374 (2017) والمبادئ التوجيهية للّجنة بشأن تسيير أعمالها. ويُبرز هذا الوضع الحاجة إلى زيادة التوعية وتعميم المعلومات على نطاق أوسع وصولا إلى المستوى التنفيذي، والتواصل مع القطاع الخاص، وتحديد التدابير التصحيحية (انظر التوصية الواردة في الفقرة 148 (و)).

خامسا - التوصيات

148 - يوصي الفريق بأن تقوم اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي بالآتي:

(أ) تشجيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة إيلاء الاهتمام لتنفيذ الاتفاق في إطار تفاعلاتها بشأن الحالة في مالي (انظر الفقرة 37)؛

(ب) تشجيع حكومة مالي على إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتقديم الجناة إلى العدالة (انظر الفقرة 103)؛

(ج) تشجيع حكومة مالي على اتخاذ تدابير لضمان أمن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتمكينها من أداء مهمتها على صعيد تقديم المساعدة الإنسانية (انظر الفقرة 119)؛

(د) تقديم إرشادات محدّدة إلى الدول الأعضاء بشأن إجراءات تقديم طلبات الاستثناء والإعفاء من حظر السفر وتجميد الأصول، فضلا عن الإجراءات الواجب اتباعها في حال اكتشاف حدوث انتهاك لحظر السفر (انظر الفقرة 141)؛

(هـ) تشجيع الدول الأعضاء التي ليس لديها تشريعات محلية مناسبة لإنفاذ نظم جزاءات مجلس الأمن على سنّ مثل هذه التشريعات في أقرب وقت ممكن (انظر الفقرة 143)؛

(و) النظر في تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء المهتمة، وخاصة دول المنطقة، من أجل تحديد الثغرات في المعلومات والإبلاغ عن الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات في سياق تنفيذ تدابير الجزاءات (انظر الفقرة 146)؛

(ز) تحديث قائمة الجزاءات بالمعلومات الإضافية المحدِّدة للهوية (انظر الفقرة 135).

المرفقات

Annex 1 Abbreviations and acronyms

ANR	National Refoundation Congress (Assises Nationale de Refondation)
Agreement	Agreement on Peace and Reconciliation in Mali
Committee	Committee established pursuant to Security Council resolution 2374 (2017) concerning Mali
CMA	Coordination des Mouvements de l'Azawad
CNT	National Transitional Council (Conseil National de Transition)
CSA	Agreement Monitoring Committee (Comité de Suivi de l'Accord)
CSP	Permanent Strategic Framework (Cadre Stratégique Permanent)
CSP-R	Permanent Strategic Framework-Reconciliation
CSRV	Conflict-Related Sexual Violence
Council	United Nations Security Council
DDR	Disarmament, Demobilization and Reintegration
ECOWAS	Economic Community for West African States
FAMa	Forces Armées Maliennes
GATIA	le Groupe d'Autodéfense Touareg Imghad et Alliés
G-5 Sahel	The Group of Five for the Sahel
HCUA	Le Haut Conseil pour l'unité de l'Azawad
IDP	Internally Displaced Persons
IED	Improvised Explosive Devices.
IHL	International Humanitarian Law
ISGS	Islamic State in the Greater Sahara
JNIM	*Jama'a Nusrat ul-Islam wa al-Muslimin*
Km	Kilometres
MAA	Mouvement Arabe de l'Azawad
MINUSMA	United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali
MSA-D	Mouvement pour le Salut de l'Azawad-Daoussack
NGO	Non-governmental organization
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
OHCHR	Office of the High Commissioner for Human Rights
ORTM	Office de Radiodiffusion- Télévision du Mali
OCS	Office Central des Stupéfiants
Panel	Panel of Experts on Mali
Plateforme	La Plateforme des mouvements du 14 juin 2014 d'Alger
PARMIS	Projet d'appuis à la réduction des migrations irrégulières et la stabilisation au Mali
SGBV	Sexual and Gender Based Violence
UAE	United Arab Emirates
UN	United Nations
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees

Annex 2 Methodology

1. The Panel ensured compliance with the methodological standards recommended by the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (S/2006/997). Those standards call for reliance on verified, genuine documents and concrete evidence and on-site observations by the experts, including taking photographs, wherever possible. When physical inspection is not possible, the Panel will seek to corroborate information using multiple, independent sources to appropriately meet the highest achievable standard, placing a higher value on statements by principal actors and first-hand witnesses to events.

2. Public statements by officials through their official media channels were accepted as factual unless contrary facts were established. Any mobile phone records from service providers were also accepted as factual. While the Panel wishes to be as transparent as possible, in situations in which identifying sources would have exposed them or others to unacceptable safety risks, the Panel decided not to include identifying information in this document and instead placed the relevant evidence in United Nations secure archives.

3. The Panel reviewed social media, but no information gathered was used as evidence unless it could be corroborated using multiple independent or technical sources, including eyewitnesses, to appropriately meet the highest achievable standard of proof.

4. The spelling of toponyms within Mali often depends on the ethnicity of the source or the quality of transliteration. The Panel has adopted a consistent approach in the present update. All major locations in Mali are spelled or referenced as per the UN Geographical Information System (GIS) map at appendix A.

5. The Panel has placed importance on the rule of consensus among the Panel members and agreed that, if differences and/or reservations arise during the development of reports, it would only adopt the text, conclusions and recommendations by a majority of three out of the four members including the Coordinator. In the event of a recommendation for designation of an individual or a group, such recommendation would be done based on unanimity.

6. The Panel is committed to impartiality in investigating incidents of non-compliance by any party.

7. The Panel is equally committed to the highest degree of fairness and has offered the opportunity to reply to Member States, entities and individuals involved in the majority of incidents that are covered in this

update. Their response has been taken into consideration in the Panel's findings. The methodology for this is provided in appendix B.

8. The Panel's methodology, in relation to its investigations concerning IHL, IHRL and human rights abuses, is provided in appendix C.

Appendix A to Annex 2: UN Geographical Information System (GIS) of Mali

Appendix B to Annex 2: 'The opportunity to reply' methodology used by the Panel

1. Although sanctions are meant to be preventative not punitive, it should be recognized that the mere naming of an individual or entity[76] in a Panel's report could have adverse effects on the individual. As such, where possible, individuals concerned should be provided with an opportunity to provide their account of events and to provide concrete and specific information/materiel in support. Through this interaction, the individual is given the opportunity to demonstrate that their alleged conduct does not fall within the relevant listing criteria. This is called the 'opportunity to reply'.

2. The Panel's methodology on the opportunity to reply is as follows:

(a) Providing an individual with an 'opportunity to reply' should be the norm;

(b) The Panel may decide not to offer an opportunity of reply if there is credible evidence that it would unduly prejudice its investigations, including if it would:

(i) Result in the individual moving assets if they get warning of a possible recommendation for designation;

(ii) Restrict further access of the Panel to vital sources;

(iii) Endanger Panel sources or Panel members;

(iv) Adversely and gravely impact humanitarian access for humanitarian actors in the field; or

(v) For any other reason that can be clearly demonstrated as reasonable and justifiable in the prevailing circumstances.

3. If the circumstances set forth in 2 (b) do not apply, then the Panel should be able to provide an individual an opportunity to reply.

4. The individual should be able to communicate directly with the Panel to convey their personal determination as to the level and nature of their interaction with the Panel.

5. Interactions between the Panel and the individual should be direct, unless in exceptional circumstances.

---

[76] Hereinafter just the term individual will be used to reflect both.

6. In no circumstances can third parties, without the knowledge of the individual, determine for the individual its level of interaction with the Panel.

7. The individual, on the other hand, in making their determination of the level and nature of interaction with the Panel, may consult third parties or allow third parties (for example, legal representative or his/her government) to communicate on his/her behalf on subsequent interactions with the Panel.

Appendix C to Annex 2: Investigations methodology on violations relating to IHL, IHRL, and acts that constitute human rights abuses

1. The Panel adopted the following stringent methodology to ensure that its investigations met the highest possible evidentiary standards. In doing so it has paid particular attention to the "Informal Working Group on General Issues of Sanctions Reports", S/2006/997, on best practices and methods, including paragraphs 21, 22 and 23, as requested by paragraph 12 of resolution 2511 (2020).

2. The Panel's methodology, in relation to its investigations concerning IHL, IHRL and human rights abuses, is set out as below:

a. All Panel investigations are initiated based on verifiable information being made available to the Panel, either directly from sources or from media reports.

b. In carrying out its investigations on abductions and enforced disappearances and the Panel relied on the following sources of information: i. Interviews with at least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident.

ii. Interviews with people with knowledge of the event such local authorities and community members.

iii. Investigation and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident.

iv. Documentation from local or international organization that provide contextual information and crime pattern analysis.

v. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.

c. In carrying out its investigations on child exploitation and risks of use or recruitment in gold mining, the Panel is also particularly mindful of the risk pose by its investigations for the children and their family. The Panel did not have access to the site in question, however, it relied on the following sources of information: i. Interviews with local authorities and others with first-hand knowledge of the situation on the site.

ii. Interviews with people and organization providing assistance to these children.

iii. Interviews with other people with knowledge of the situation such as family members, community leaders, teachers, and social workers.

iv. Investigations and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the situation on the site.

v. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.

d. The investigation of sexual and gender-based violence presents its own specific challenges. These include the survivors' inability or unwillingness to report the incident due to social, cultural, or religious factors, and fear of retaliation; their lack of access to medical care of health providers; limited domestic investigations, and absence of a judicial response. The Panel is mindful that victims of sexual and gender-based violence may face the additional risks of discrimination, social stigma, exclusion from their family and community, or other forms of reprisals. In order to minimize their exposure and possible retraumatisation, the Panel exercised caution in approaching survivors and witnesses, and collected contextual or corroborating data, such as statistical or pattern-related information, from relevant experts, intergovernmental and non-governmental organizations, and other reliable sources. In carrying out its investigations on sexual and gender-based violence, the Panel relies on the following sources of information

i. The victims, where they are able and willing to speak to the Panel, and where medical and security conditions are conducive to such an interview.

ii. Given the abovementioned. medical and police reports are not required by the Panel to conclude that rape or sexual violence took place. the Panel accepts testimonies as prima facie evidence of sexual violence.

iii. Interviews with at least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident.

iv. Interviews with medical personnel who treated the victim, wherever possible.

v. Interviews with local authorities.

vi. Interviews with other people with knowledge of the violations such as family members, community leaders, teachers, and social workers.

vii. Investigation and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident.

viii. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.

3. The Panel will not include information in its reports that may identify or endanger its sources. Where it is necessary to bring such information to the attention of the Council or the Committee, the Panel will deposit such information in the custody of the Secretariat for viewing by members of the Committee.

4. The Panel will not divulge any information that may lead to the identification of victims, witnesses, and other particularly vulnerable Panel sources, except 1) with the specific permission of the victims and witnesses; and 2) where the Panel is, based on its own assessment, certain that these individuals would not suffer any danger as a result. The Panel stands ready to provide the Council or the Committee, on request, with any additional documentation to supports the Panel's findings beyond that included in its reports. Appropriate precautions will be taken though to protect the anonymity of its sources.

Annex 3: Member States, organizations and institutions consulted

1. This list excludes individuals and certain organisations or entities with whom the Panel met, in order to protect source(s) confidentiality.

Table 431
Member States, organizations and institutions consulted [a] [b] [c]

Country/ Location	*Government*	*Representative or International Organization*	*Institution / NGO*
Albania		Permanent Mission to the UN [c]	
Algeria		Embassy to Mali (Bamako) [c]	
Belgium		World Custom Organisation	
France [a]	Ministry of Foreign Affairs and other ministries	Permanent Mission to the UN [c] Embassy to Mali (in Bamako)	NGO
Ghana		Permanent Mission to the UN [c]	
Ireland [b]		Permanent Mission to the UN [c]	
Italy	Ministry of Foreign Affairs	Permanent Mission to the UN [c]	NGOs
Mali	Ministry of Foreign Affairs and others	Permanent Mission to the UN [c] MINUSMA	NGOs
Mauritania	Ministry of Foreign Affairs and others	Permanent Mission to the UN [c]	
Mexico [b]		Permanent Mission to the UN [c]	
Morocco		Permanent Mission to the UN [c]	

Country/ Location	*Government*	*Representative or International Organization*	*Institution / NGO*
Niger	Ministry of Foreign Affairs and other ministries	Permanent Mission to the UN [c]	
Nigeria		ECOWAS Permanent Observer to the UN [c]	
Russian Federation[a]		Permanent Mission to the UN [c] Embassy to Mali	
Senegal		UNODC Regional Office for Wet and Central Africa [c]	
Switzerland		UN OHCHR, UNHCR, IOM	NGOs
United Arab Emirates [b]		Permanent Mission to the UN [c]	
United Kingdom [a]		Permanent Mission to the UN [c]	
USA [a]		Permanent Mission to the UN [c] SRSG SVC [c d] SRSG CAAC [c e]	

[a] Countries indicated "a" are permanent members of the Security Council.
[b] Countries indicated "b" are elected members of the Security Council (2022).
[c] Via VTC or other electronic platform.
[d] Sexual Violence in Conflict.
[e] Children and Armed Conflict.

Annex 4: Summary of Panel correspondences (2590 (2021) mandate)[1]

Table 5.1
Correspondence with Member States 2590 (2021) Mandate)
(17 January to 30 June 2022) *

Member State / country	*# letters sent by the Panel* [b]	*# replies from Member State*	*# awaiting reply from Member State*
Algeria	3	2	1
Burkina Faso	2		2
Cote d'Ivoire	1	1	
Ghana	1	1	
Guinea Bissau	2		2
Guinea	2		2
Italy	1	1	
Kingdom of Saudi Arabia	2	2	0
Mali	10	2	8
Mauritania	6	4	2*
Morocco	2	1	
Niger	4	1	3*
Nigeria	2		2
Senegal	2		2
Togo	2		2
UAE	3		3

Note.
*** The Panel did not receive written responses. Some issues contained in the correspondences were however addressed by the authorities during the Panel's visits to the concerned countries. The unanswered letters include reminders to the original correspondences.**

[b] 17 January 2022 being the date the Panel was contracted pursuant to resolution 2590 (2021), and 30 June 2022 being the last date for which responses had been requested by the Panel. Letters requesting responses after 30 June 2022 (PE.OC.56) are not included in the table.

[1] Excluding updates to the Committee, letters to the Chair or visa requests to Member States.

Table 5.2
Correspondences with other international organizations and United Nations Mechanisms (2590 (2021) mandate)
(17 January to 30 June 2022) [a]

Organization or entity	*# letters sent by the Panel*	*# replies [b]*	*# awaiting reply*
World Customs Organisation	1	1	
United Nations Independent Expert on the human rights situation in Mali	1	1	
Total			

[a] 17 January 2022 being the date the Panel was contracted pursuant to resolution 2590 (2021) and 30 June 2022 being the last date for which responses had been requested by the Panel. Letters requesting responses after 30 June 2022 (PE.OC.56) are not included in the table.

Table 5.3
Correspondences with commercial companies (2590 (2021) mandate)
(17 January to 30 June 2022) [a]

Organization or entity	*# letters sent by the Panel*	*# replies [b]*	*# awaiting reply*
Asky Airlines	2	2	
Mauritanian Airlines	2	2	

[a] 17 January 2022 being the date the Panel was contracted pursuant to resolution 2590 (2021), and 30 June 2022 being the last date for which responses had been requested by the Panel. Letters requesting responses after 30 June 2022 (PE.OC.56) are not included in the table.

Annex 5: Communiqué of the General Staff of the Malian Army dated 7 January 2022 and referenced 000017 on special recruitment of youth between 18 and 30 years-old in central (Ségou, Sévaré, Kati, Kayes) and northern Mali (Gao, Timbuktu), in possession of military materiel

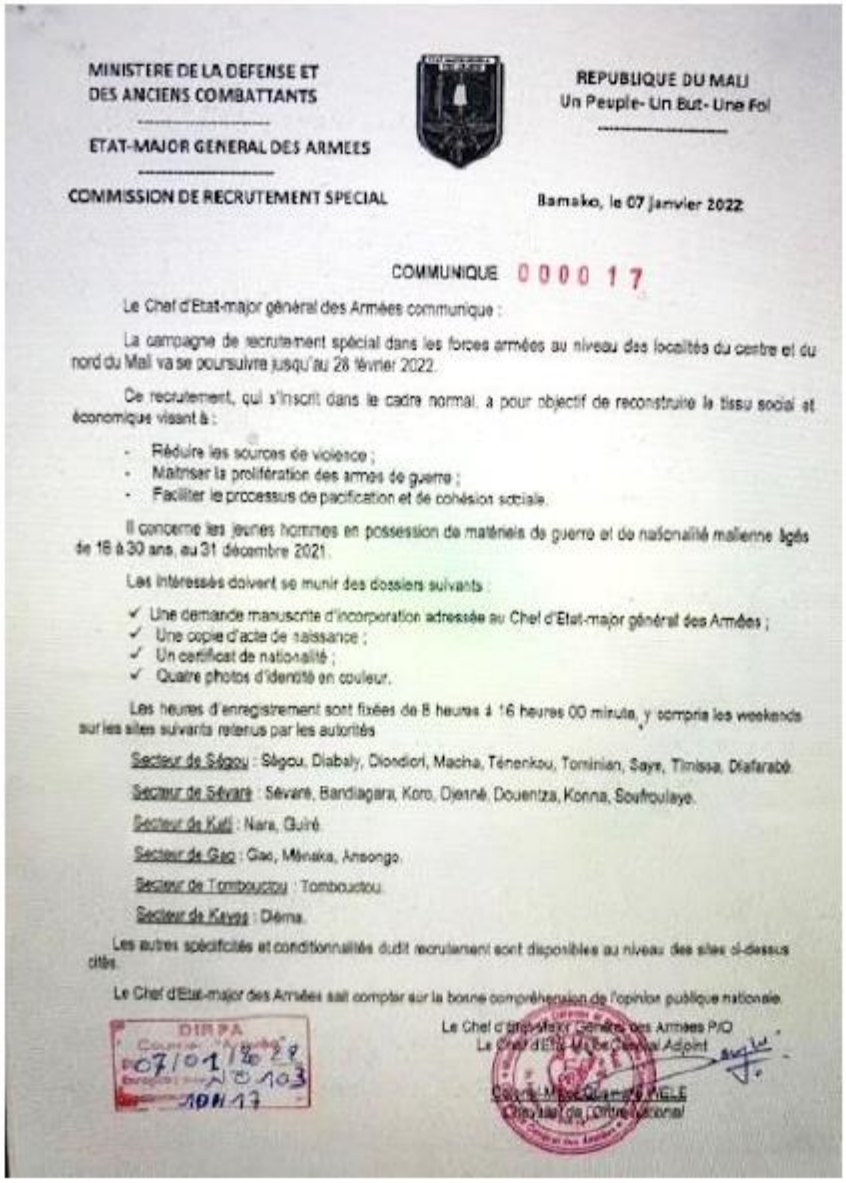

MINISTERE DE LA DEFENSE ET
DES ANCIENS COMBATTANTS

ETAT-MAJOR GENERAL DES ARMEES

COMMISSION DE RECRUTEMENT SPECIAL

REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple- Un But- Une Foi

Bamako, le 07 janvier 2022

COMMUNIQUE 0 0 0 1 7

Le Chef d'Etat-major général des Armées communique :

La campagne de recrutement spécial dans les forces armées au niveau des localités du centre et du nord du Mali va se poursuivre jusqu'au 28 février 2022.

Ce recrutement, qui s'inscrit dans le cadre normal, a pour objectif de reconstruire le tissu social et économique visant à :

- Réduire les sources de violence ;
- Maitriser la prolifération des armes de guerre ;
- Faciliter le processus de pacification et de cohésion sociale.

Il concerne les jeunes hommes en possession de matériels de guerre et de nationalité malienne âgés de 18 à 30 ans, au 31 décembre 2021.

Les intéressés doivent se munir des dossiers suivants :

- ✓ Une demande manuscrite d'incorporation adressée au Chef d'Etat-major général des Armées ;
- ✓ Une copie d'acte de naissance ;
- ✓ Un certificat de nationalité ;
- ✓ Quatre photos d'identité en couleur.

Les heures d'enregistrement sont fixées de 8 heures à 16 heures 00 minute, y compris les weekends sur les sites suivants retenus par les autorités

Secteur de Ségou : Ségou, Diabaly, Diondiori, Macina, Ténenkou, Tominian, Saye, Timissa, Diafarabé.

Secteur de Sévaré : Sévaré, Bandiagara, Koro, Djenné, Douentza, Konna, Soufroulaye.

Secteur de Kati : Nara, Guiré.

Secteur de Gao : Gao, Ménaka, Ansongo.

Secteur de Tombouctou : Tombouctou.

Secteur de Kayes : Diéma.

Les autres spécificités et conditionnalités dudit recrutement sont disponibles au niveau des sites ci-dessus cités.

Le Chef d'Etat-major des Armées sait compter sur la bonne compréhension de l'opinion publique nationale.

DIRPA
07/01/22
N°103

Le Chef d'Etat-Major Général des Armées P/O
Le Chef d'Etat-Major Général Adjoint

Colonel-Major Oumar DIALLO
Officier de l'Ordre National

Annex 6: Information note dated 2 June 2022 and signed by CMA President, Bilal Ag Achérif, referenced 01/BE-CMA/2022 and addressed to the Defence Council of the CMA, the General Security directorate and the Army General staff, informing on suspension until further notice of the process of identification of combatants by CMA components

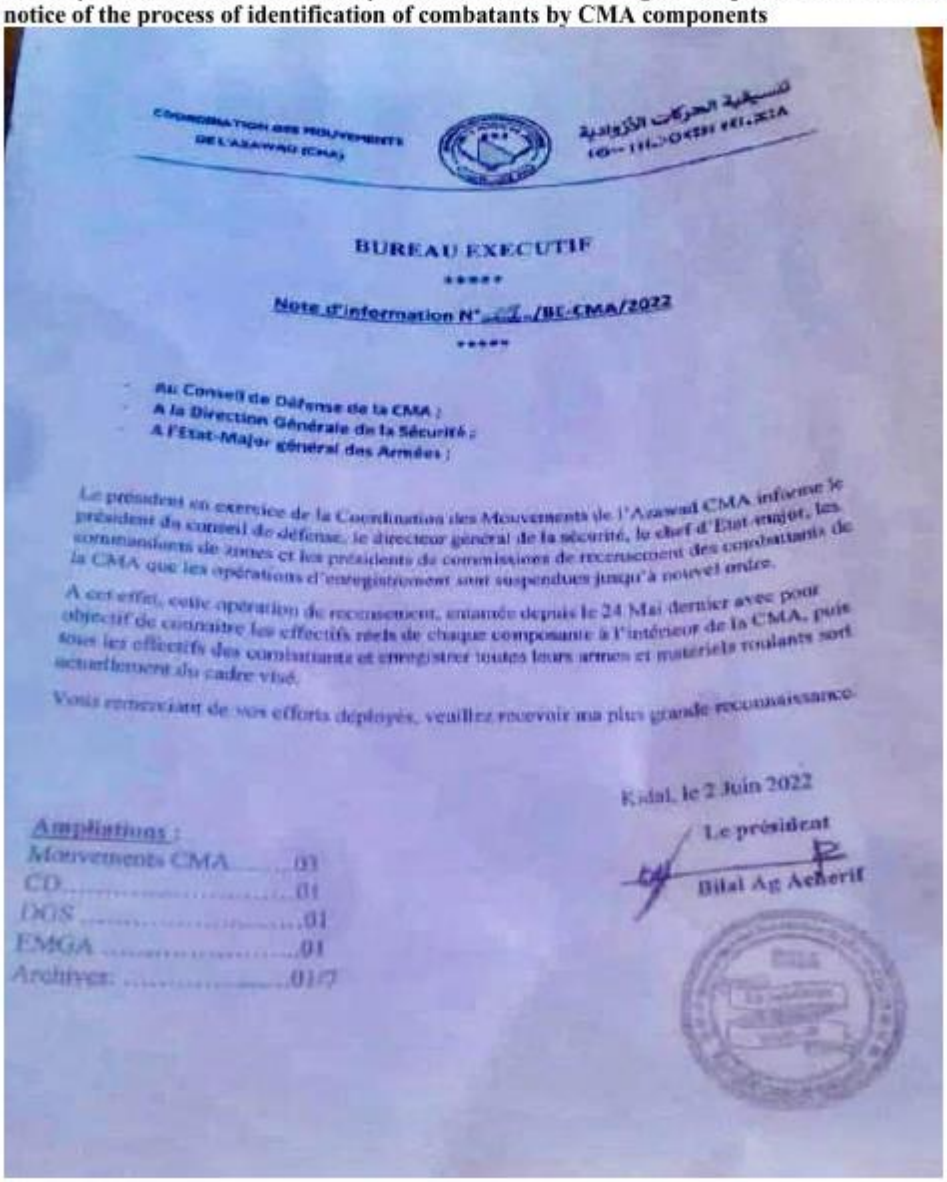

COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWAD (CMA)

تنسيقية الحركات الأزوادية

BUREAU EXECUTIF

*****

Note d'information N° .../BE-CMA/2022

*****

Au Conseil de Défense de la CMA ;
A la Direction Générale de la Sécurité ;
A l'Etat-Major général des Armées ;

Le président en exercice de la Coordination des Mouvements de l'Azawad CMA informe le président du conseil de défense, le directeur général de la sécurité, le chef d'Etat-major, les commandants de zones et les présidents de commissions de recensement des combattants de la CMA que les opérations d'enregistrement sont suspendues jusqu'à nouvel ordre.

A cet effet, cette opération de recensement, entamée depuis le 24 Mai dernier avec pour objectif de connaitre les effectifs réels de chaque composante à l'intérieur de la CMA, puis tous les effectifs des combattants et enregistrer toutes leurs armes et matériels roulants sont actuellement du cadre visé.

Vous remerciant de vos efforts déployés, veuillez recevoir ma plus grande reconnaissance.

Kidal, le 2 Juin 2022

Le président

Bilal Ag Achérif

Ampliations :
Mouvements CMA.....03
CD.....01
DGS.....01
EMGA.....01
Archives.....01/7

Annex 7: Communiqué of Political Committee of the CSP dated 7 October 2021 and referenced 7/COP-CSP, signed by the spokesperson of the CSP, reacting to declaration by Minister Wagué to the CSA on 5 October 2021, regretting that the Minister requested the international community not to receive the CSP anymore, claiming that the Minister welcomed its creation, and was associated since the inception of the CSP and declined to come to Rome in May 2021

Réaction aux propos Anti-CSP du Ministre Ismael WAGUE

Le Cadre Stratégique Permanent a appris avec stupéfaction les propos tenus par le Ministre de la Réconciliation Nationale le Colonel Ismael Wague lors de la réunion du Comité de Suivi de l'Accord (CSA) le 5 octobre 2021.

Le Cadre Stratégique Permanent regrette que le Ministre de la Réconciliation Nationale dans son intervention demande unilatéralement à la Communauté Internationale de ne plus recevoir le CSP.
Le CSP rappelle que conformément à sa déclaration de création datant du 6 Avril 2021 à Bamako, il a pour mission première de concrétiser la mise en synergie des efforts en faveur de la mise en œuvre diligente de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du processus d'Alger.

A cet effet, le CSP a informé le Ministre de la Réconciliation Nationale de toutes ses activités et démarches entreprises depuis sa création.
Pour preuves, il a invité le Ministre à prendre part à la mission de Rome en Mai 2021 et pour des raisons qui lui sont propres il a décliné cette offre.
Le Colonel Ismael Wague a également pris part à la rencontre du CSP à Kidal aux côtés de trois (3) autres ministres, à cette occasion dans son allocution le Ministre de la Réconciliation Nationale a pour rappel salué l'initiative de la création du CSP et a informé que le Gouvernement raffait ce cadre servant à faire avancer le processus de paix. Il a ensuite pris part aux concertations organisées par le CSP à Bamako le 12 Août 2021 à Bamako.

Le Cadre Stratégique Permanent déplore les propos du Ministre de la Réconciliation Nationale qui vont en l'encontre du climat actuel de confiance qui existe entre les Mouvements Signataires et le Gouvernement et décide de suspendre sa participation au cadre de concertation intermalien dirigé par le Colonel Ismael Wague.
Le Ministre veut semer les germes de la division entre les Mouvements Signataires au moment où le CSP se bat pour les rassembler.

Le CSP appelle le Gouvernement du Mali à trouver un interlocuteur impartial pour aplanir toutes les inquiétudes le concernant.
Le Cadre Stratégique Permanent décide jusqu'à ce que cet interlocuteur soit désigné du côté du Gouvernement de continuer les discussions avec la Médiation Internationale dans le cadre de la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger.

Fait à Bamako, le 07 octobre 2021

Le Porte-Parole

Moussa Ag Acharatoumane

- Dans les Médias
- Interview
- Non classé

Annex 8: Communiqué dated 15 May 2022 referenced 030 of the Government of Mali announcing its decision to leave the G5-Sahel, following correspondence from the transitional President Assimi Goïta dated 22 April 2022 to the President of Chad, Mahamat Idriss Deby Into, indicating that in absence of substantial progress on the transfer of the presidency of the G5 Sahel to Mali before 15 May 2022, that the government of Mali will suspend its participation to the mechanisms of G5-Sahel, including the Joint Force

MINISTERE DE L'ADMINISTRATION TERRITORIALE ET DE LA DECENTRALISATION

REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple – Un But – Une Foi

COMMUNIQUE N°030 DU GOUVERNEMENT DE LA TRANSITION

Le Gouvernement de la République du Mali informe l'opinion nationale et internationale qu'à l'issue des travaux de la 7ème session ordinaire de la Conférence des Chefs d'Etat des pays membres du G5 Sahel, tenue le 15 février 2021 à N'Djamena, les Chefs d'Etat avaient convenu de tenir la 8ème session ordinaire à Bamako, en février 2022.

Conformément à la pratique établie, cette session devrait ainsi consacrer le début de la Présidence malienne du G5 Sahel.

Cependant, près d'un trimestre après le terme indiqué, ladite session de la Conférence des Chefs d'Etat des pays membres du G5 Sahel ne s'est toujours pas tenue, en dépit des multiples initiatives prises par le Mali dans ce sens auprès des instances du G5 Sahel, pour y attirer leur attention.

Dans sa dernière correspondance en date du 22 avril 2022, adressée à Son Excellence Le Général Mahamat Idriss DEBY ITNO, Président du Conseil Militaire de Transition, Président de la République du Tchad et Président en exercice du G5 Sahel, le Président de la Transition, Chef de l'Etat du Mali, Son Excellence le Colonel Assimi Goita, avait prévenu qu'en l'absence de progrès substantiel sur la question d'ici le 15 mai 2022, la République du Mali se verra dans l'obligation de suspendre sa participation aux organes du G5 Sahel y compris la Force Conjointe.

Le Gouvernement de la République du Mali rappelle que la non tenue à Bamako de la 8ème session ordinaire de la Conférence des Chefs d'Etat des pays membres du G5 Sahel, ainsi que des réunions statutaires des autres organes constituent une violation d'une décision prise par l'Institution, mais aussi celle des textes de base du G5 Sahel.

Annex 9: Confidential General Staff Army note recalling all Malian army personnel from G5 Sahel mechanisms, including the Joint Force; the note is dated 14 June 2022 and refers to the official communiqué dated 15 May 2022 announcing Malian government intention to withdraw from G5 Sahel

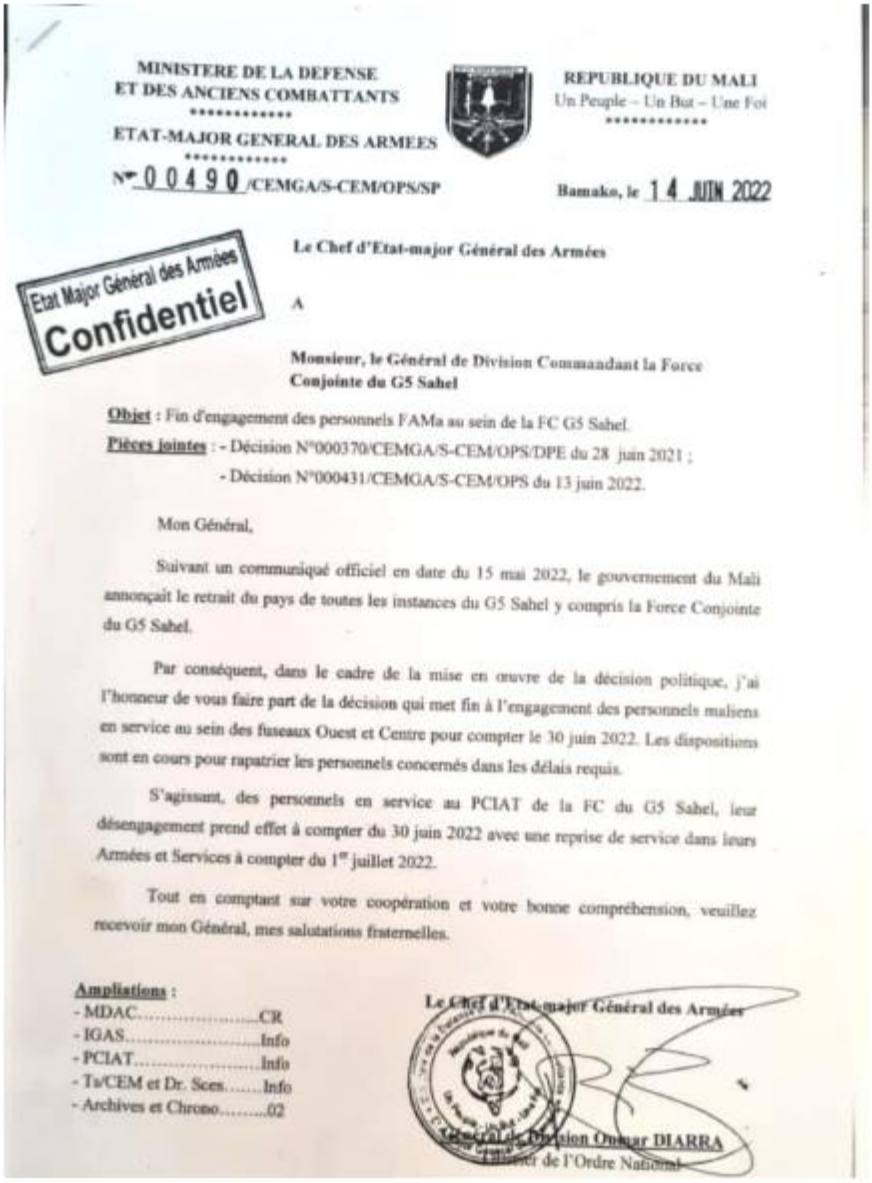

MINISTERE DE LA DEFENSE
ET DES ANCIENS COMBATTANTS
****
ETAT-MAJOR GENERAL DES ARMEES
****
N° 00490 /CEMGA/S-CEM/OPS/SP

REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple – Un But – Une Foi
****

Bamako, le 14 JUIN 2022

Etat Major Général des Armées
Confidentiel

Le Chef d'Etat-major Général des Armées

A

Monsieur, le Général de Division Commandant la Force
Conjointe du G5 Sahel

Objet : Fin d'engagement des personnels FAMa au sein de la FC G5 Sahel.

Pièces jointes : - Décision N°000370/CEMGA/S-CEM/OPS/DPE du 28 juin 2021 ;
- Décision N°000431/CEMGA/S-CEM/OPS du 13 juin 2022.

Mon Général,

Suivant un communiqué officiel en date du 15 mai 2022, le gouvernement du Mali annonçait le retrait du pays de toutes les instances du G5 Sahel y compris la Force Conjointe du G5 Sahel.

Par conséquent, dans le cadre de la mise en œuvre de la décision politique, j'ai l'honneur de vous faire part de la décision qui met fin à l'engagement des personnels maliens en service au sein des fuseaux Ouest et Centre pour compter le 30 juin 2022. Les dispositions sont en cours pour rapatrier les personnels concernés dans les délais requis.

S'agissant, des personnels en service au PCIAT de la FC du G5 Sahel, leur désengagement prend effet à compter du 30 juin 2022 avec une reprise de service dans leurs Armées et Services à compter du 1er juillet 2022.

Tout en comptant sur votre coopération et votre bonne compréhension, veuillez recevoir mon Général, mes salutations fraternelles.

Ampliations :
- MDAC.....CR
- IGAS.....Info
- PCIAT.....Info
- Ts/CEM et Dr. Sces.....Info
- Archives et Chrono.....02

Le Chef d'Etat-major Général des Armées

Général de Division Oumar DIARRA
Officier de l'Ordre National

Annex 10: Preamble of the Transition Charter adopted on 12 September 2020 and promulgated by Presidential decree referenced 2020-0072/PT-RM on 1st October 2020

DECRET N°2020-0072/PT-RM DU 1ER OCTOBRE 2020 PORTANT PROMULGATION DE LA CHARTE DE LA TRANSITION

LE PRESIDENT DE LA TRANSITION, CHEF DE L'ETAT,

Vu la Constitution,

Vu les Conclusions des Concertations nationales tenues les 10, 11 et 12 septembre 2020,

DECRETE :

Article 1er : Est promulguée, la Charte de la Transition adoptée le 12 septembre 2020 par les Forces vives de la Nation.

Article 2 : Le présent décret auquel est annexée la Charte de la Transition, sera enregistré et publié au Journal officiel.

Bamako, le 1er octobre 2020

Le Président de la Transition, Chef de l'Etat,
Bah N'DAW

ANNEXE AU DECRET N°2020-0072/PT-RM DU 1ER OCTOBRE 2020 PORTANT PROMULGATION DE LA CHARTE DE LA TRANSITION

LA CHARTE DE LA TRANSITION

TITRE I : PREAMBULE

Nous, Forces Vives de la Nation représentées au sein du Comité national pour le Salut du Peuple (CNSP), du Mouvement du 5 Juin-Rassemblement des Forces patriotiques du Mali (M5-RFP), des Partis et Regroupements politiques, des Organisations de la Société civile et des Maliens établis à l'extérieur, des Mouvements signataires de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger et des Mouvements de l'inclusivité ;

Mus par un élan de sursaut national pour la refondation de l'Etat, la préservation des principes républicains et le renouveau de la démocratie et de la citoyenneté ;

Nous fondant sur la Constitution du 25 février 1992 et l'Acte fondamental n°001/CNSP du 24 août 2020 ;

Tenant compte de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger ;

Considérant le caractère patriotique des évènements du 18 août 2020 ayant conduit à la démission libre et volontaire du Président de la République Monsieur Ibrahim Boubacar KEITA, précédée de la dissolution de l'Assemblée nationale et de la démission du Gouvernement ;

Considérant l'amplification des conflits meurtriers dans les régions au centre comme au nord du Pays, avec des milliers de morts, des centaines de villages détruits, des milliers de déplacés et de réfugiés, ainsi que le sacrifice ultime de nos forces armées mal équipées et livrées à l'ennemi ;

Considérant le lourd tribut payé par les filles et les fils du Mali victimes d'exactions et d'actes de répression ayant fait des martyrs parmi les manifestants pacifiques en Juillet 2020 ;

Conscient de l'impérieuse nécessité de situer l'action publique dans un cadre constitutionnel et légal, avec l'assentiment et la mobilisation du Peuple malien ainsi que l'accompagnement de la communauté internationale ;

Considérant notre attachement aux valeurs et principes démocratiques inscrits dans la Charte africaine de la démocratie, des élections et de la gouvernance du 30 janvier 2007 de l'Union africaine et dans le Protocole A/SP1/12/01 du 21 décembre 2001 de la CEDEAO sur la démocratie et la bonne gouvernance ;

Considérant l'urgence et la nécessité de doter le Mali d'organes de transition afin de combler le vide constitutionnel et institutionnel dans la conduite des affaires publiques ;

Conscient de la nécessité d'une trêve sociale pour permettre aux autorités de la transition de poser les bases de la refondation de l'Etat ;

Adoptons la présente Charte de la Transition qui complète la Constitution du 25 février 1992 et dont le présent préambule est partie intégrante.

Annex 11: Photographs of founding meeting and signature of the statement of the *Cadre Stratégique Permanent* (CSP) in Bamako on 5-6 April 2021; on the photograph below, Fahad Ag Almahmoud (left), representing the *Plateforme*, and Bilal Ag Achérif (right), representing the CMA, are signing the CSP statement (see also annex 12)

Annex 12: Statement signed on 6 April 2021 by Presidents of the CMA, Bilal Ag Chérif, and of the *Plateforme*, Fahad Ag Almahmoud, on the creation of the *Cadre Stratégique Permanent* (CSP), after two days of meetings in Bamako on 5 and 6 April 2021; the statement announces the appointment of a provisional board of eight members

Déclaration

- S'inscrivant dans la continuité et la consolidation des engagements CMA-Plateforme pris depuis Septembre 2017 en faveur de la paix et de la réconciliation ;
- Conscients de l'urgence de renforcer et de concrétiser les relations de coordination et d'actions collectives face aux défis et aux enjeux du moment ;
- Préoccupées par la détérioration de la situation sécuritaire et humanitaire marquée par des massacres, des exactions et des brimades à l'encontre de populations civiles ;
- Considérant le retard accusé dans la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Reconciliation au Mali issu du Processus d'Alger ;

La Coordination des Mouvements de l'Azawad **(CMA)** et la **Plateforme** des Mouvements du 14 Juin 2014 d'Alger, après deux (2) jours de concertations tenues du 5 au 6 Avril 2021, ont abouti à une convergence de point de vue basée sur une communauté de destin.

Les parties conviennent de la création d'un **Cadre Stratégique Permanent (CSP)** qui a pour mission de :

1- Concrétiser la mise en synergie des efforts en faveur de la mise en œuvre diligente de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du processus d'Alger ;
2- Opérationnaliser les mécanismes conjoints de lutte contre l'insécurité sous toutes ses formes afin de garantir la libre circulation des personnes et de leurs biens ;
3- Encourager et mener des initiatives en faveur de la cohésion sociale et du vivre ensemble entre les toutes communautés ;
4- Réaliser une meilleure cohérence dans la prise en charge des aspirations communes des populations.

Une commission provisoire de huit (8) membres est désignée pour animer le CSP en attendant la grande rencontre élargie prévue après le mois béni du Ramadan.

Les parties :

- appellent la Communauté Internationale, les Etats sahéliens et l'ensemble des acteurs du processus de Paix à prendre des décisions afin de mettre fin aux atteintes contre les populations civiles ;
- appellent l'ensemble des forces engagées au nom des Etats, des organisations régionales et internationales et des Mouvements signataires de l'Accord pour la Paix, à agir dans le strict respect du Droit International Humanitaire ;
- Invitent les Etats du Sahel, les Forces Internationales et la communauté internationale à adapter leurs actions au contexte particulier de la région en impliquant les acteurs non étatiques engagés dans le processus de paix ;
- appellent le Gouvernement de transition du Mali à soutenir le CSP dans ses actions en faveur de la sécurité, de la Paix, et de la réconciliation ;

La CMA et la Plateforme invitent les autres acteurs du processus de Paix au Mali à adhérer à cette dynamique salutaire afin d'annihiler toutes les causes des souffrances des populations.

Bamako, le 06 Avril 2021

Ont signé :

Pour la CMA

Bilal Ag Acherif

Pour la Plateforme

Fahad Ag Almahmoud

Annex 13: The "Declaration de Rome" signed by the Presidents of the CMA and the *Plateforme* in Rome on 6 May 2021

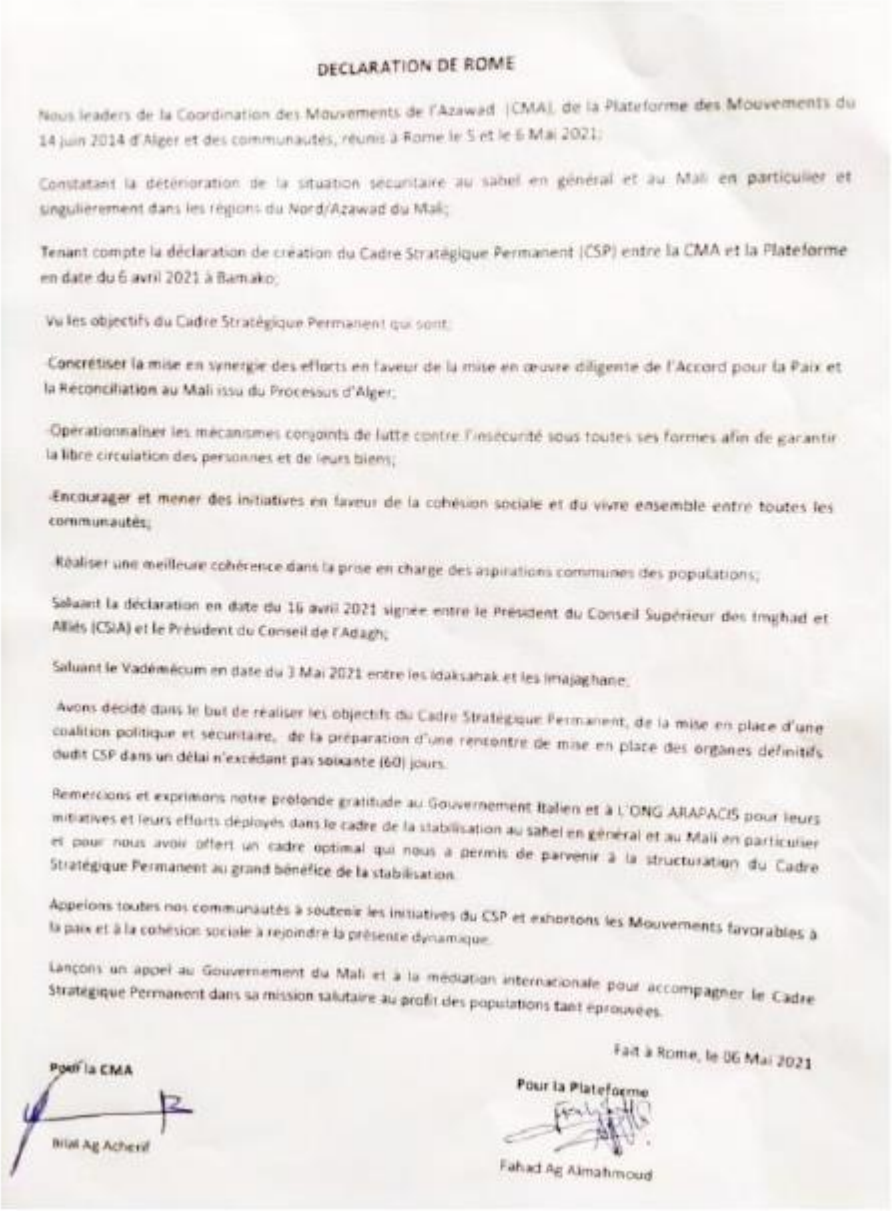

DECLARATION DE ROME

Nous leaders de la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA), de la Plateforme des Mouvements du 14 juin 2014 d'Alger et des communautés, réunis à Rome le 5 et le 6 Mai 2021;

Constatant la détérioration de la situation sécuritaire au sahel en général et au Mali en particulier et singulièrement dans les régions du Nord/Azawad du Mali;

Tenant compte la déclaration de création du Cadre Stratégique Permanent (CSP) entre la CMA et la Plateforme en date du 6 avril 2021 à Bamako;

Vu les objectifs du Cadre Stratégique Permanent qui sont:

-Concrétiser la mise en synergie des efforts en faveur de la mise en œuvre diligente de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger;

-Opérationnaliser les mécanismes conjoints de lutte contre l'insécurité sous toutes ses formes afin de garantir la libre circulation des personnes et de leurs biens;

-Encourager et mener des initiatives en faveur de la cohésion sociale et du vivre ensemble entre toutes les communautés;

-Réaliser une meilleure cohérence dans la prise en charge des aspirations communes des populations;

Saluant la déclaration en date du 16 avril 2021 signée entre le Président du Conseil Supérieur des Imghad et Alliés (CSIA) et le Président du Conseil de l'Adagh;

Saluant le Vadémécum en date du 3 Mai 2021 entre les Idaksahak et les Imajaghane;

Avons décidé dans le but de réaliser les objectifs du Cadre Stratégique Permanent, de la mise en place d'une coalition politique et sécuritaire, de la préparation d'une rencontre de mise en place des organes définitifs dudit CSP dans un délai n'excédant pas soixante (60) jours.

Remercions et exprimons notre profonde gratitude au Gouvernement Italien et à L'ONG ARAPACIS pour leurs initiatives et leurs efforts déployés dans le cadre de la stabilisation au sahel en général et au Mali en particulier et pour nous avoir offert un cadre optimal qui nous a permis de parvenir à la structuration du Cadre Stratégique Permanent au grand bénéfice de la stabilisation.

Appelons toutes nos communautés à soutenir les initiatives du CSP et exhortons les Mouvements favorables à la paix et à la cohésion sociale à rejoindre la présente dynamique.

Lançons un appel au Gouvernement du Mali et à la médiation internationale pour accompagner le Cadre Stratégique Permanent dans sa mission salutaire au profit des populations tant éprouvées.

Fait à Rome, le 06 Mai 2021

Pour la CMA

Bilal Ag Acherif

Pour la Plateforme

Fahad Ag Almahmoud

Annex 14: Photographs of the signing ceremony of the Rome declaration on 6 May 2021, at Ara Pacis headquarters in Rome, with Fahad Ag Almahmoud (left) and Bilal Ag Achérif (right) at the table, and the Foreign Affairs Minister of Italy, Luigi di Maio, and the founding president of *Ara Pacis*, Maria Nicoletta Gaida, standing with the other members of the armed groups delegation

Annex 15: Final statement (unsigned) of the CSP meeting in Kidal on 4 July 2021, presided by CSP President of the provisional board Bilal Ag Achérif

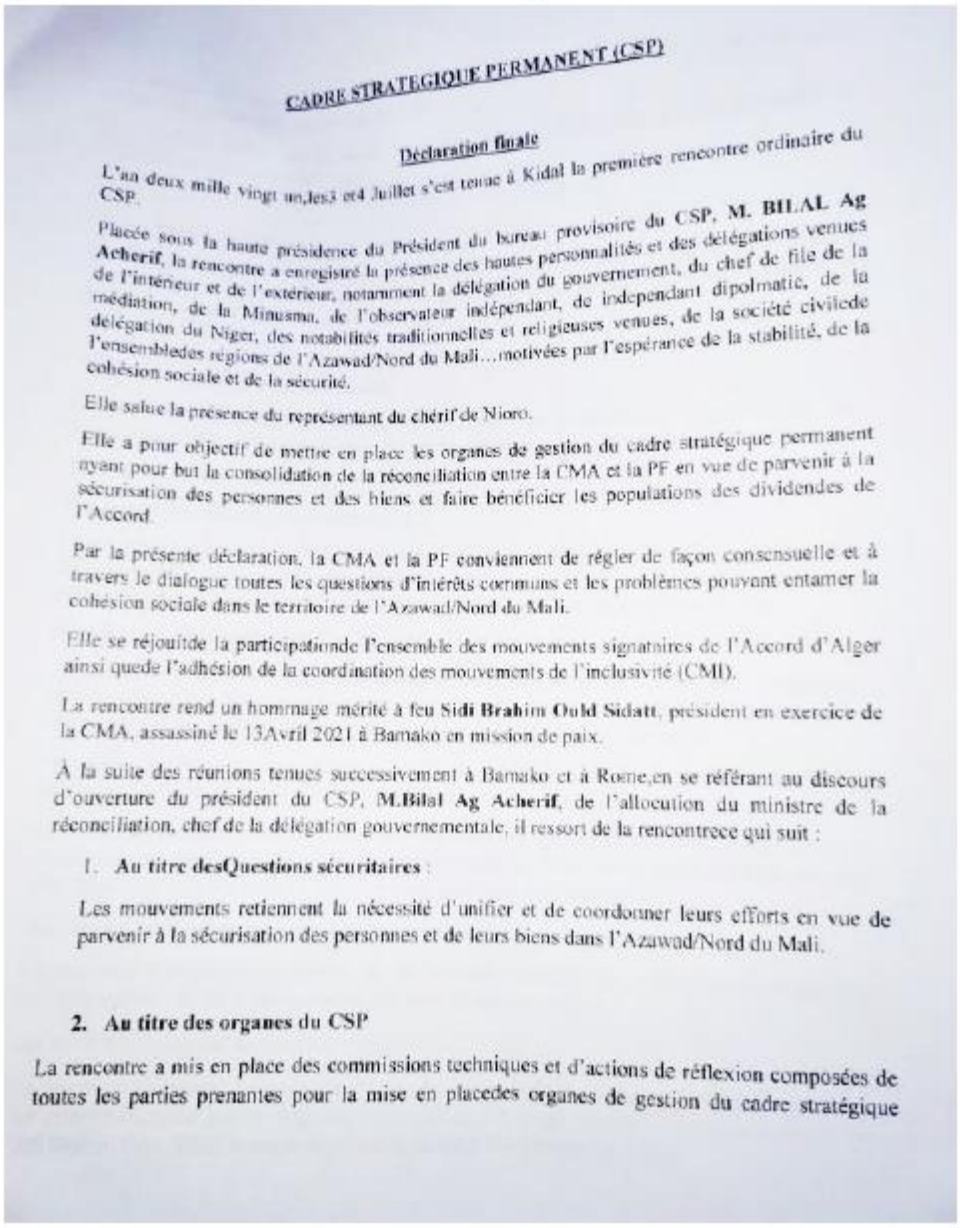

CADRE STRATEGIQUE PERMANENT (CSP)

Déclaration finale

L'an deux mille vingt un,les3 et4 Juillet s'est tenue à Kidal la première rencontre ordinaire du CSP.

Placée sous la haute présidence du Président du bureau provisoire du CSP, **M. BILAL Ag Acherif**, la rencontre a enregistré la présence des hautes personnalités et des délégations venues de l'intérieur et de l'extérieur, notamment la délégation du gouvernement, du chef de file de la médiation, de la Minusma, de l'observateur indépendant, de independant dipolmatic, de la delégation du Niger, des notabilités traditionnelles et religieuses venues, de la société civilede l'ensembledes régions de l'Azawad/Nord du Mali…motivées par l'espérance de la stabilité, de la cohésion sociale et de la sécurité.

Elle salue la presence du représentant du chérif de Nioro.

Elle a pour objectif de mettre en place les organes de gestion du cadre stratégique permanent ayant pour but la consolidation de la réconciliation entre la CMA et la PF en vue de parvenir à la sécurisation des personnes et des biens et faire bénéficier les populations des dividendes de l'Accord.

Par la présente déclaration, la CMA et la PF conviennent de régler de façon consensuelle et à travers le dialogue toutes les questions d'intérêts communs et les problèmes pouvant entamer la cohésion sociale dans le territoire de l'Azawad/Nord du Mali.

Elle se réjouitde la participationde l'ensemble des mouvements signataires de l'Accord d'Alger ainsi quede l'adhésion de la coordination des mouvements de l'inclusivité (CMI).

La rencontre rend un hommage mérité à feu **Sidi Brahim Ould Sidatt**, président en exercice de la CMA, assassiné le 13Avril 2021 à Bamako en mission de paix.

À la suite des réunions tenues successivement à Bamako et à Rome,en se référant au discours d'ouverture du président du CSP, **M.Bilal Ag Acherif**, de l'allocution du ministre de la réconciliation, chef de la délégation gouvernementale, il ressort de la rencontrece qui suit :

1. **Au titre desQuestions sécuritaires** :

Les mouvements retiennent la nécessité d'unifier et de coordonner leurs efforts en vue de parvenir à la sécurisation des personnes et de leurs biens dans l'Azawad/Nord du Mali.

2. **Au titre des organes du CSP**

La rencontre a mis en place des commissions techniques et d'actions de réflexion composées de toutes les parties prenantes pour la mise en placedes organes de gestion du cadre stratégique

permanent.En attendant la mise en place des nouveaux , le bureau provisoire du CSP continue de diriger et de coordonner les activités du CSP.

La rencontre décide de la tenue incessante d'une réunion pour le parachèvement de l'opérationnalisation du CSP.

3. **Au titre de l'APR :**

Les mouvements conviennent d'avoir une position commune sur toutes les questions relatives à la mise en œuvre de l'Accord issu du processus d'Alger, pour faciliter sa mise œuvre diligente et intégrale au bénéfice de l'ensemble des populations.

4. **Au titre de la Cohésion Sociale**

La rencontre encourage à perpétuer et à élargir les initiatives de rapprochement des mouvementset des communautés, notamment les différentsengagements et ententes pris à Anefif.

Recommandations générales :

Sur la question des réfugiés et déplacés :

La rencontre remercie les pays d'accueil et les organisations humanitaires pour leurs efforts à leur endroit. Elledemande aussiau gouvernement du Mali, aux pays d'accueil et aux organisations humanitaires de fournir davantage d'efforts pour leur retour dans des conditions dignes ;

Des questions d'Aguelhoc, de Lerneb et de la zone des trois frontières :

La rencontre demande la diligencede l'enquête sur les exactions du 2 Avril 2021 à Aguelhoc, l'instauration d'un dialogue entre toutes les parties concernées en vue de trouver une solution permettant aux populations de vivre paisiblement et en toute sécurité chez elles.

Concernant Lerneb, elle demandeaux acteurs une cessation immédiate de toutes les hostilités et un recours au dialogue pour lerèglementpacifique et définitif de la question.

La rencontre demande aussi au CSP,à tous les Etats concernés et leurs partenairesde créer les conditions humanitaires et sécuritaires nécessaires pour un retour de la stabilité dans la zone des trois frontières et dans toutes les zones où les populations sont éprouvées.

Au titre du retour de la paix et de la stabilité :

La rencontre appellelegouvernement, la communauté internationale et lamédiationsoutenir et à accompagnerles efforts et engagements pris dans le cadre du CSP ;

Au sujet des violations de droits de l'homme :

La rencontre condamne les massacres de masse,les assassinats ciblés, arrestations arbitraires et les enlèvementssubis par les populations civiles de l'Azawad /Nord du Mali dont celui de Feu Sidi Brahim Ould Sidatt et exige que toute la lumière soit faite sur ce drame.

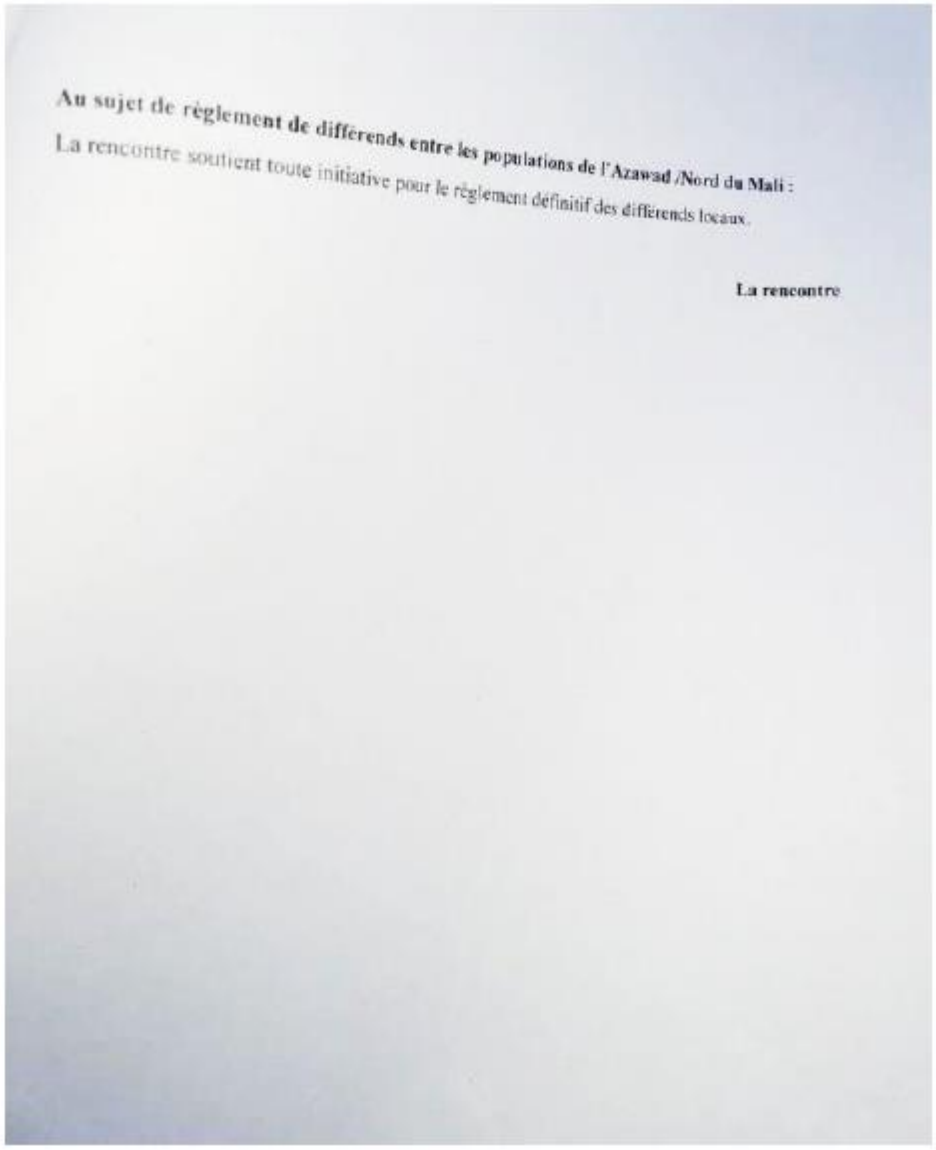

Au sujet de règlement de différends entre les populations de l'Azawad /Nord du Mali :

La rencontre soutient toute initiative pour le règlement définitif des différends locaux.

La rencontre

Annex 16: List (signed by Bilal Ag Achérif) of members of the political steering committee of the CSP, designated during the meeting of the CSP in Kidal on 19 September 2021

Cadre stratégique permanent « CSP»

Listes des membres du Comité d'orientation politique du CSP

1- **Président :** Bilal Ag Acharif
2- **Vice Président** : Fahad Ag Almahmoud
3- **Secrétaire permanent** : Moulaye Ahmed ould Moulaye
4- **Porte Parole** : Moussa Ag Acharatoumane
5- **Chargé de la sécurité** : Mohamed Ag Najim
6- **Chargé de la sécurité adjoint** : Mahamad Ag Bachir
7- **Chargé de la réconciliation** : Alghabas ag Intalla
8- **Chargé de la réconciliation Adjoint** : Alhaji Ag Gamou
Membres : Assalate Ag Habi, Takni Ag Itikine, Achafagui Ag bohoda, Dina Ould Daha, Ibrahim ould Handa, Abdine ould Mohamed, Mbarek Ag Akli, Albachar Ag Hamadou
9- **Chargé des relations extérieur** : Mohamed Ag Acherif
10- **Chargé des relations extérieur adjoint** : Guichima Ag hakeili
11- **Chargé des finances** : Mohamed ould Sidi Ahmad
12- **Chargé des finances Adjoint** : Mohamed Elmaouloud Ag Hamada
13- **Chargé du développement :** Mohamed Attaib Sidibe
14- **Chargé du développement adjoint** : Mahamad Rhissa Ag Ahmed Assaleh

Annex 17: Final statement of the CSP meeting held in Kidal on 17, 18 and 19 September 2021, signed by Bilal Ag Achérif on 19 September 2021, announcing the appointment of an Advisory board and creation of regional bureau, and the adoption by the political steering committee of recommendations

Déclaration finale de la Rencontre du CSP à Kidal

Conformement aux recommandations du Bureau Provisoire issues de l'Assemblée Constitutive du Cadre Stratégique Permanent tenue à Kidal les 03 et 04 juillet 2021 et à celles des concertations de Bamako relatives à la structuration efficiente du CSP, une rencontre s'est tenue à Kidal les 17,18 et 19 Septembre 2021 sous l'egide du President en exercice M. Bilal AG ACHERIF.

Le Bureau Provisoire restreint passant en revue un large éventail de la situation actuelle a cerné un champ d'action adéquat dans un contexte politique et sécuritaire globalement inquiétant.

Dans l'intermède, à l'actif du Bureau Provisoire, nombre d'actions dans le cadre de la poursuite de ses objectifs, a été mené dont notamment la consolidation du concept «Méruka Sans Armes», des actions de lutte contre le banditisme dans le Haoussa de Gao et la poursuite d'autres actions pour l'atténuation des foyers de tensions à Adjel-Hoc et à Lemeb.

La rencontre a mis en place un Comité d'Orientation Politique qui est l'organe exécutif du CSP composé de 22 membres pour un mandat renouvelable de 6 (six) mois. Le siège est fixé à Kidal avec une Permanence à Bamako. La rencontre a aussi adopté les structures de pilotage ci-après :

- ***Un Conseil Consultatif,***
- ***Des Bureaux régionaux.***

Le Comité d'Orientation Politique s'est fixé des priorités déclinées dans une feuille de route consensuelle axée notamment sur la réconciliation, la consolidation de la sécurité et la continuité des engagements pris dans le cadre de la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger.

Le Comité d'Orientation Politique rappelle que le CSP demeure ouvert à toutes les parties qui souhaitent œuvrer en synergie pour la réalisation des objectifs de paix, de stabilité, de cohésion et de réconciliation nationale.

RECOMMANDATIONS

Le Comité d'Orientation Politique du CSP recommande à toutes les parties d'éviter toutes prises de décisions susceptibles de remettre en cause les engagements souscrits :

- L'annonce d'un éventuel déploiement de **WAGNER** forces non conventionnelles au Mali demeure une préoccupation, en lieux et places de l'armée reconstituée tant attendue prévue par l'APR, dans la mesure où aucune armée d'un pays ami, frère ou allié ne pourrait se substituer à une armée nationale constituée de l'assemble des fils du pays.
- Le découpage territorial et administratif non concerté des terroirs en amont ou en contradiction avérée avec l'esprit de l'Accord issu du processus d'Alger doit être evité.

Par ailleurs le Comité d'Orientation Politique du CSP s'engage à tout mettre en œuvre pour atténuer les effets nefastes des trafics en tous genres et de l'immigration non contrôlée.

Le Comité d'Orientation Politique du CSP remercie le Président de la Transition, Son Excellence le Colonel Assimi GOITA pour ses louables efforts déployés en faveur de la paix, attend de lui une meilleure participation des Mouvements à l'exercice de la gestion des affaires publiques afin de parvenir à une stabilité plus optimale.

Le Comité d'Orientation Politique du CSP renouvelle ses remerciements au Gouvernement Italien et à l'ONG ARA-PACIS Initiative For Peace pour leurs efforts en faveur de la paix et du développement au Mali.

Le Comité d'Orientation Politique du CSP remercie également la MINUSMA, le Chef de file de la Médiation Internationale, les pays d'accueil des populations refugiées de l'Azawad/Nord Mali ainsi que tous les partenaires qui œuvrent inlassablement pour la stabilisation du Mali.

La Rencontre

Kidal le 19 septembre 2021

Annex 18: Communiqué of the political steering Committee of the CSP dated 16 October 2021 on its meeting with Interim President Assimi Goïta on 13 October 2021, noting that CSP representatives underlined that the statement of Minister Wagué at the last CSA was considered as unpleasing and weakening the current atmosphere between parties

Cadre Stratégique Permanent (CSP)

Comité d'Orientation Politique

Cellule de Communication

Bulletin d'information

Convaincus du bien-fondé du CSP, ses leaders continuent de privilégier le dialogue et demeurent sûrs que de ce dialogue naîtra un apaisement des esprits pour le bonheur des populations dans leurs diversités.

C'est dans cette optique, qu'une délégation importante du CSP conduite par son Président Monsieur Bilal Ag Achorif et composée des Sieurs Fahad Ag Almahmoud, Mousso Ag Acharatoumane, Guichma Ag Hakaili , Mohamed Ould Aghwainate, Mohamad Attoyoub Sidibé et Attaye Ag Mohamed a été reçu le 13 Octobre 2021 par le Président de la Transition, Chef de l'Etat Son Excellence le Colonel Assimi Goïta.

Avec le Président de la Transition des échanges fraternels et sincères ont abouti à une meilleure compréhension des objectifs du CSP qui ne sont autres que la Réconciliation, la Sécurité et la Paix. Il a été convenu de continuer les discussions pour apaiser toutes les inquiétudes.

Le CSP a souligné au Président de la Transition que la prise de position au dernier CSA du Ministre Wague était peu réjouissante et a été une sortie qui fragilise le climat actuel entre les acteurs du processus de Paix.

Au Niger, un pays frère et frontalier du Mali, le Cadre Stratégique Permanent a été reçu par le Président Son Excellence Monsieur Mohamed Bazoum qui a salué la dynamique de réconciliation inter mouvements et inter communautaires prônée par le CSP.

A Bamako, Soucieux du respect des règles politico-diplomatiques et toujours dans l'optique d'expliquer les objectifs du CSP, les leaders du CSP sont allés à la rencontre de certains partenaires impliqués dans le processus de paix pour que chacun s'imprègne de ce qui anime le CSP. Au nombre de ceux-ci plusieurs Ambassadeurs dont ceux de l'Algérie et de la Russie. Les Responsables du CSP ont également rencontré le Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies et Chef de la MINUSMA.

Le Cadre Stratégique Permanent invite les uns et les autres à s'approprier ses réalités profondes et sa démarche transparente et ouverte dans le but ultime d'accélérer la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du processus d'Alger.

Le CSP a fait part aussi de son intention désormais à mener un combat politique à l'échelle nationale et internationale pour aider le pays à réussir la transition actuelle au bénéfice des populations de l'Azawad/Nord Mali en particulier et Malienne en général .

Dans les semaines à venir, le CSP va continuer les prises de contacts avec tous les acteurs nationaux et internationaux pour continuer à expliquer les objectifs du CSP et son engagement à soutenir la Refondation de l'Etat à travers la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger.

Menaka, le 16 Octobre 2021

Annex 19: Press note dated 23 October 2021 of the Algerian press service

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGERIE PRESSE SERVICE

Al
Prévi

ALGERIE | ECONOMIE | MONDE | SPORT | SOCIÉTÉ | CULTURE | RÉGIONS | SANTE - SCIENCE - TECHNOLOGIE

Lamamra reçoit le ministre malien de la Réconciliation et les signataires de l'accord de paix

Publié Le : Samedi, 23 Octobre 2021 11:06 Lu : 24 fois

Imprimer | Envoyer | Partagez

ALGER- Le ministre des Affaires étrangères et de la Communauté nationale à l'étranger, M. Ramtane Lamamra a reçu vendredi à Alger, le ministre malien de la Réconciliation nationale et de la Cohésion sociale, le Colonel-major Ismail Wagué, ainsi que les premiers responsables des mouvements signataires de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger.

Ces consultations qui s'inscrivent dans le cadre des efforts de l'Algérie en sa double qualité de chef de file de la médiation internationale et Président du Comité de suivi de l'accord (CSA), visent principalement à permettre aux parties maliennes de donner un nouvel élan au processus de paix et de réconciliation au Mali, dans le prolongement des résultats encourageants de la 45ème session du CSA tenue le 6 octobre à Bamako.

Annex 20: Joint communiqué (unsigned) regarding meeting between Malian delegation composed of Minister Wagué and representatives of Malian armed groups with Algerian authorities on 23 October 2021

COMMUNIQUE

Dans le cadre de la recherche des meilleures voies à même de permettre une mise en œuvre rapide et équilibrée des dispositions de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger et à l'invitation des autorités algériennes, en leur qualité de président du Comité de suivi de l'Accord (CSA) et de Chef de file de la Médiation internationale, une délégation malienne, composée du Ministre malien de la Réconciliation nationale et de la Cohésion sociale, le Colonel-major Ismaël WAGUE, ainsi que les Chefs des mouvements signataires dudit Accord, ont séjourné à Alger du 22 au 24 octobre 2021.

A son arrivée à Alger, la délégation a été reçue en audience par le Ministre des affaires étrangères et de la communauté nationale à l'étranger, Monsieur Ramtane LAMAMRA, qui a renouvelé l'engagement des autorités algériennes, à leur tête le Président de la République, Monsieur Abdelmadjid TEBBOUNE, à ne ménager aucun effort pour soutenir les frères maliens dans leurs efforts inlassables pour aplanir toutes les difficultés et lever les obstacles entravant la mise en œuvre totale et consensuelle de l'Accord d'Alger.

Les parties signataires ont, pour leur part, réitéré leur attachement à la mise en œuvre de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger, et au plein respect des décisions qui seront prises dans ce contexte.

Au terme de concertations fructueuses sur un ensemble de questions soulevées de part et d'autre au sujet de thématiques liées aux voies et moyens devant faciliter une mise en œuvre rapide des dispositions de l'Accord, les participants se sont engagés à poursuivre les discussions dès leur retour à Bamako [redacted] afin de lever toutes les questions en suspend qui ont jusque-là retardé le processus de paix et réunir les meilleures conditions pour la tenue de la prochaine session du Comité de suivi.

Les participants n'ont pas manqué de saluer le rôle moteur joué par l'Algérie en sa double qualité de président du Comité de suivi de l'Accord et de Chef de file de la Médiation internationale pour réunir toutes les conditions nécessaires à même de permettre une mise en œuvre rapide et consensuelle des dispositions de l'Accord au bénéfice de l'ensemble des populations maliennes.

Alger le, 23 octobre 2021.

Annex 21: Posts on social media by CSP spokesperson regarding CSP visit to Algeria

Annex 22: Statement of the spokesperson of the CSP dated 10 December 2021 informing the public opinion that signatory armed groups were excluded from the organisation of the National Refoundation Congress (ANR) and that all components of the CSP (CMA, Plateforme and CMI) will not endorse the conclusions of the ANR

Déclaration du Cadre Stratégique Permanent (CSP) relative à la tenue des Assises Nationales de la Refondation (ANR)

Les organisations membres du CSP en l'occurrence la CMA, la Plateforme et la CMI après plusieurs tentatives d'aboutir à un consensus politique avec les autorités de Transition autour du processus d'organisation d'Assises Nationales consacrées à la Refondation du Mali, informent l'opinion nationale et internationale que l'approche d'organisation mise en place de façon unilatérale par le Gouvernement a exclu les mouvements signataires.

L'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger, principale référence politico-juridique de nos liens avec les autorités centrales bien que placé au dernier plan des priorités réelles du Gouvernement actuel, devait en tant qu'un des projets pertinents de refondation du Mali servir d'acquis au profit du processus de réformes. C'est dans cet esprit et de bonne foi que nous avions concrétisé notre accompagnement à la Transition suite aux engagements annoncés par celle-ci en Août 2020.

Le CSP remarque également l'exclusion et la non prise en compte d'importants acteurs de la vie politique malienne malgré leur disponibilité à accompagner ces assises.

Au regard de ce qui précède le CSP déclare que les conclusions des assises nationales de la refondation sous leur forme actuelle ne sauraient nullement engager ses organisations membres.

Le Cadre Stratégique Permanent présente ses condoléances au peuple Malien pour l'acte barbare perpétré par des bandits armés contre des populations civiles à Songho (Bandiagara) ayant occasionné la mort de plus d'une trentaine de personnes innocentes et à la MINUSMA pour le décès de 7 casques bleus sur l'axe Sévare-Douentza.

Le CSP réitère sa disponibilité et son engagement pour la relance du processus de paix gage du retour définitif de la paix et de la cohésion sociale.

Ménaka, le 10 décembre 2021

Pour le CSP

Le Porte-parole

Moussa AG Acharatoumane

Annex 23 – Information note issued by the President of the *Plateforme*, Fahad Ag Almahmoud, recalling the stand taken by the *Plateforme*, as a component of the CSP, regarding the ANR in the context of rumours mentioning its participation to the ANR

Note de clarification sur les assises

La Plateforme des Mouvements du 14 juin 2014 d'Alger a appris avec stupéfaction les rumeurs, faisant état de sa participation aux assises nationales de la refondation.

La Plateforme membre du CSP s'est pourtant prononcée de manière très claire et à plusieurs occasions sur sa position par rapport à ces assises.

Devant cette grossière désinformation, la Plateforme:

1. Réaffirme sa non participation aux assises, position qu'elle partage avec tous les mouvements membres du CSP

2. Réaffirme son attachement indéfectible à un dialogue inclusif, franc et sincère sans exclusive;

3.Reste attaché à la mise en œuvre diligente de l'accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger, seule alternative, pour le retour d'une paix définitive.

Gao, le 26/12/2021

Pour la Plateforme

Le Président

Fahad Ag Almahmoud

Annex 24: Photographs taken at Ara Pacis headquarters in Rome, Italy, of the signature of the Rome agreement-in-principle on 2 February 2022

Annex 25: Rome agreement-in-principle signed on 2 February 2022

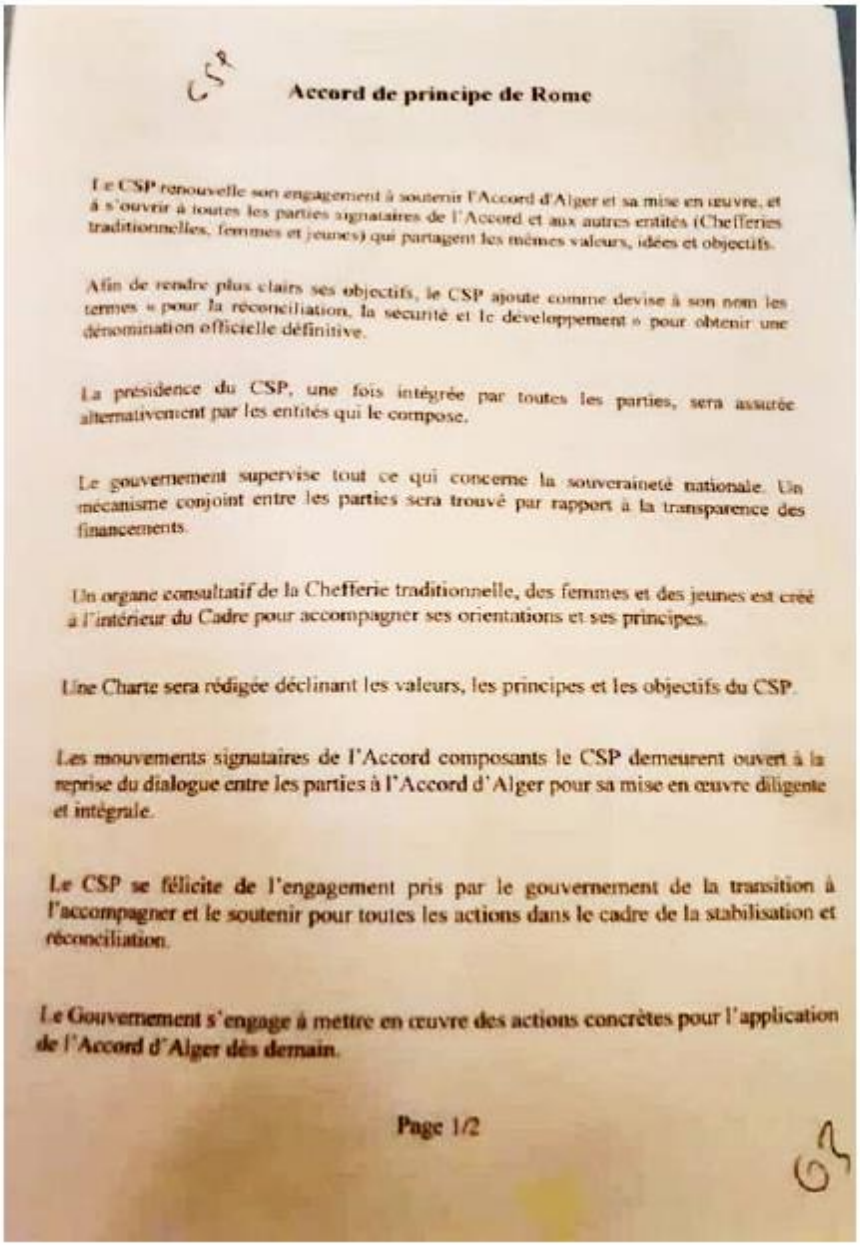

CSP

Accord de principe de Rome

Le CSP renouvelle son engagement à soutenir l'Accord d'Alger et sa mise en œuvre, et à s'ouvrir à toutes les parties signataires de l'Accord et aux autres entités (Chefferies traditionnelles, femmes et jeunes) qui partagent les mêmes valeurs, idées et objectifs.

Afin de rendre plus clairs ses objectifs, le CSP ajoute comme devise à son nom les termes « pour la réconciliation, la sécurité et le développement » pour obtenir une dénomination officielle définitive.

La présidence du CSP, une fois intégrée par toutes les parties, sera assurée alternativement par les entités qui le compose.

Le gouvernement supervise tout ce qui concerne la souveraineté nationale. Un mécanisme conjoint entre les parties sera trouvé par rapport à la transparence des financements.

Un organe consultatif de la Chefferie traditionnelle, des femmes et des jeunes est créé à l'intérieur du Cadre pour accompagner ses orientations et ses principes.

Une Charte sera rédigée déclinant les valeurs, les principes et les objectifs du CSP.

Les mouvements signataires de l'Accord composants le CSP demeurent ouvert à la reprise du dialogue entre les parties à l'Accord d'Alger pour sa mise en œuvre diligente et intégrale.

Le CSP se félicite de l'engagement pris par le gouvernement de la transition à l'accompagner et le soutenir pour toutes les actions dans le cadre de la stabilisation et réconciliation.

Le Gouvernement s'engage à mettre en œuvre des actions concrètes pour l'application de l'Accord d'Alger dès demain.

Page 1/2

Une fois toutes les parties sont intégrées:

- Le Gouvernement entreprend les démarches nécessaires auprès des partenaires pour renforcer le CSP et soutenir ses financements.
- Le Gouvernement s'engage à accompagner, soutenir et financer le CSP et ses actions.

Signataires

Gouvernement du Mali
Représenté par le Ministre de la Reconciliation
Le Colonel Major Ismaël Wagué

Ara Pacis Initiatives for Peace Onlus
Représentée par
sa Présidente
Maria Nicoletta Gaida

La Plateforme du 14 juin 2014 d'Alger
Représenté par son Président
Hanoune Ould Ali

Le CSP
Représenté par son Président
Bilal Ag Acherif

Page 2/2

Annex 26 – Social media post on 2 February 2022 from the Reconciliation ministry on the Minister's visit to Rome, Italy, to participate to the CSP meeting

Ministère de la Réconciliation, de la Paix et de la Cohésion Nationale

1 min ·

Aujourd'hui 02 février 2022 le Ministre de la Réconciliation Nationale, de la Paix et de la Cohésion Sociale le Colonel-Major Ismaël WAGUÉ s'est rendu en Italie (Pays facilitateur des échanges entre l'état et le CSP).

L'objectif de ce déplacement est la définition des bases de la collaboration entre l'Etat Malien et le CSP (Cadre stratégique permanent. Ainsi, tous les mouvements seront impliqués dans cette structure sous le leadership du gouvernement qui en assume la direction pour la Réconciliation des mouvements et des communautés permettant de faciliter le développement tout en améliorant la sécurité.

Ministère de la Réconciliation, de la Paix et de la Cohésion Sociale

1

Annex 27 – Communiqué of the political steering committee of the CSP issued by its spokesperson in Bamako on 4 February 2022 on the CSP meeting in Rome and the signature of the agreement-in-principle signed on 2 February 2022

CADRE STRATEGIQUE PERMANENT

COMITE D'ORIENTATION POLITIQUE

Communique N°001-2022-COP-CSP

Sur invitation de l'ONG ARAPACIS, les leaders du Cadre Stratégique Permanent (CSP) ont séjourné en Italie du 30 janvier au 3 février 2022.

Une délégation du Gouvernement conduite par le Colonel Ismaël Wague Ministre de la Réconciliation, de la paix et de la cohésion nationale, chargé de l'Accord pour la paix et une autre de la deuxième tendance de la Plateforme ont également été invitées.

Le CSP, se voulant inclusif à l'ensemble des parties prenantes à l'Accord pour la Paix et la Réconciliation Nationale issu du Processus d'Alger y compris aux acteurs de la société civile, a pris part à cette réunion de Rome qui avait principalement pour but de s'entendre sur les modalités d'adhésion, de direction et de participation au dit cadre.

C'est ainsi qu'après trois jours d'intenses mais fructueuses discussions, un document intitulé « Accord de principe de Rome » a été signé entre les parties présentes.

Plusieurs points d'accord ont été énumérés dans le document parmi lesquels une large ouverture du CSP à d'autres composantes, l'adoption d'une devise pour le CSP, une présidence tournante entre les parties membres du CSP et l'accélération de la mise en œuvre de l'accord.

Le Gouvernement s'engage à accompagner et appuyer les actions du CSP allant dans le sens de la Paix et de la réconciliation nationale.

Le Cadre Stratégique Permanent remercie le Gouvernement Italien et l'ONG ARAPACIS INITIATIVE pour n'avoir ménager aucun effort afin de faciliter ces discussions qui ont abouti à cet accord accepté de tous.

Le CSP félicite le Ministre la Réconciliation, de la paix et de la cohésion nationale, chargé de l'Accord pour la paix et les différentes parties présentes à ces discussions pour ces échanges fraternels et conviviaux qui ont abouti aux résultats escomptés.

Enfin, Le Cadre Stratégique Permanent informe qu'il organisera dans le plus bref délai une réunion extraordinaire de son comité d'orientation politique pour examiner le contenu de cet accord de principe afin de le respecter conformément à l'engagement pris et s'atteler à sa mise en œuvre.

Le CSP en appel à l'accompagnement de toute la Communauté Internationale et particulièrement de la médiation internationale au Mali en vue de faire de cet accord de principe une opportunité pour booster la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du processus d'Alger.

Bamako, le 04 Février 2022

Pour le CSP

Le Porte-parole

Moussa Ag Acharatoumane

Annex 28 – Draft communiqué (unsigned and not issued) of the Reconciliation Ministry regarding the meeting in Gao on 17 march 2022, obtained by the Panel from a confidential source

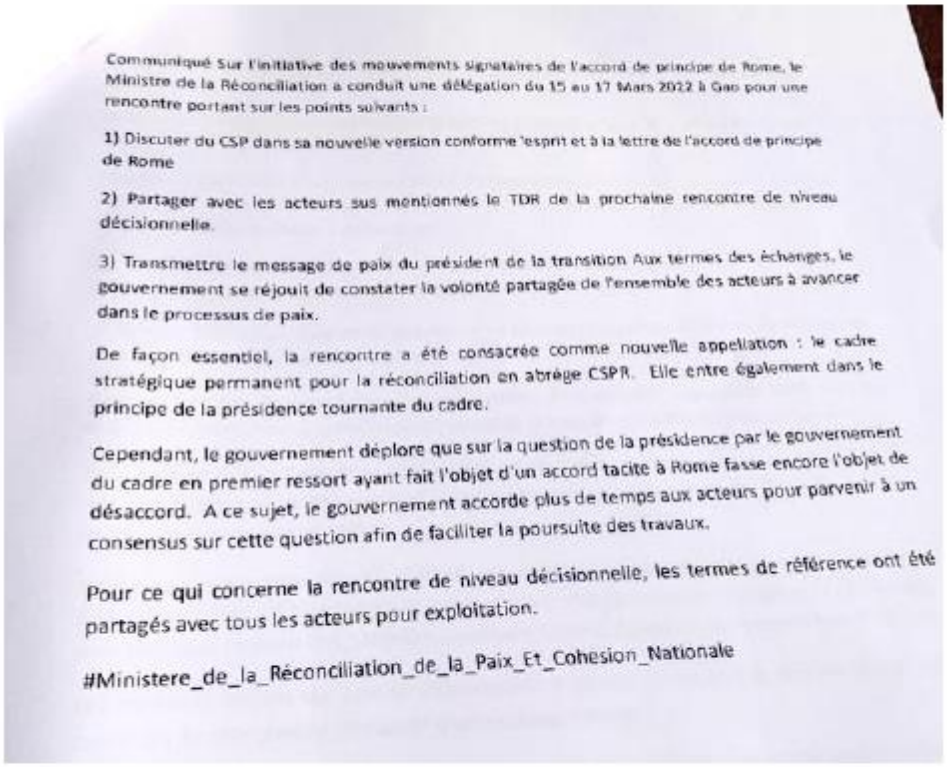

Communiqué Sur l'initiative des mouvements signataires de l'accord de principe de Rome, le Ministre de la Réconciliation a conduit une délégation du 15 au 17 Mars 2022 à Gao pour une rencontre portant sur les points suivants :

1) Discuter du CSP dans sa nouvelle version conforme 'esprit et à la lettre de l'accord de principe de Rome

2) Partager avec les acteurs sus mentionnés le TDR de la prochaine rencontre de niveau décisionnelle.

3) Transmettre le message de paix du président de la transition Aux termes des échanges, le gouvernement se réjouit de constater la volonté partagée de l'ensemble des acteurs à avancer dans le processus de paix.

De façon essentiel, la rencontre a été consacrée comme nouvelle appellation : le cadre stratégique permanent pour la réconciliation en abrége CSPR. Elle entre également dans le principe de la présidence tournante du cadre.

Cependant, le gouvernement déplore que sur la question de la présidence par le gouvernement du cadre en premier ressort ayant fait l'objet d'un accord tacite à Rome fasse encore l'objet de désaccord. A ce sujet, le gouvernement accorde plus de temps aux acteurs pour parvenir à un consensus sur cette question afin de faciliter la poursuite des travaux.

Pour ce qui concerne la rencontre de niveau décisionnelle, les termes de référence ont été partagés avec tous les acteurs pour exploitation.

#Ministere_de_la_Réconciliation_de_la_Paix_Et_Cohesion_Nationale

Annex 29 – Final statement (unsigned) of the meeting of the CSP in Gao on 16 and 17 March 2022

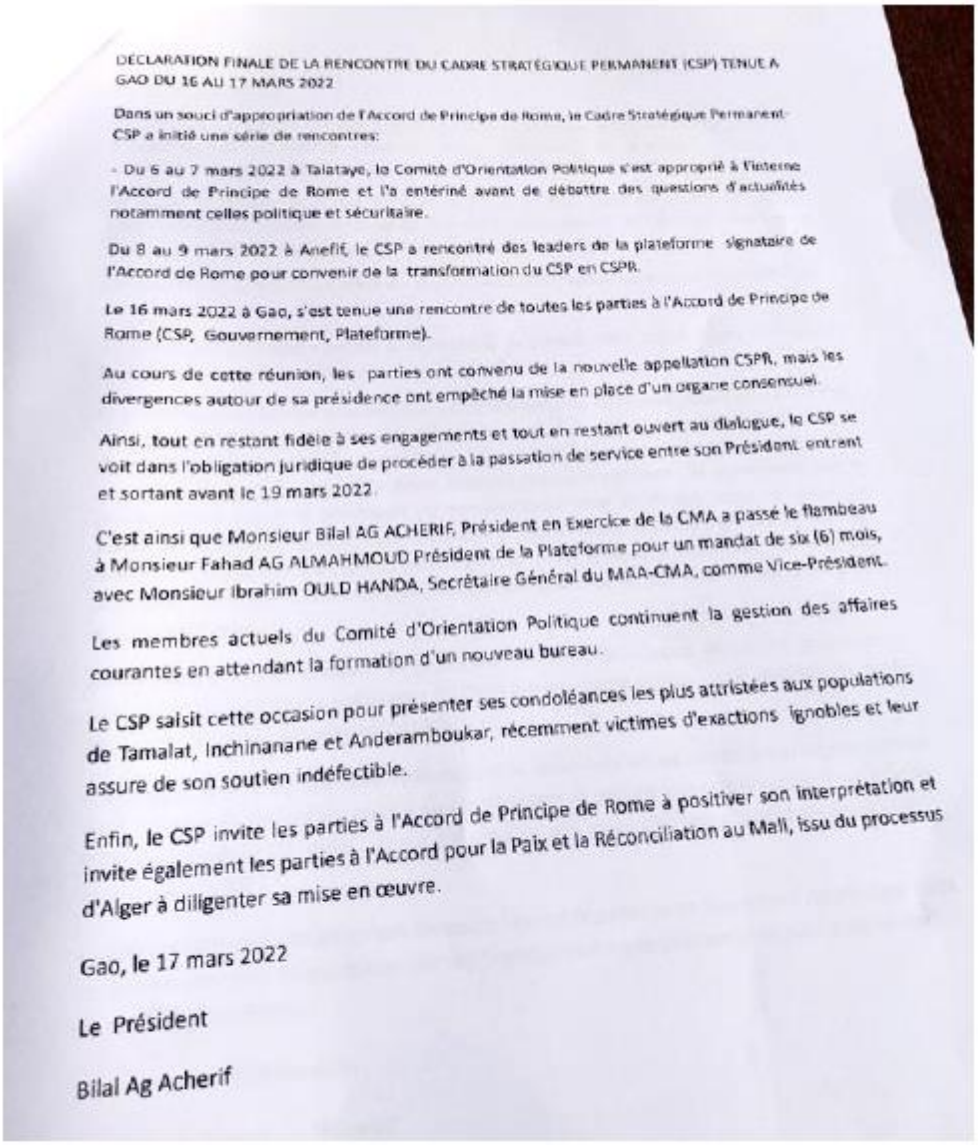

DECLARATION FINALE DE LA RENCONTRE DU CADRE STRATÉGIQUE PERMANENT (CSP) TENUE A GAO DU 16 AU 17 MARS 2022

Dans un souci d'appropriation de l'Accord de Principe de Rome, le Cadre Stratégique Permanent CSP a initié une série de rencontres:

- Du 6 au 7 mars 2022 à Talataye, le Comité d'Orientation Politique s'est approprié à l'interne l'Accord de Principe de Rome et l'a entériné avant de débattre des questions d'actualités notamment celles politique et sécuritaire.

Du 8 au 9 mars 2022 à Anefif, le CSP a rencontré des leaders de la plateforme signataire de l'Accord de Rome pour convenir de la transformation du CSP en CSPR.

Le 16 mars 2022 à Gao, s'est tenue une rencontre de toutes les parties à l'Accord de Principe de Rome (CSP, Gouvernement, Plateforme).

Au cours de cette réunion, les parties ont convenu de la nouvelle appellation CSPR, mais les divergences autour de sa présidence ont empêché la mise en place d'un organe consensuel.

Ainsi, tout en restant fidèle à ses engagements et tout en restant ouvert au dialogue, le CSP se voit dans l'obligation juridique de procéder à la passation de service entre son Président entrant et sortant avant le 19 mars 2022.

C'est ainsi que Monsieur Bilal AG ACHERIF, Président en Exercice de la CMA a passé le flambeau à Monsieur Fahad AG ALMAHMOUD Président de la Plateforme pour un mandat de six (6) mois, avec Monsieur Ibrahim OULD HANDA, Secrétaire Général du MAA-CMA, comme Vice-Président.

Les membres actuels du Comité d'Orientation Politique continuent la gestion des affaires courantes en attendant la formation d'un nouveau bureau.

Le CSP saisit cette occasion pour présenter ses condoléances les plus attristées aux populations de Tamalat, Inchinanane et Anderamboukar, récemment victimes d'exactions ignobles et leur assure de son soutien indéfectible.

Enfin, le CSP invite les parties à l'Accord de Principe de Rome à positiver son interprétation et invite également les parties à l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger à diligenter sa mise en œuvre.

Gao, le 17 mars 2022

Le Président

Bilal Ag Acherif

Annex 30 – Communiqué dated 15 April 2022 issued by a Daoussak community organisation regarding massacres of civilians in Ménaka and Gao regions

Communauté Idaksahak
★ Favourites · 16 April ·

Communiqué de la communauté Idaksahak sur les tragiques évènements survenus à Gao et Menaka.

Le mois de mars et le début du mois d'avril 2022 ont connu des évènements tragiques dans les régions de Menaka et Gao.
Ces événements caractérisés d'une part par des massacres de civils en masse (250 civils à Menaka et plus de 100 à Talataye) et d'autre part, par un déplacement massif des populations en direction des villes de Menaka, Gao et Ansongo, abandonnant derrière elles enfants, personnes âgées, bétails et autres biens.

La communauté idaksahak comme les communautés voisines meurtries, par cette situation constate avec satisfaction l'appui substanciel en vivres du Gouvernement de la République du Mali et de ses partenaires en faveur des victimes. Elle remercie également la chaîne de solidarité intercommunautaire ayant permis la mobilisation de plusieurs tonnes de vivres en faveur des populations déplacées.

La communauté Idaksahak exprime sa satisfaction par rapport à ces gestes louables et en profite pour remercier les généreux donateurs ci-dessus cités.

Toutefois, la communauté Idaksahak exprime le souhait de voir les gouvernements des Républiques du Mali et du Niger traquer et traduire en justice les auteurs des massacres dans les régions de Menaka et Gao.
La communauté s'indigne que ces massacres de civils n'occasionnent pas le même émoi que d'autres exactions similaires auprès de la communauté internationale.

Au nombre des responsables ayant dirigé les commandos auteurs desdits massacres nous pouvons retenir entre autres :

1- Youssouf Ould Chogib (Malien)

2- ILLIASSOU DJIBO alias PETIT CHAFORI, alias OUSMANE, alias KHALID (Nigérien)

3-MOUSSA MOUMOUNI (Nigérien)

4-PERODJI DJOULDE (Nigérien)

5-SADJO DOUNA (Nigérien)

6-IKKOU CHEFFOU
(Nigérien)

7-BAWA WODI (Nigérien)

8-Oussama Modallo (Nigérien)

9-Abdoulwahab Ould Chogib (Malien)

La communauté Idaksahak appelle toutes les communautés meurtries comme elle à ne pas tomber dans un cycle de représailles pouvant conduire à une guerre intercommunautaire. Nous devons dissocier nos communautés ayant des liens séculaires avec les auteurs de ces crimes abominables.

La communauté rappelle que ces crimes sont l'oeuvre d'une horde de malfrats sans foi ni loi qui tuent des érudits, brûlent des corans, pillent et volent le bétail des populations comme ce fut le cas dans le cercle d'Anderamboukane.

La communauté remercie encore une fois les autorités nigériennes qui ont permis de retrouver à Mangaizé (Niger) des centaines de bœufs des populations de Tamalat et Inchinanane volés par l'EIGS.

Par finir, la communauté Idaksahak rappelle l'exigence de la mise en place d'une commission d'enquête par le gouvernement du Mali afin que lumière soit faite sur la disparition de 15 membres de la communauté à Ansongo, arrêtés et maltraités au vu et au su de tous dans la cour du service de l'hydraulique par des éléments de l'unité légère de renseignements et d'intervention (ULRI3) commandée par le Capitaine Kaboro Sampana et l'adjudant-chef Amadou Diallo Matricule 36721.

La communauté présente ses condoléances à toutes les familles endeuillées et souhaite prompt rétablissement aux blessés.

La communauté Idaksahak demande aux Gouvernements du Mali et du Niger et aux organisations des droits de l'homme de tout mettre en oeuvre pour que lumière soit faite sur ces tragiques événements. Elle invite également le Gouvernement et les mouvements du CSP à protéger les populations.

Enfin, La communauté Idaksahak lance un appel au Gouvernement de la République du Mali, à ses partenaires et aux bonnes volontés pour venir en aide à ces populations indigentes.

Menaka, le 15 Avril 2022

Pour la communauté

La cellule de communication

Annex 31 - Summary of meetings between the Panel and designated individuals in March and April 2022

Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007)

On 30 March 2022, the Panel interviewed Mohamed Ben Ahmed Mahri in Bamako, Mali. He stated having asked for delisting several times but had no papers to show the Panel. He was again advised of the procedures for applying for exemption from the travel ban and assets freeze and for delisting. A copy of the Committee guidelines was also handed over.

He emphasised that he was merely a businessman, with no links to drug trafficking. He alleged that he was designated because he participated in a protest against the territorial division in Gao in November 2018. The Arabs surrounded the municipality to protest against this and then the authorities backed down. Three of the same family, including him, were sanctioned, as a consequence. He agreed that he would provide transport for goods a few years back, but did not know what the goods consisted of. He also admitted that these goods might have included cigarettes, but assured that this no longer took place. He continued to deny his involvement in drug trafficking.

He provided his residential address and a copy of his passport. The Panel asked about his occupation and any business he conducts, in particular his shareholding in Tilemsi Holding. He declared having left this company in 2019 and stated that he received 100 million FCFA in cash. The balance proceeds were used to buy residential properties – two in Gao and one in Bamako. At the start of 2020, he set up another company – Groupe Sahelien, which has not yet started functioning. Presently, he trades in products such as macaroni, couscous, dates etc. which he purchases from Algeria. He provided his estimated monthly income.

No documents were provided regarding sale of his shares in Tilemsi Holding, establishment of the new company and purchase of property. The addresses of the properties were not provided.

Mohamed Ould Mataly (MLi.008)

On 30 March 2022, the Panel interviewed Mohamed Ould Mataly in Bamako, Mali. He claimed that he was sanctioned for political reasons because he worked with MUJAO and MNLA. MUJAO had occupied Gao in 2012 and therefore he was compelled to work with them. He claimed that the French authorities were responsible for the sanctions against him and his son-in-law, Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007).

He said that he should have been given an opportunity to be heard, prior to being sanctioned. This infringed his rights.

According to him, the Government of Mali has asked for his delisting.

Since March 2021, he is the Special Adviser to the government (Conseiller Special).

He receives a salary from the government.

He has his own house in Golf, Bamako and another house in Gao.

He travelled to Niger once after being sanctioned but would not give more details.

Mohamed Ousmane Ag Mohamedoune (ML.i.003)

On 8 April 2022, the Panel interviewed Mohamed Ousmane Ag Mohamedoune in Bamako, Mali. He is from the Timbuktu region and a member of the Comité de Suivi de l'Accord (CSA). He mentioned that there were attempts to set up the CSA, without him as a member but he finally got a seat. He was not included in the Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) of Gao. He is working for national unity which is why he signed the peace agreement.

He stated that he was very disappointed with his designation. Someone met him in Timbuktu

with a proposal to submit a delisting request. He refused to do so as he had never been consulted or heard about his potential designation. He did, however, apply for delisting at the end of 2018/beginning of 2019.
He confirmed that he travelled to Mauritania in February 2022 by Air Mauritania. The organisation hosting the conference paid. He refused to reply to questions about his assets but informed that he has a bank account where MINUSMA deposits payments. He also refused to provide his passport details.